



مذکراتی

۱۸۸۹ - ۱۹۵۱

كتاب اليوم

انتس

مطفي أمين وعلى أمين

ثقافة اليوم وكل يوم

رئيس مجلس الإدارة :

سعيد سنبل

العدد صفر ١٤١٠ هـ
٢٩٨ سبتمبر ١٩٨٩ م
أيلول

الصحافة ٧٥٨٨٨٨ عشرة خطوط
تلكس دولي ٩٢٢١٥ - محلي ٩٢٢٨٢

الاشتراكات

جمهورية مصر العربية

قيمة الاشتراك السنوي ١٢ جنيه مصري

توزيع المجدي

في الخارج

إيطاليا	٢٠٠٠ ليرة
هولندا	٥ غلامدين
باكستان	٣٥ روبية
سويسرا	٤ فرنسك
اليونان	١٠٠ دراخمة
النمسا	٤٠ شلن
الدنمارك	١٥ كرونات
السويد	١٥ كرون
الهند	٣٥٠ سنقا
كندا أمريكا	٣٠٠ سنت
أثينا	٤٠٠ كرويزو
نيويورك	٣٥٠ سنتا
لوس انجلس	٤٠٠ سنت
استراليا	٤٠٠ سنت

دول اتحاد البعيد العربي
والافريقي ١٥ دولار امريكي او ما يعادله
باقى دول العالم وأوروبا والأمريكتين
وآسيا وأستراليا ٢٠ دولار امريكي او ما يعادله
● ويمكن قبول نصف القيمة عن ستة شهور
● ترسل القيمة إلى الاشتراكات ٣ اش الصحافة
القاهرة ت ٧٤٨٨٤٤ (٥ خطوط)

استثنى
كتاب اليوم

المغرب	٢٠ درهم
لبنان	٣٥٠ ليرة
الأردن	٧٥٠ فلس
العراق	٤٠٠٠ فلس
الكويت	٧٠٠ فلس
السعودية	٧ ريال
السودان	٥٠٠ قريش
تونس	١٤٠٠ مليما
الجزائر	١٧٥٠ سنتيما
سوريا	١٤٠٠ ق.س
الحبشة	٦٠٠ سنت
البحرين	٨٥٠ فلس

● الغلاف : محمد عفت



مقدمة الطبعة الثانية

أخرجت دار الهلال الطبعة الأولى من كتاب مذكراتي
للمغفور له والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعي
سنة ١٩٥٢ تشمل مشاهداته وخواطره ولمحات من
تاريخ حياته منذ مولده سنة ١٨٨٩ حتى
سنة ١٩٥١ - وهاهي دار أخبار اليوم مشكورة تخرج
هذه الطبعة الثانية مطابقة تماما للطبعة الأولى ،
وانها لمناسبة طيبة حيث رأت الدولة تمجيد
شخصيات ثلاثة من عظماء مصر . والدنا والأستاذين
طه حسين وعباس العقاد إن هؤلاء المفكرين الثلاث
مضى على ميلادهم مائة عام ولعل القارئ يرى في هذا
الكتاب ما يفيد . ويجعله قدوة له . والله
المستعان .

كريمات المؤلف

عبد الرحمن الرافعي

راجع هذا الكتاب ..
المستشار
علمي السباعي شاهين

تقديم الكتاب

كتاب استاذنا المؤرخ الوطنى الكبير عبد الرحمن الرافعى ووالدى
الروحى - مذكراتى عن مشاهداته وخواطره وجانب من حياته منذ مولده
سنة ١٨٨٩ حتى نهاية سنة ١٩٥١ دفعه حياؤه وطبقا للتقاليد العلمية
والتاريخية أن يخرج هذا الكتاب مستقلا دون أن يسجله فى مؤلفاته عن تاريخ
مصر القومى . مع أن الرافعى هو جزء من هذا التاريخ ، ولم يكن ليلومه أحد
إذا ما جمع فى كتبه موضوعات كتاب - مذكراتى - خاصة وكما قال تحت
عنوان هذه المذكرات ، إن آخرين سبقوه فى تسجيل تاريخ حياتهم فى
مؤلفاتهم ، والكتاب يشمل كما جاء بالفهرس بنهايته ، نشأة عبد الرحمن
الرافعى الاولى ، وحياته العملية ، وتكلم عن هل الحياة المثالية ممكنة لأن
الرافعى كان يتحلّى بمثل عليا ، وبالصديق والأمانة والنزاهة وحرية الرأى
والوطنية والصفات الطيبة العديدة الأخرى . وتكلم عن ذكرياته عن ثورة
سنة ١٩١٩ وكيف كان له دور فعال مؤثر اشترك فيها وإن رحلته النيلية
التي قطعها خلال ايام من القاهرة حتى المنصورة والسكك الحديدية مقطوعة ،
كل ذلك كى يلحق بأخواته الثائرين بالمنصورة مقر مكتبه فى الحمام . وإن
هذه الواقعة التي تعرض حياة الرافعى للخطر بل للموت ، تدل على مدى
شجاعته وإقدامه وحتى يتعهد الروح المعنوية الفياضة فى بلدة المنصورة ، ثم
بعد* هذا الحديث يتكلم عن زوجته ثم حديثه بين السياسة والاقتصاد عن
النقابات الزراعية والجمعيات التعاونية الخيرية وقيامه على رأس لجنة
لتوزيع اسهم بنك مصر على المكتتبين من المساهمين باعتبار أن هذا عمل وطنى
يتفق ومبادئ الرافعى وميوله واتجاهاته . وتكلم عن حياته النيابية منذ
البرلمان الاول سنة ١٩٢٤ ، وإنى انصح المثقفين وممن لهم إلمام بالحياة
النيابية أن يراجعوا بإمعان كتاب الرافعى « أربعة عشر عاما فى البرلمان ، يقع
فى مئات من الصفحات يشمل تاريخ حياته البرلمانية فى مجلسى النواب
والشيوخ وحتى يكون هديا ونبراسا امام اعضاء المجالس النيابية الحاليين ،
ومن يفكر فى الاشتراك فى الحياة البرلمانية مستقبلا . وقد ظل الرافعى معارضا
برلمانيا وطنيا من الطراز الاول طيلة فترات اشتراكه فى المجلسين لم يتغير عن
خطته ، وصار فى طريق مستقيم لم يتزعزع عنه حتى آخر رفق من حياته ،
ويتحدث الرافعى فى كتابه عن نواحي أخرى عن كيف بدأ فى كتابة تاريخ مصر

القومى ، بعد أن أخرج ثلاث كتب لا يعلم عنها شيئاً كثير من المثقفين ، وهو فى صدر شبابه ، عن حقوق الشعب وعمره لا يتجاوز ٢١ عاماً ثم الجمعيات الوطنية والحركات التحريرية فى بعض الدول ، كل ذلك يشعرك بميول الرافعى نحو الحرية والديموقراطية وحكم الشعب بنفسه وتمسكه بمبادئ الوطنية والاستقلال ووجوب التخلص من نير الاحتلال ، ثم كتابه - النقابات التعاونية الزراعية - وهو أول كتاب ظهر فى مصر عن التعاون الزراعى ويعتبر حتى الآن مرجعاً هاماً فى هذا الموضوع . ويتكلم الرافعى عن الأمير عمر طومسون ، ثم اختياره سكرتيراً للحزب الوطنى ، واشتراكه فى الجبهة الوطنية وأمثلة من نشاطه فى البرلمان وعلى سبيل المثال استجواباته عن المعتقلين السياسيين ، وعن الأهداف القومية وتحديدها - وحدة وادى النيل والجلاء - ثم مشروعه فى منع تملك الأجانب للأراضى الزراعية حتى صدر برقم ٣٧ سنة ١٩٥١ ، وقد أضافت عليه ثورة ٢٣ يوليو بعض ما كان الرافعى قد اقترحه عند تقديم المشروع ، وتكلم الرافعى عن دخوله الوزارة وكيف يبرر اشتراكه فى الحكم ثم عن مؤامرة إخراجة من مجلس الشيوخ . ويشرح الرافعى مذهبه السياسى ويعترف باعترافات تتعلق بأحواله وشخصه ، وغير ذلك من الجوانب الكبيرة ، ويختم الكتاب بنصائحه إلى الشباب .

وإنى أهيب بكل قارئ من الشباب والشيوخ من المثقفين والمتعلمين . من الباحثين والدارسين . كل من له إلمام ولو بسيط بالقراءة ، أن يقرأ هذا الكتاب الفريد من نوعه بتأنى وتؤدة ويفهم معانيه ومرامييه ، ويستجيب للنصائح التى تضمنها ، ويعمل فى محيط حياته وبين أسرته ومجتمعه ، لما كان ينادى به عبد الرحمن الرافعى ، جعل الله نعيم الجنات مثواه إزاء ما قدمه لأمتة ، وبما أخرجها من مؤلفات فى الوطنية والأدب والشعر والتاريخ ونواحي أخرى - تلك التى رايت أن أسجلها فى نهاية الكتاب « للمؤلف » وفقنا الله جميعاً وبهدى من الله سبحانه وتعالى رعاية وعناية لنا ، ولشعب مصر

سبتمبر سنة ١٩٨٩

المستشار / حلمى السباعى شاهين

هذه المذكرات

كنت معتزما أن اخصص فصلا من كتاب (فى اعقاب الثورة المصرية) لتدوين خواطرى ومذكراتى ، اتحدث فيها بشئى من التفصيل عن نفسى ، ومراحل حياتى ، ثم وجدت أن هذا الفصل قد يطول ، وليس من حقى وأنا أؤرخ الحركة القومية فى مختلف عهودها الحديثة أن اقتحم فيها حديثا طويلا عن نفسى ، هذا حق لا ريب فيه ، ولكن اليس لى - بعد أن ترجمت لمئات من الشخصيات فى تلك الحقبة من الزمن التى ارختها والتى تزيد على مائة وخمسين عاما من تاريخ مصر الحديث - أن اترجم لنفسى ؟ لقد عمل المتقدمون مثل ذلك ، ففى « الخطط التوفيقية » فصل كتبه المرحوم على باشا مبارك عن تاريخ نفسه ، ولم يوجه إليه لوم أو عتاب فى هذا الصدد ، حقا إن من اشق الأمور على الإنسان أن يترجم لنفسه ، فقد يحمل هذا على محمل العباة والانانية ، ولكنى ما قصدت إلى شئ من ذلك قط ، وإنما اقصد إلى أن مثل هذه المذكرات فيها من الحقائق والخواطر مالا تتسع له كتب التاريخ ، وهى مع ذلك قد تفيد لمن يريد أن يتفهم العصر الذى عشت فيه وشاهدت حوادثه وحقائقه ، ثم إنى أرى أن نشرها قد يكون مساهمة منى فى تكوين المواطن الصالح ، ربما أكون مصيبا فى هذا الظن أو مخطئا ، ولكن هذا هو الغرض الذى أنشده

لهذا القصد ، وبهذه الروح ، أنشر هذه المذكرات ، وقد دونت فصولها ، بعضها فى حينها وبعضها بعد وقوع حوادثها ، وهى فى مجموعها تشتمل على مشاهداتى وخواطرى حتى نهاية العام الماضى (١٩٥١)
أما المستقبل فلا يعلمه إلا علام الغيوب ، وخواطرى ومشاهداتى عنه مرهونة بمشيئة الله .
أول فبراير سنة ١٩٥٢ .

عبد الرحمن الأرفعى

النشأة الأولى

ولدت يوم ٨ فبراير سنة ١٨٨٩ بالقاهرة بمنزل جدى
لامى المرحوم الشيخ محمود رضوان ، بعطفة
أبو داود رقم ٢ بشارع درب الحصر (قسم الخليفة)

والدتى

هى السيدة حميدة كريمة الشيخ محمود رضوان من صميم أهل القاهرة ،
كان كاتباً بدائرة الحلمية^(١) ، وقدم خدم رحمه الله هذه الدائرة ، وكان موضع
ثقة القائمين عليها لصدقه وأمانته . وعندما أنشأت الأميرة مهوش قادن وقفها
أدخلته ضمن مستحققيه ، هو وذريته من بعده ، ولما توفى خلفه فى وظيفته
نجله حسن افندى المعاييرجى (خالى) الذى صار رئيساً لكتبة هذه الدائرة ،
وكان أيضاً رجلاً مشهوراً بالقوى والصدق والأمانة ، وسمى المعاييرجى لأن
جده الشيخ رضوان أحمد كان يشغل وظيفة معاييرجى دار الضرب بالقلعة .
فوالدتى مصرية صميمية ، وقد توفيت فى ٢١ يوليو سنة ١٨٩٣ غير
متجاوزة الخامسة والثلاثين من العمر ، أثر التهاب رحمى بريئونى أصابها
عقب الولادة ، وكنت لا أزال طفلاً إذ كانت سنّى لاتزيد على أربع سنوات
وبضعة أشهر .

وبالرغم من صغر سنّى إذ ذاك فإنى أذكر صورتها جيداً ، وأذكر حنانها
على وعلى إخوتى الأشقاء أمين وأحمد وإبراهيم ، وكانت سيدة كاملة
الصفات والأخلاق ، عرفت بين أفراد العائلة بطيبة القلب ، وصفاء النفس ،
والخصال الحميدة ، وقد عشت بعدها يتيماً من الأم ، ولم أجد بعدها من
يحبونى بحنو الأمومة ، ولا أدرى ماذا كان تأثير حرمانى من هذا الحنو فى
نشأتى ونفسيّتى وحياتى ، على أن الذى أستطيع أن أدركه من هذا الأثر أنى
ظللت على حبنى لها وتمجيدى لذكراها طوال السنين ، وتملكنى مع الزمن
شعور بانى مدين لها بما حبانى الله من مواهب (بحسب ظنى) ، وزاد هذا
الشعور رسوخاً فى نفسى ملاحظت من اجتماع هذه المزايا فى إخوتى لأمى ،
فمنهم شقيقى أحمد ، ثم شقيقى أمين الذى كان يكبرنى بسنتين ، ثم شقيقى
الأصغر إبراهيم .

(١) دائرة الأميرة مهوش قادن والدّة الأمير إبراهيم إلهامى باشا ابن عباس باشا الأول ، وقد سميت
دائرة الحلمية لأن مقرها كان بسرائر الحلمية .

كان أخى احمد قد انتظم فى الأزهر وعرف بالذكاء والميل إلى الشعر والادب ، ومات فى شرح الشباب سنة ١٩٠٣ .
أما أخى أمين فليست فى حاجة إلى التنبؤ بمنزلة فى الجهاد ومكانته فى الصحافة ، وقد توفاه الله فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ فى سن مبكرة ، إذ لم يتجاوز الحادية والأربعين من العمر .

وكان ابراهيم من نوابغ مدرسة المهندسخانة وأول خريجها عام ١٩١٣ ، وقد حدثنى زملاؤه فى التلمذة والتخرج أنه كان مشهودا له بينهم بالنبوغ والتفوق ، وقد عين معيدا فى المدرسة عام تخرجه منها ، وعندى منه خطابات تدل على ميله إلى الأدب منذ صباه ، ومنها كتاب أرسله إلى فى ٩ أبريل سنة ١٩١٠ وهو بعد طالب بالمهندسخانة لمناسبة اشتغالى بالمحاماة قال فيه

« خى العزيز سلام يتبعه تسليم ، مزاجه من تسنيم ، مضت مدة ليست بالقصيرة كنت أستطلع فيها أخبارك من السيد أمين فكنت أبتهج كلما علمت أنك سائر فى طريق النجاح غير هياب ولا وجل مع العلم بأن كثيرا ممن سلكوا سبيلكم هذا ما عتموا أن طرقوا بابي حتى ولوا على أعقابهم مدبرين فأساءوا إلى أنفسهم وأساءوا إلى غيرهم ، لأن كل من وصله خبرهم اتخذهم حجة دامغة وتقاعد بل تقاعس هو عن العمل فيصبح الكل وهم عضو أبتز عضو أشل فى كيان هذه الأمة ، ولكنك أيها الأخ قد أقيت على وعلى كثير من أخواني درساً من دروس المكافحة فى هذه الحياة فلتسر فى حياتك الجديدة ولتواصل المسير فى تلك المعركة ولتستمر فى تميم ذلك البناء الذى وضعت أول حجر فى أساسه من مدة وجيزة ، ولكن على يقين من أنك ستحيى ميت رجاء كثير من الطلبة الذين استولى عليهم القنوط وغلنوا أن أبواب الفوز والنجاح موصدة فى وجوههم معلقة دونهم ، ولكنك بإذن الله سبحانه وتعالى ستكون حجة على هؤلاء المتقاعدين فيحذون حذوك فيكون لك بذلك كمال الشرف وشرف الكمال ، فعليك منى السلام يوم دخلت فى ذلك الدور الجديد من الحياة ، وسلام عليك يوم تخرج منه وقد كملت أعمالك بالفوز والمنفعة لبلادنا المفتقرة إلى كثير ممن لا يبالون بما يصادفهم من العثرات ، بل يمرون عليها وهم شم الأنوف كان لم تكن تلك الحوائل شيئا مذكورا ، والسلام .

من المخلص

« أخيك إبراهيم »

ويبدو لى أن مستقبلا زاهراً كان ينتظر أخى ابراهيم لولا أن عاجلته منيته وهو فى ريعان الشباب ، فقد عين رحمه الله مهندساً للرى بمديرية الفيوم

ومحل إقامته في (طامية) ، وأصيب هناك بحمى التيفوئيد التي قضت على شبابه في يولييه ١٩١٥ .

والسدى

هو الشيخ عبد اللطيف الرافعى . ويرجع أصله البعيد إلى الحجاز إذ هو من سلالة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولذلك سمي الفاروقى . وهو من علماء الأزهر ، تولى مناصب القضاء الشرعى منذ سنة ١٨٧٧ ، وكان حين ولادته قاضياً لمحكمة البحيرة الشرعية . ونقل قاضياً للشرقية في يونيه سنة ١٨٨٩ ، ثم قاضياً للمغربية في سبتمبر سنة ١٨٩١ ، فقاضياً للشرقية سنة ١٨٩٥ ، فعضواً بحكمة مصر الشرعية سنة ١٨٩٧ ، فمفتياً لأخر الاسكندرية سنة ١٨٩٨ ، وبقي يتولى هذا المنصب إلى أن أحيل إلى المعاش في ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، واستقر بالاسكندرية منذ تعيينه مفتياً لها ، ومكث بها بعد إحالته على المعاش ، ولما مرض مرضه الأخير انتقل إلى القاهرة حيث توفي بها في ٢٤ يناير سنة ١٩١٨ .

كان رحمه الله عالماً تقياً ، تلقيت عنه نشأتى الدينية ، فكان يعودنى وإخوتى على الصلوات الخمس تؤديها في أوقاتها ، ويرتل القرآن بحضورنا ، ويأمرنا بالصلاة في المسجد أحياناً . وأذكر أنه كان يوقظنى قبل الفجر لأؤدى معه الصلاة في مسجد سيدى ياقوت العرش بالاسكندرية وكان قريباً من منزلنا بالأنفوشى ، وأعود معه إلى المنزل بعد أداء الصلاة . وتعودت الصوم على يده في سن مبكرة ، وكنت أراه أمراً عادياً ومالوفاً ، وكان رحمه الله يعظنا ويأمرنا بالمعروف وينهانا عن المنكر ويحجب إلينا التمسك بشعائر الدين وتعاليمه ، وكنت من ناحيتى مرهف الحس من الوجهة الدينية الروحية ، أفهم من هذه الشعائر والتعاليم أنها اتجاه من النفس إلى الله ، واستشعار بالخشوع له والعمل على اكتساب رضا ، واطمئنان إلى عدله وقدرته ، وركون فى أوقات الشدة إلى لطفه ورحمته . وهذه الأحاسيس كان لها دخل كبير فى تكوينى الروحى ، وفى حياتى الوطنية ، لأننى كنت ولا أزال أرى فى الالتجاء إلى الله والاعتماد عليه القوة الروحية التى تعود النفس الصمود للشدائد والعقبات .

فى التعليم الأولى والابتدائى

كان أول مكتب تلقيت فيه القراءة والكتابة كتاب الشيخ هلال^(١) بشارع درب الحصر ، ومكثت به عدة أشهر ، ثم انتقلت منه إلى المدارس النظامية . وصرت أنتقل مع والدى فى البلاد التى ولى فيها مناصب القضاء ، فدخلت مدرسة الزقازيق الابتدائية الأميرية سنة ١٨٩٥ ، ثم مدرسة القربية الابتدائية بالقاهرة ، ولما انتقل والدى إلى الاسكندرية سنة ١٨٩٨ انتقلت إلى مدرسة « رأس التين » الابتدائية

قضيت بالاسكندرية معظم سننى الدراسة وتلقيت فيها تعليمى الابتدائى والثانوى بمدرسة « رأس التين » ، وكانت من أهم مدارس القطر ، وكان ناظرها طيلة هذه المدة المرحوم إسماعيل بك حسنين (باشا) ونلت فيها الشهادة الابتدائية فى يولييه سنة ١٩٠١^(٢) وكنت لصغر سننى لا أفقه كثيراً معنى الشهادات ، وأذكر أن أحد أقرانى بالمدرسة حين علم بالنبا - وكنت أجهله - سارع إلى الحضور لمنزل والدى بالأنفوشى^(٣) ليبشرنى بالنجاح ، فإلقانى فى حديقة المنزل الصغيرة يجرنى أخى أمين فى قفص من الجريد جعلنا منه شبه عربة صغيرة نتناوب ركوبها وجرها بحبل ، فننادانى فى لهفة ، فتركت القفص أسأله عن الخبر ، فهنأنى بالنجاح وأطلعنى على نسخة اللواء التى فيها اسمى ضمن الناجحين فى الشهادة الابتدائية ، فضحكت مغتبطاً ثم عدت إلى قفص الجريد لنتم أنا وأخى أمين عملية الجر واللعب ، وكان هو أيضاً من الناجحين فى هذا العام .

فى التعليم الثانوى

لم أكن - إلى أن نلت الشهادة الابتدائية - أعى من أمور الدنيا شيئاً ذا بال ، وكان جل اهتمامى أن أواظب على دروسى واستذكرها واحفظ ما يطلب من التلميذ حفظه .

دخلت القسم الثانوى (قسم فرنسى) بمدرسة رأس التين ، ومكثت به ثلاث سنوات وهى مدة الدراسة الثانوية فى ذلك العهد ، وكنت فى معظم سننى الدراسة الثانوية لا أعى أيضاً شيئاً من الشؤون العامة ، ولا أعرف غير منزل والدى ومدرستى .

(١) الآن مدرسة حسن كنتخدا عرباى رقم ٢٦ شارع درب الحصر

(٢) « اللواء » عدد ٢٨ يولييه سنة ١٩٠١

(٣) بشارع السلطان سليم (واسمه الآن شارع قصر رأس التين) رقم ٥٨ وهو المنزل الذى بليت فيه الشهادة الابتدائية والثانوية وليساس الحقوق .

وكنت أتردد قليلا على مكتبة بلدية الاسكندرية ، إذ كان أساتذتنا يذكرونها لنا كمكان يصبح أن نقضى فيه أوقات الفراغ والتسلية .. إلى أن كانت سنة ١٩٠٤ ، فبدأت اذهب إلى قهوة بلدية أنيقة بشارع رأس التين تجاه سراى محسن باشا ، وكنا نذهب إليها يوم الجمعة من كل أسبوع ، وكان صاحبها « الحاج احمد » يقدم لنا شراب الليمون (الليمونادة) ويتقنه كل الاتقان ، حتى صار علماً على قهوته ، ويطلعنا على بعض الصحف اليومية التي كانت تصدر فى هذا العهد ، ومنها (اللواء) لصاحبه ومؤسسه الزعيم « مصطفى كامل » ، ولكن لم أتبين بعد منهجه ولا منهج الصحف الأخرى . ولم تكن فى ذهني أية صورة عن « مصطفى كامل » ، إذ لم أكن رأيت بعد أو سمعته ، وكنت وقتئذ فى الخامسة عشرة من عمرى ، على أننى أدركت من قراءة الصحف وقتئذ شيئاً من الوعى الذى أخذ يتفتح ويتسع مداه فى مدرسة الحقوق ، وكنت أسمع أثناء دراستى الثانوية من استاذ لنا فى الرياضة وهو المرحوم عثمان بك لبيب ، أحاديث يلقيها علينا بين حين وآخر عن حالة البلاد السياسية ، وكان رحمه الله من خريجي مدرسة المعلمين العليا القديمة (النورمال) وصار فيما بعد مدرساً بمدرسة المعلمين العليا الحديثة ، وكان وطنياً صميماً ، لا يفتأ يطعن فى سياسة الانجليز ويذكر لنا كيف احتلوا مصر غوراً وحيلة ، وكيف يعملون على إرساخ أقدامهم فى البلاد ، ويحاربون الروح الوطنية ، وكان يقول لنا خلال أحاديثه . « افهموا يا أولاد كويس » ، فكنت أستشعر معانى هذه الأحاديث ، وأنس لها وأعجب بها ، وأحببت من أجلها هذا الأستاذ ، وكنت لاحظ أنه حين يبدأ بالحديث فى السياسة يقفل بنفسه باب الفصل لكى لا يسمع حديثه ناظر المدرسة عند مروره بين الفصول ، فكان إقفال الباب إشارة إلى بدء دروسه الوطنية ، وقد أفدت منها كثيراً .

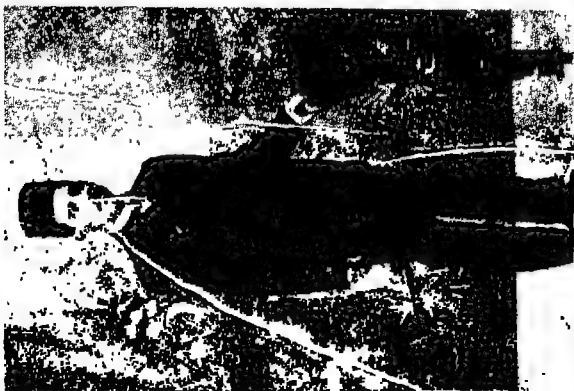
وأذكر من أساتذتى فى القسم الثانوى بمدرسة رأس التين الشيخ أحمد إبراهيم (بك) العالم الفقيه المشهور ، والشيخ عرفه على غراب ، والشيخ محمد عابدين ، والشيخ عبد الحكيم محمد ، ومن أساتذتى الأجانب المسيو هاى والمسيو توندور وكلاهما فرنسى .

البكالوريا

وقد نلت الشهادة الثانوية (البكالوريا) من مدرسة رأس التين فى مايو سنة ١٩٠٤ ، وكان ترتيبى الثالث^(١) فى الناجحين البالغ عددهم ١٣٦ .

(١) « اللواء » عدد ٢٤ مايو سنة ١٩٠٤

إخوتى الأثقاء



أول خريجي الهندسة سنة ١٩١٣
توفي سنة ١٩١٥



أمين بك الرفاعي
نقيب الوطن والمصحافة
١٨٨٦ - ١٩٢٧



أحمد الرفاعي
من طلبة الأزهر
توفي سنة ١٩٠٢

أراد والدى أن يدخلنى الأزهر ..

وأراد والدى أن يدخلنى الأزهر .. ولكنى اعتذرت بصغر سننى وبأنى تعودت على المدارس النظامية ولم ألف نظام الدراسة فى الأزهر ، وإن كنت أخلج من مراجعة والدى فقد وسلط لديه بعض الأقارب لاقناعه بالعدول عن فكرته ، فأفهموه أن لا محل لتغيير منهجى فى الدراسة ، وما دام قد اخترت هو لى المدارس النظامية فمن الخير أن أستمرفيها ، وذكروا له ميلى إلى الدخول فى مدرسة الحقوق ، ورغبوا إليه أن يلحقنى بها ، فقال لهم أنه يريد أن يجعلنى عالما من علماء الأزهر ، كآبيه وعمومته ، فأجابوه أن الزمن قد تطور ، وما دام هو لايميل إلى الأزهر فلتختار له المدرسة التى يميل إليها ، فقال أتريدون أن يخرج منها قاضيا أهليا يحكم بغير الشرع ؟ فأجابوه هذه مسألة لا يحين وقت البحث فيها إلا بعد تخرجه من مدرسة الحقوق ، وهل من المحتم أن يكون قاضيا ؟ فلم يقتنع بهذا الجواب ، وأراد أن يخلص من هذا الإحراج ، فأعرب عن رغبته فى أن يلحقنى بإحدى الوظائف بالكالوريا - وكانت لها قيمة كبيرة فى ذلك العصر - فقالوا له إنه لا يميل الآن إلى التوظيف وهو صغير السن ولا يصح أن يرهق بالوظيفة ، فقال لهم أنى اختار له وظيفة « معاون إدارة » وهى وظيفة سهلة لاتحتاج إلى عناء ، فعرضوا على الأمر ، فاعتذرت ، وقلت لهم ولوالدى أننى صغير السن ولا أحتمل أعباء الوظيفة ، وإن الدراسة لاتتعبنى ، فدعونى ادخل المدرسة التى تميل إليها نفسى . وأزاء هذا الإلحاح قبل والدى ما طلبت ، وأدخلنى مدرسة الحقوق .

فى مدرسة الحقوق

دخلت كلية الحقوق - وكان اسمها (مدرسة الحقوق الخديوية) - فى أكتوبر سنة ١٩٠٤ ، ومقرها وقتئذ بميدان عابدين فى المكان الذى به الآن ثكنات الحرس الملكى ، وكان ناظرها المسيو جرانمولان ، ووكيلها عمر بك لطفى ، واقتضى دخولى المدرسة انتقالى وإقامتى بالقاهرة فى شهور الدراسة .

متى تتلمذت لمصطفى كامل ؟

سنة ١٩٠٤

بدا وعيى السياسى يتقدم فى مدرسة الحقوق ، وأخذت فى قراءة الصحف قراءة فهم وإدراك ، وكان الطلبة يجتمعون فى أوقات الفراغ ويتحدثون عن السياسة وما وصلت إليه حالة البلاد تحت الاحتلال البريطانى ، واخترنا

لقضاء أوقات الفراغ والسمير قهوة راقية بشارع عابدين على ملتقاه بشارع الصنافيرى (على باشا ذو الفقار الآن) تدعى (قهوة الحقوق) لصاحبها الخواجة اندريا، وقد أعجبنا اسم القهوة، واخترناها لذلك منتدى لنا نفرا فيه الصحف على اختلاف ميولها ومذاهبها، وأهمها (اللواء) و (المؤيد) و (الأهرام)

انتقلت إذن من قهوة (الحاج احمد) بالاسكندرية، إلى قهوة (الخواجة اندريا) بالقاهرة، وكان لهاتين القهوةتين اثر كبير فى اتجاهى الوطنى والسياسى. وبدأت أقرأ اللواء قراءة فهم وإدراك، فتعجبنى روحه ومقالاته، وقد تتلمذت لمصطفى كامل (صاحب اللواء) منذ أواخر تلك السنة، قبل أن أراه، وصار لى (اللواء) بمثابة المدرسة التى تلقيت عنها مبادئ الوطنية، كما أنها كان مدرسة الوطنية للجيل كله.

أما أول مرة قابلت فيها «مصطفى كامل» ففي فبراير سنة ١٩٠٦، أثناء إضراب طلبة الحقوق، فقد تآقت نفسى إلى رؤيته، وكان (اللواء) يناصر الطلبة فى مطالبهم الحق، فذهبت مع لغير من زملائى إلى دار اللواء بشارع الدواوين - نوبار باشا الآن - تجاه وزارة العدل، وكان اسمها وزارة الحقانية، وقابلت الزعيم لأول مرة، وسمعت حديثه، وشعرت بتأثيره الروحى ينفذ إلى أعماق قلبى، وصار لى بمثابة أبى الروحى فى المبادئ، وأكثر من التردد على دار اللواء لى أقابله وأراه وأسمع صوته، فكان يفيض علينا من الأحاديث التى غرست فى نفسى مبادئ الوطنية، ولعله رحمه الله قد توسم فى أن أكون من تلاميذه الحافظين لعهد، فعرض لى سنة ١٩٠٧ أن يوفدنى فى بعثة صحفية إلى باريس للتخصص فى الصحافة بعد حصولى على إجازة الحقوق، فقبلت هذه الثقة شاكراً، ولكن المنية عاجلته فى فبراير سنة ١٩٠٨ قبل تخرجى من المدرسة

نادى المدارس العليا

كانت مدرسة الحقوق أول بيئة للشباب ظهرت فيها روح اليقظة الوطنية ولبت دعوة الزعيم مصطفى كامل، إذ كانت الغالبية العظمى من طلبة الحقوق قد استجابت إلى ندائه

وإذ كان الشعور الوطنى الصادق يستتبع النشاط الاجتماعى والعلمى، فقد ظهرت بيننا روح التكتل، وتنظيم الكفاح، وكان تأسيس نادى المدارس العليا أول مظهر لهذه الروح، ولقد عبرت عن هذا التطور بقولى فى كتاب (مصطفى كامل) : فتحت فى قلوب الشباب زهرة الوطنية التى انبثت دعوة

مصطفى كامل واخذت تجيش بالشعور الوطني وتتحرك نحو أغراضه وأهدافه ، وبدأت علائم اليقظة والحياة تظهر فيهم بشكل عملي سنة ١٩٠٥ ، وكان أول مظهر لهذه الحياة الجديدة أن فكر طائفة منهم في إنشاء ناد للمدارس العليا يجمع بين طلبة هذه المدارس وخريجياتها .

فكر طلبة الحقوق في إنشاء هذا النادى سنة ١٩٠٥ وشاركهم فى الفكرة طلبة المدارس العليا الأخرى ، واجتمعت أول جمعية عمومية له - الجمعية التأسيسية - يوم الجمعة ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ بإحدى قاعات مدرسة الطب لانتخاب مجلس الإدارة . وبلغ عدد الحاضرين من الطلبة مائتى طالب من مختلف المدارس العليا ، وحضره كذلك لفيف من المتخرجين ، وكان اشتراكهم فى ناد للطلبة دليلاً واضحاً على تقديرهم للشباب المثقف وما نالوه من ثقة أسلافهم من الخريجين ، فأنهم لم يجدوا غضاضة فى أن يجتمعوا وإياهم فى ناد واحد ، وفى الحق إنهم كانوا رجالاً فى شبابهم وأخلاقهم وأساليبهم ، فنالوا بذلك تقدير مواطنيهم ممن كانوا يكبرونهم سناً ، بل كان بعضهم اساتذة لهم .

اشتركت فى الجمعية العمومية التأسيسية لنادى المدارس العليا ، إذ كنت طالباً فى مدرسة الحقوق ومن المشتركين فى تأسيسه ، وأسفرت عملية الانتخاب عن اختيار المرحوم عمر بك لطفى - وكان وكيلاً لمدرسة الحقوق - رئيساً للنادى ، وكان من خاصة أصدقاء مصطفى كامل وأنصاره هو وشقيقه المرحوم أحمد بك لطفى .

كملت معدات تأسيس النادى ، واتخذ داراً له بالمنزل رقم ٤ بشارع قصر النيل بالقرب من ساقواى أو نيل القديمة ، وافتتح يوم الخميس ٥ أبريل سنة ١٩٠٦ . وقد حضرت حفلة الافتتاح مع إخوانى المشتركين فيه من طلبة الحقوق . وكان هذا الاحتفال يوماً مشهوداً ، وأخذنا نجتمع بالنادى ، وبذلك انتقلنا من (قهوة الخواجا أندريا) ، إلى نادى المدارس العليا ، وبدأ لنا الفرق كبيراً بين القهوة والنادى ، فلقد كان بناء فخماً تحيط به حديقة غناء ، وبه غرف واسعة مؤثثة تانيثاً فاخراً ، الأمر الذى لم نعهده من قبل ، لافى قهوة الخواجة أندريا ، ولا فى قهوة الحاج أحمد بالاسكندرية .

وكان اجتماعنا بالخريجين مما زاد فى نضجنا العلمى والثقافى ، وتعددت المحاضرات والاجتماعات فى النادى ، فكان لنا شبه معهد علمى عال أكملنا فيه دراستنا وزدنا من ثقافتنا ، وقد أفدت منه كثيراً ، وكانت به مكتبة غنية بالكتب والصحف والمجلات ساعدتني على توسيع مداركى وترقية افكارى ، ولم تفتنى محاضرة القيت فيه ، وظللت عضواً به إلى أن أقفل بأمر السلطة

العسكرية البريطانية سنة ١٩١٤ فى أوائل الحرب العالمية الاولى ، وكان مقره حين اقلل بميدان حليم باشا بعمارة الخاصة الخديوية على ملتقى شارع بولاقي (فؤاد) بشارع كامل (ابراهيم باشا) .

إضراب سنة ١٩٠٦

كان لهذا الإضراب تأثير كبير فى نفسى ، يعدل تاثير نادى المدارس العليا ، إذ كان بداية اتصالى الروحى الوثيق بالزعيم مصطفى كامل . فى يناير سنة ١٩٠٦ وضعت وزارة المعارف نظاماً لمدرسة الحقوق كان الغرض منه استفزاز شعور الطلبة ، والتضييق عليهم ، ومعاملتهم بنظام المدارس الابتدائية ، وقد يكون لتظاهريهم بالشعور الوطنى دخل فى وضع هذا النظام ، إذ لالا لهم وكبحاً لجماعهم ، فما إن عملنا به حتى قررنا الاضراب احتجاجاً عليه . واضربنا فعلا عن الدراسة فى فبراير ، وكانت طلباتنا العدول عن النظام الذى وضعته الوزارة والرجوع إلى النظام القديم .

لم يكن إضرابنا خروجاً على النظام ، ولا رغبة فى التعطل عن الدراسة ، او التسكع فى الشوارع ، او سعيًا لمطالب مادية شخصية ، بل كان مظهرًا من مظاهر المقاومة الوطنية لسياسة الاحتلال فى التعليم .

كان هذا الاضراب هو الأول من نوعه فى مصر ، لانه شمل مدرسة عالية بأسرها ، وكان موجهاً ضد سياسة التعليم التى وضعها الاحتلال ، وقد تدخل اللورد كرومر (المعتمد البريطانى) فى شأنه ، وأمر وزارة المعارف بان تأخذ الطلبة بالشدة ، فأعلنت تعطيل الدروس فى المدرسة من يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٦ حتى يوم السبت ٣ مارس ، واندرتنا بان من يتاخر عن الحضور فى ذلك اليوم يفصل من سلك التلاميذ . وكان للاضراب لجنة تقوم على تنظيمه ، فاجتمعت على عجل للنظر فى هذا الانذار ، وتدخل المستشار القضائى البريطانى السير مالكولم ما كلريث فى الامر وكان يعطف على الطلبة (بعكس المستر دنلوب) فوعدهم بالنظر فى طلباتهم على شرط ان يعودوا إلى الدراسة ، فاتفق الطلبة رأياً على الرجوع إلى المدرسة يوم السبت ٣ مارس سنة ١٩٠٦ ، وكان لهذه العودة اثرها فى نفوسنا ، وكان فيها معنى الرضوخ والاذعان ، فزادتنا سخطاً على الاحتلال وسياسته . واران اللورد كرومر تثبيت مركز المستر دنلوب - وكان إلى ذلك الحين سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف ، وعليه تقع مسئولية الاخلال بنظام التعليم الذى ادى إلى الإضراب - فرقى مستشاراً للوزارة فى مارس سنة ١٩٠٦ مكافاة له على اخذه الطلبة بالشدة .

وكتبت مقالة عن هذا الاضراب ، ذهبت بها إلى مصطفى كامل يوم رجوعنا إلى الدراسة ، وكانت لهجتها شديدة ضد الاحتلال ، فقرأها الزعيم ، وأثنى على ، ولكن فهمت من حديثه أنه لا يرى نشرها ، حرصاً على مستقبلي ، وكانت هذه المقالة (التي لم تنشر) بدء مراسلتي للصحف .

حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦

وقعت حادثة دنشواى فى ١٣ يونيه سنة ١٩٠٦ ، فزادتنى سخطاً على الاحتلال وتعلقاً بالحركة الوطنية .

كنت عام وقوعها طالباً بالنسبة الثانية بمدرسة الحقوق ، وكنت أطلع أبناءها فى (اللواء) ، فادعش لمخالفة منهج التحقيق والمحاكمة فيها لما كنا نتلقاه من اصول المحاكمات الجنائية التى تقضى بها القوانين ، وتسألت ما فائدة ما نتلقاه من الدروس والقواعد القانونية إذا كانت لا تنطبق على الناس كافة . ولما تلوت وصِف تنفيذ الحكم فى (اللواء) بقلم الأستاذ أحمد حلمى أحد محريه ، أقشعر بدنى من هول ما قرأت ، وأدركت مبلغ هوان المصرى فى نظر الاحتلال ، وتحققت أن لا كرامة لامة ولا لى فرد من أبنائها بغير الاستقلال ، وحفزتنى هذه الحادثة إلى أن أخصص حياتى للجهاد فى سبيل الاستقلال .

وفاة مصطفى كامل سنة ١٩٠٨

كنت فى السنة النهائية لمدرسة الحقوق لما فجئنا ب وفاة مصطفى كامل يوم الإثنين ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، وبألها من لحظة رهبة حين فوجئنا بنعيه ونحن فى المدرسة ، فقابلناه بالذهول والوجوم ، وفاضت دموعنا حزناً وأسى على الزعيم الذى كان لنا أماماً وطنياً ، وأبا روحياً ، وفى غمرة الذهول الذى أصابنا من هول الكارثة تباحثنا فيما يجب علينا عمله إظهاراً لشعورنا ، فقررنا بالإجماع اعتبار يوم تشييع جنازة الزعيم يوم حداد عام ، تعطل فيه المدارس جميعها ويشترط طلبتها فى تشييع الجنازة ، واتصلنا بالمدارس العليا والثانوية فرائنا من طلبتها نفس هذا الشعور ، ونفس هذا الإجماع ، واتخذوا نفس القرار الذى اتخذناه ، واشتركنا فى الجنازة ، وكنت ممن حملوا النعش ضمن طلبة الحقوق الذين ندبوا لذلك من قبل جميع طلبة المدارس العليا ، وكان لهذا اليوم فى نفسى أثر لم تمحه الأيام والأعوام ، فلقد طبع فى قلبى مبادئ الزعيم فصارت عقيدتى الوطنية . وإلى هذه الصلة الروحية أشرت فى كتابى عن « مصطفى كامل » سنة ١٩٣٩ ، إذ قلت فى

إهدائي الكتاب إليه : « إلى من كانت حياته للامة بعثاً وطنياً ، من كان لى ابا روحياً ، وسابقي له تلميذاً وفياً ، من علمنى ان الحياة بغير المثل العليا عرض زائل ، وبعث ضائع ، إلى مصطفى كامل اهدى كتاب « مصطفى كامل » هدية الوفاء إلى روحه العظيمة »

صلتى بمحمد فريد

إنى إذ أعد نفسى تلميذاً لمصطفى كامل ، فإنى كذلك تلميذ لمحمد فريد ، بل ان صلتى بفريد كانت اطول مدى من صلتى بمصطفى ، فإنى لم ادرك مصطفى كامل إلا فى اوقات محدودة حين كنت استمع لبعض خطبه او اقابله فى « اللواء » منذ سنة ١٩٠٦ مرات معدودة ، اما فريد فقد اتصلت به عن كثب وعملت معه تحت لوائه سنين عديدة .

كنت سنة ١٩٠٨ لم اخرج بعد من مدرسة الحقوق حين تولى فريد بك زعامة الحركة الوطنية ، وكنت اتردد عليه كثيرا فى (اللواء) ، وتلقيت عنه مبادئ الوطنية كما تلقيتها من قبل عن مصطفى ، فصادت من نفسى موضع العقيدة والإيمان ، واتخذته بعد مصطفى استاذاً وإماماً لى فى الوطنية . وبدأت اكتب فى اللواء على عهده وانا طالب بمدرسة الحقوق

أول مقالة لى فى الصحف سنة ١٩٠٨

واذكر ان اول مقالة لى نشرت بالعدد الصادر فى ٩ مارس سنة ١٩٠٨ تحت عنوان (تيدد الشعور الوطنى وتجمعه) بإمضاء (حقوقى) ، كتبها بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل بشهر ، ووصفت فيها خواطرى وأمالى فى الجهاد ، وكانما رسمت لنفسى فى هذه المقالة خطتى فى الحياة ، لذلك اود ان انشر فقرات منها لأنها صورة من شعورى وتفكيرى فى مستهل حياتى السياسية .

« للحوادث العظيمة على حياة الأمم تأثير كبير بما تحرك فى القلوب من الشعور وتستفز فيها من العواطف ، فلربما كانت حادثة مبدأ حياة امة او سببا فى خلاصها من استبداد ظالم . وإذا عدت الحوادث الكبيرة التى لها يد فى تكوين الشعور الوطنى عندنا لجعلنا فى مقدمتها وفاة فقيدنا العظيم مصطفى كامل . فلقد كانت وفاته كشعلة من نار مست الشعور الوطنى واصابت منه موضع الاحساس والتأثر ، فانفجر وظهر بمظهر لم يكن احد منا يتنبأ به ، ولا يزال فى نمو وازدياد » .

هذا الشعور الشريف هو رأس مال الاستقلال ، إذا تعهده الرجال العاملون منا زادوه قوة وشدة وحفظوه من دواعي الفتور والخمود ، وساروا به في خطة منتظمة محددة ، وانحصر في تيار يجري رأساً إلى غابتنا وهي التخلص من سلطة الاحتلال .

« إن الشعور بالحاجة إذا لم يدفع المرء إلى العمل لنيل تلك الحاجة فلا فائدة منه البتة ، فليس مجرد الشعور إلا معنى في النفس لا وجود له ما لم يظهر أثره في الخارج ، الشعور قوة ولكن بشرط أن ينبعث في طريق واحد فيأمن بشر التدبد والتلاشي .

إلى أن قلت : « مات مصطفى كامل فهاج موته شعور الاستقلال في النفوس ، وكان أول من أحس بوقع المصائب النابغون منا في العلم والفكر ، فبكوه مع الباكين ورثوه مع الراثين ، ولكن مارينا أحدا منهم دفعه الشعور إلى أن ينزل في ميدان الحياة الوطنية فيعمل مع العاملين في تعهد الشعور الوطني وإبلاغه الغاية التي ذكرناها . كل منا يعلم حاجتنا إلى رؤوس مفكرة عاملة تنير لنا سبيل تلك النهضة ، ولكننا نرى نابغينا في معزل عنها مع أنهم هم أبناء بجدتها ، والشعور الصحيح هو الذي يدفع صاحبه إلى البدء في محاربة رأس مال الاحتلال أفراداً وجماعات ، حتى يقوى الشعور العام في كافة الطبقات وترسخ عاطفة الحرية في القلوب فلا يكون أمامنا سوى أمرين الاستقلال أو الموت . حينذاك يقال : هذه أمة محال استعبادها حيث تؤثر الموت على الرضوخ ، فخير لمن يريد منها نفعاً أن يعاملها معاملة صديق مهائب .

« ليس من الصعب علينا أن نصل بالشعور الوطني إلى هذه الدرجة مادامنا نعمل على خطة منظمة ، فالأساس الذي يبنى عليه الاحتلال صرحه نحن مقيموه بأنفسنا ، السنن راضين بأن نعيش في كنفه ؟ هل يعقل أن إبادة الملايين من النفوس إذا قويت وتوجهت بصدق نحو غرض واحد ، هل يعقل أن تصدها وتكبح جماحها إرادة أفراد معدودين ؟ رأس مال الاحتلال في قلوبنا ، أن سنننا استبقيناها وأن سنننا نزعناها من بين جوانحنا ، فلا يعود له مقام بين ظهرانيها ، فصرح الاحتلال قائم على عمادين : حسن الظن به من جهة ، والوهم من جهة أخرى . فبحسن الظن ترضى الملايين من البشر بتحكم الأجنبي فيهم فيثبتون سلطانه ، وبالوهم يعطون له قوة لم يكن يحلم بها فيخافون من شيء هم خالقوه .

« على هذين الأساسين أمكن لبضعة آلاف أن يسودوا على مئات الملايين في بقاع متباعدة . فلا عجب أن كانت سياسة الاستعمار الآن هي تخدير

أعصاب الأمم باستجلاب حبيهم من جهة وبالقاء الهيبة والرعب من سطوتهم من جهة أخرى ، فإذا نحن عملنا على هدم هذا الأساس من قلوبنا كنا مقيمين بعملنا بناء الاستقلال ، وقد دلنا التاريخ على أن الأمة التي يشتد المها من الاستبداد وتتخلص من آثار الوهم من سلطانه تصبح على أبواب الحرية ، ولم تستطع قوة ما الثبات إزاء سلطان عاطفة الاستقلال .

« هذا هو الطريق الذي سلكه غيرنا فأفلحوا ، إذا شعروا بحاجة قاموا ودفعهم الشعور إلى التكاتف سراً وعلانية على العمل لنيل ما يريدون ، فوضعوا غايتهم أمامهم ، ورسموا لها الخطة العملية ، واعدوا لها معداتها ، فعملوا على النظام الذي وضعوه ، وكانوا بذلك من الناجحين »

* * *

الحياة العملية

فى المحاماة

نلت شهادة الليسانس فى يونية سنة ١٩٠٨^(١) وقيدت اسمى بجدول المحاماة فى ١٩ يوليه من تلك السنة ، وكنت لم ابلغ العشرين بعد ، واشتغلت محاميا باسيوط شهرا واحدا « تحت التمرين » بمكتب الأستاذ محمد بك على علوبة (باشا) ، وكان وقت التحاقى بمكتبه على اهبة القيام بالأجازه ، فتركنى لوكيل المكتب اتلقى عنه الإرشادات والتعليمات التى تلزم « المحامى المبتدىء » ، فلم أرتج كثيرا لإرشاداته ولا لطريقته فى تفهيمى القضايا ، وبدا لى فى أول عهدى بالمحاماة انها لا تعجبني ، وانى لا أنس لها كثيرا . فضلا عن أنى تساءلت فى خاصة نفسى وما مصيرى فى المحاماة إلى جانب نظراتى فى الحياة وآمالى فى الجهاد ؟ فقضيت هذا الشهر قلقا اطلع إلى الأفق لعلى اهتدى إلى طريق آخر يتفق وخواطرى وآمالى .

فى الصحافة

فما إن دعانى فريد بك إلى أن اشتغل بالصحافة محررا باللواء حتى قبلت دعوته ، وبدأت حياتى الصحفية فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ على عهد ، ومن يومئذ ازدادت صلتى به ، إذ كان يشرف على سياسة (اللواء) وتحريره ويكتب فيه كثيرا ويتردد عليه يوميا ، وكنت أسمع منه ثناء على ما أكتب ، وأذكر انى كنت أترجم إلى اللغة العربية مقالات المرحوم إسماعيل شيمى بك ، أحد أعلام الحركة الوطنية ، وكان يكتبها بالفرنسية ، إذ كان يتقنها دون اللغة العربية ، وكانت آية فى البلاغة ، فجهدت نفسى فى أن أبرزها إلى

(١) ممن نالوا معى ليسانس الحقوق سنة ١٩٠٨ أحمد ماهر (باشا) ، عبد الحميد بدوى (باشا) ، محمد نجيب سالم (باشا) ، حسن نشأت (باشا) ، عبد الملك حمزة (بك) ، منصور إسماعيل (باشا) ، كامل الوكيل (باشا) ، محمود محمد سنع (بك) ، محمد لطفى محمود (بك) ، محمد نجيب الغرابلى (باشا) ، كامل يوسف صالح (بك) ، الأستاذ أحمد وجدى ، الدكتور سيد كامل ، محمد نبى سلام (بك) ، حبيب دوس (بك) ، طاهر محمد (باشا) ، أحمد مختار بخيت (بك) ، إلخ . وكان أول الناجحين عبد الحميد بدوى (باشا) . وكنت الثانى والعشرين .

اللغة العربية فى مستوى لا يقل عن بلاغتها الأصلية ، ولعلنى وثقت إلى بعض ما كنت أرجو ، وكان فريد بك يراجع ترجمتى لمعظم هذه المقالات ويبدى لى إعجابه بها ، فشجعنى ذلك على الكتابة والترجمة .
وكنى أمل أنى كتابة المقالات المتسلسلة فى موضوع واحد ، ومن هنا نشأ ميلنى إلى التأليف ، إذ وجدت أن المقالة الواحدة فى الصحف لا تتسع للموضوع الذى كنت أفكر فيه .

وأذكر أن أولى سلسلة مقالاتى كانت فى موضوع الدستور ، وعنوانها (آمالنا فى الدستور) بلغت عدتها سبع مقالات نشرت باللواء فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وتوليت الرد على تقرير السير إدوين جويست المعتمد البريطانى عن سنة ١٩٠٨ ، فكتبت فى ذلك تسع عشرة مقالة نشرت فى شهر مايو سنة ١٩٠٩ تضمنت عرضاً تحليلياً للحركة الوطنية وموقف الاحتلال والحكومة حيالها

وكتبت عدة مقالات عن حياتنا الاقتصادية وما يهددها من خطر ، وعن الاحتلالين السياسى والاقتصادى ، والانقلابات الاقتصادية (اللواء ١١ و ١٤ و ٢١ يناير و ٢٨ فبراير و ٧ مارس سنة ١٩٠٩) .

مدارس الشعب

وجه الحزب الوطنى الشباب إلى المساهمة فى بناء النهضة القومية فى مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن أعماله فى الناحية الاجتماعية إنشاءه مدارس الشعب الليلية فى أواخر سنة ١٩٠٨ ، وكان الغرض منها تعليم الفقراء والعمال مجاناً ، وقد تطوعت مع لفيف من الشباب للتدريس فى هذه المدارس ، ووضع الحزب برنامجاً ، لها يتناول المواد الآتية : القراءة والكتابة - دروس الدين - قانون الصحة والاحتياجات الصحية - العناية بتربية الأطفال - القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية - الشؤون الاجتماعية - دروس الأشياء - الحساب - تاريخ مصر والتاريخ الإسلامى - جغرافية مصر - أخلاق وأداب

وبلغ عدد المدارس التى أنشأها الحزب فى القاهرة سنة ١٩٠٩ أربع مدارس فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية . تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذاً من مختلف الحرف ، وقد أقيمت بعض الدروس فى مدرسة الخليفة ، وسمعت محمد بك فريد يلقي فيها درساً ، وسمعت أيضاً أحمد بك لطفى يلقي درساً فى مدرسة بولاق .

وانشأ نادى المدارس العليا عدة مدارس أخرى على غرار هذه المدارس .

كان لمدارس الشعب فضل كبير علىّ ، فهي التي ألهمتني الفكرة الأولى لتأليف كتابي (حقوق الشعب) فان هذا الكتاب هو سلسلة دروس محاضرات لتفهم الشعب حقوقه وواجباته ، وكانت دروسى فى مدرسة الشعب بالخليفة نموذجاً مصغراً للأسلوب الذى انتهجته فى هذا الكتاب

عودتى إلى المحاماة

حدث تحول فى حياتى العملية فى أواخر سنة ١٩٠٩ ، ذلك ان زميلى وصديقى المرحوم الأستاذ احمد وجدى الذى كنت أعزه وأنزه من نفسى منزلة الأخ الشقيق ، رغب إلى ان أترك الصحافة ، وكان هو أيضا يعمل فيها رئيساً لتحرير جريدة الدستور التى كان شقيقه الأستاذ محمد فريد وجدى بك يتولى إصدارها ، وقال لى إننا يمكننا أن نشتغل بالمحاماة مستقلين ، وأن نكتب فى الصحف ما نشاء من الآراء والمقالات ، وان ذلك أولى من الانقطاع للصحافة ، مما قد يفقدنا ميزة الاستقلال فى حياتنا العملية ، وقد ترددت فى قبول هذه الفكرة إذ كنت منصرفاً عنها ، وما زال يقنعنى بها حتى قبلت نصيحته بعد أن أمعنت النظر فيها ورأيته فى جملتها أصوب من انقطاعى للصحافة ، وأدركت مع الزمن أنه أسدى لى أعظم نصيحة ، وساءلت صديقى حين تبادلنا الراى فى تحقيق فكرته . كيف نشتغل بالمحاماة مستقلين وأنا لم أتمرن عليها إلا شهراً واحداً وهو أيضا لم يقض مدة كافية فى المرام عليها ؟ وانتهينا إلى ان الحياة يجب ان تنطوى على شىء كثير من المجازفة ، فعولت وإياه على الانقطاع عن مهنة الصحافة ، وعملنا معا فى المحاماة بمدينة الزقازيق منذ يناير سنة ١٩١٠ ، وفتحنا فى تلك السنة مكتباً آخر لنا بالمنصورة كنت أتولى مباشرة قضاياها ، ثم انتقلت بمفردى إلى المنصورة واستقر بى المقام فيها منذ أكتوبر سنة ١٩١٣ حين أنشئت بها المحكمة الابتدائية ، وظللت بها نحو عشرين سنة ، إلى ان انتقلت نهائياً إلى القاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ .

وقد ارتحت كثيراً إلى التحول من الصحافة إلى المحاماة ، لأننى رايتنى قد بدأت حياتى فى المحاماة هذه المرة (سنة ١٩١٠) بداية حسنة ، ولم أجد فيها الصعوبة التى كنت أتخيلها ، بل شعرت كإنى متمرن عليها ، فأنجبتها وأحببتها ، وأدركت أنها هى المهنة التى يجب ان أحاربها لأؤدى واجبى الوطنى ، إلى جانب واجباتى الشخصية ، وأخذت أكتب المقالات من آن لآخر وأبعث بها إلى جريدة (العلم) ، لسان حال الحزب الوطنى ، وظهرت أول مرة فى ١٣ مارس سنة ١٩١٠ تحت عنوان (قوة الراى



عبد الرحمن الرفاعي سنة ١٩٠٨
عام تخرجه من مدرسة الحقوق



١٩١٧
الخطاب الذي أرسله فريد بك إلى في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٧

العام والحكومة) ، وكتبت في عدد ٣٠ مارس من تلك السنة مقالة مطو
عنوانها (الشدائد خير مرب للأمم) ، هنأني عليها فريد بك ، إذ جاءت مطابقة
للظروف التي نشرت فيه مطابقة عجيبة ، فقد أرسلتها إلى جريدة العلم في
الوقت الذي صدر فيه قرار وزارة الداخلية بإيقافها شهرين ، ولم أكن أعلم
بصدور هذا القرار ، فنشرها الحزب في أول عدد من جريدة (الاعتدال) التي
اتخذها لسان حاله مدة إيقاف العلم ، فهونت على القراء أمر الإيقاف ،
إذ دعوت فيها إلى مقابلة الإضطهاد بالصبر والثبات ، وكأنها كتبت ردا على
قرار وزارة الداخلية ، فكان لها ضجة استحسان كبيرة ، وصارت حديث الناس
في مجالسهم ، وبخاصة حين علموا أني كتبتها دون أن أعلم بقرار إيقاف
(العلم) ، واستبشروا خيرا بما أكتب ، وطلب مني فريد بك المزيد من
الكتابة ، فكان ذلك التشجيع حافزا لى على توكيد صلتى بالصحافة ، وزاد في
توطيدها أن أخى « أمين » كان محررا مقيما بصحيفة الحزب الوطنى ، ثم
رئيسا لتحريرها .

وفي سبتمبر سنة ١٩١٠ انقطعت مؤقتا عن مكتبى وتوليت رئاسة تحرير
العلم فى غيبة شقيقى أمين الذى سافر إلى أوربا لحضور جلسات المؤتمر
الوطنى الذى انعقد ببروكسل فى ذلك العام وموافاة العلم برسائل المؤتمر ،
وكان الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس التحرير يقضى مدة السجن المحكوم
بها عليه من محكمة جنائيات مصر فى قضية (وطنيتى) ، وكانت إدارة العلم
بشارع محمد على بالمنزل رقم ١١٦ .

فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠

ساهمت فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠ ، وكان موضوع خطبتى فيه (مركز
الصحافة فى مصر والأدوار التى تعاقبت عليها فى عهد الاحتلال)^(١)
بالفرنسية ، وقد القاها عنى فؤاد بك حسيب بجلسة ٢٤ سبتمبر ولم أحضر
المؤتمر بنفسى إذ كنت مشغولا بالإشراف على تحرير العلم وقت انعقاده ،
وقد نوهت مدام جوليت آدم إلى هذه الخطبة فى كتابها (انجلترا فى مصر)
الذى ظهر سنة ١٩٢٢ فى فصل (الصحافة) ، واثنت على الخطبة
وصاحبها ، ونقلت منها صحائف يأكملها محبذة مؤيدة لمحتوياتها
ولما رجع - المرحوم أمين من بروكسل عدت إلى عملى فى المحاماة .

(١) نشرت ترجمتها فى العلم ، عدد ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٠ .

فى المؤتمرات الوطنية

كان الحزب الوطنى يعقد مؤتمرات سنوية تجتمع فيها الجمعية الى الحزب ويستعرض فيها فريد بك تطور الحركة الوطنية فى ~~السن~~ المزم وكانت هذه الاجتماعات تسمى المؤتمرات الوطنية ، واهمها مؤتمر سنة ١٩١٠ و ١٩١١ .

وكننت احضر هذه المؤتمرات كعضو فى الحزب الوطنى . وقد ار عضوا فى اللجنة الإدارية للحزب فى مؤتمر سنة ١٩٢١ الذى انعه العلم بشارع الصنافيرى (على باشا ذو الفقار الآن) وانتخب فيه فر رئيسا مدى الحياة

مع فريد فى أوروبا

فى سبتمبر سنة ١٩١١ صحبت فريد بك فى رحلته الى أوروبا لحضور السلام الذى كان مزعما اجتماعه بروما فى اواخر ذلك الشهر ، لمصاحبتى إياه فى هذه الرحلة اثر كبير فى نفسى وزادت صلتى الروحي إذ رايت من عطفه وحنانه الابوى ، ودماثة اخلاقه ، ورقة شمائله ، ما إلى نفسى ، وصحبنا فى هذه الرحلة الاستاذ احمد وقيق ، وقد افدنا منها ، لأن فريدا كان يعرف أوروبا من قبل معرفة تامة ، فكان يرشدنا ما يجب ان نتعلمه ونعرفه ونشاهده فى البلاد التى زرتها ، وصحبنا فى من الرحلة الدكتور منصور رفعت ، واخذت لنا صورة ببائيس ن لسياحتنا مع الفقيـد .

وفى هذه الرحلة زرتا إيطاليا وفرنسا والمانيا والنمسا ، و بالآستانة ، وعدنا منها إلى مصر ، وكتبت خلال سفرى عدة مقالات مشاهداتى وخواطرى فى السفر ، منها مقالة بعنوان (الامم سيف واخ ارسلتها من تورينو بإيطاليا ونشرت فى عدد ٦ اكتوبر سنة ١٩١١ من ال ومقالة عن (الإسلام فى افريقية - مسالة طرابلس والغرب والم المراكشية) ارسلتها من باريس ونشرت فى عدد ١٦ اكتوبر ، ومقالا (الوطنية والإنسانية وكيف يفهمونها فى أوروبا) نشرت فى عدد اكتوبر ، ومقالة عنوانها (يومان فى مجلس المبعوثان) ارسلتها من الاس ونشرت فى عدد اول نوفمبر سنة ١٩١١ .

* * *

الحياة المثالية

وهل هي ممكنة ؟

كنت وأنا طالب بمدرسة الحقوق أعد نفسي للجهاد والمساهمة في سبيل تحرير البلاد والنهوض بها ، رسخ في نفسي هذا الاتجاه حتى صار (فيما أظن) عقيدة كان ولم يزل لها اثرها في حياتي السياسية والاجتماعية ، فمن الوجهة السياسية اعتنقت المبدأ الذي يتفق مع هذا الاتجاه ، وهو مبدأ الجلاء ، وانضويت تحت لواء الزعيمين اللذين رأيت فيهما المثل العليا للوطنية الحققة ، وفهمت الوطنية على أنها إخلاص للوطن ، وسعى متواصل لتحقيق اهدافه واستمسك بحقوقه ، وتغلب لمصالحه العليا على مصالح الإنسان الشخصية ، ومن الوجهة الاجتماعية جعلتني هذه العقيدة أرى أن الوطنية تتطلب من المواطن أن يحيى حياة مثالية ، لأن الحياة المثالية هي الأساس الوطيد للحياة الوطنية ، فتأقت نفسي عندما تخرجت من مدرسة الحقوق وانتظمت في سلك الحياة العملية أن أنشد المثالية في حياتي الشخصية والعائلية والاجتماعية ، وأن أنشدها في الحياة السياسية أيضا ، ولم أكن أخفي على نفسي أن الحياة المثالية ليست من اليسر ولا من السهولة بحيث تغرى شابا مثلي في مقتبل العمر أن يسلك سبيلها ، ولكن هكذا شاءت الأقدار أن أنشدها لنفسى ، ولست أدري مبلغ ما حققت منها ، وإلى أى مدى كنت مثاليا أو غير مثالى ، وهل الحياة المثالية ممكنة أم لا ، نافعة أم ضارة ، وهل هي - بوجه خاص - ممكنة في الحياة السياسية أم لا ، وهل أخطأت أم أصبت فى نشداني لها ؟

كل هذه أمور لست أستطيع بعد طول السنين أن أجيب عنها ، وما فائدة البحث فيها الآن ؟

لكن الذى يمكننى الافضاء به انى اجتهدت أن -أخذ من الحياة المثالية أقصى ما أستطيع ، ويمكننى أن أقول إن نصيب الإنسان منها يتبع مبدئيا الوسط والبيئة التى يعيش فيها ، فالمجتمع الذى يؤمن بها يساعد بداهة على أن يحياها المواطن الصالح ، والمجتمع الذى لا يؤمن بها يخذلها ويباعد بين الإنسان وما ينشده منها ، على أن الإرادة الشخصية لها دخل فى توجيه المواطن إليها ، وهى على أى حال تحتاج إلى ذخيرة من الصبر ، ومن

الصوفية الوطنية ، تجعل المرء غير مكترث لما يلقاه من العقبات والمتاعب
 او ليست الوطنية نصلا في سبيل المثل العليا ؟ وهذا النضال يقتضى
 توطين النفس على احتمال الأذى في سبيل محبة الوطن ؟ هكذا قالوا ! فهل
 هي مجرد اقوال ، وخيالات وأحلام ؟ او اقوال تؤيدها الأعمال ؟ وكيف يمكننا
 ان نبث روح الوطنية في نفوس الجيل إذا لم تكن مثاليين في وطنيتنا ؟
 على أى حال قد سعيت في أن أجعل لهذه الخيالات نصيبا من الحقائق
 ولست أدري هل حققت شيئا منها ، أم كنت واهما في تفكيرى ومسعاى ؟
 ومما رغبتى في الحياة المثالية اعتقادى أنها من اقوم السبل إلى النهوض
 بالامة وتحريرها من قيود النقص والضعف التى تتعثر فيها من الوجهة
 الوطنية والأخلاقية والاجتماعية ، وهذا التحرير الوطنى هو السبيل إلى
 التحرير السياسى ، وليس من الميسور أن تحرر الامة من عيوبها ومواطن
 الضعف فيها بالقول والكتابة ، بل يجب أن تكون القدوة الصالحة هي أولى
 السبل في هذا الجهاد ، فعلى الإنسان أن يكون مواطنا صالحا ، ومواطنا
 مثاليا ، قدر ما يستطيع ، فانه بذلك يقيم لبنة في صرح النهضة القومية .
 ولقد كنت قبل أن اتخرج من مدرسة الحقوق انتقد الصفوة المتعلمة من الامة
 في تقاعدها عن أداء واجباتها الوطنية ، وأعربت عن هذا الشعور في مقالتي
 الاولى باللواء ، ومن ثم أخذت نفسى بأن انشد الجانب المستطاع من الحياة
 المثالية ، إذ كيف اعد المآخذ على غيرى دون أن أخذ نفسى بما يجب أن
 يفعلوه ؟

حقا ان طريق الحياة المثالية ليس معبدا ولا مفروشا بالازهار والرياحين ،
 بل هو طريق قد يكون شائكا ، كثير المتاعب والعقبات ، وربما جر على
 صاحبه بعض العنت والخذلان ، وجعله عرضة لكثير من صنوف العداوة ،
 وضروب التجهم والتنكر ، ولكن على الإنسان أن يكون له هدف في الحياة ،
 فإذا كان هذا الهدف شريفا ، فليتذرع بالشجاعة والإيمان ، والقناعة
 والإقدام ، فانه بالغ بفضل الله غايته أو نصفها أو ربعها ، أو القليل منها ،
 ولكنه سائر على أى حال في الطريق القويم ، والامم لا تنهض إلا بهذا النوع
 من الحياة إنها لا تنهض بالحياة النفعية الفردية ، وإنما تنهض بالحياة
 الوطنية ، ان الحياة النفعية تفيد صاحبها ، ولكنها إذا اصطبغت بالإنانية
 وعمت المواطنين ، كانت الامة مجموعة من الأفراد المتخاذلين لا يعتمد عليهم
 في النهوض بالوطن والبذل في سبيله ودفع الأذى عنه .

كان لى صديق في الدراسة ارتبطت وإياه برباط الود والإخلاص ، تخرجنا
 معا من مدرسة الحقوق ، ومع طيبة أخلاقه واستقامته وحسن سريره ، فانه
 يرى خدمة البلاد بغير الطريقة التى كنت انشدها . كان قليل الثقة في

المجتمع وفي المواطنين ، ونظريته أن على الإنسان أن يكون قويا في ذاته ومسلحه فحسب ، اما أن ينشد الحياة المثالية فانه بذلك يعرض نفسه للأذى بغير نتيجة .. وكانت تدور بيننا من حين لآخر مناقشات ومحاورات في مختلف الرايين ، وكان يحذرنى دائما مغبة الحياة التي كنت أنشدها ، وكنت اخالفه في الراى ، واقول له إن امتنا لم تلق من بنينا الخدمات الصادقة الصحيحة ، ولو هي وجدت منهم هذه الخدمات لكنت حالها خيرا مما هي عليه ، فإذا لم تجد من الطبقة المتعلمة المثقفة مثل هذه الخدمات فممن تنتظرها ؟ أما هو فكان يقول لى : وهل يضحي الإنسان بنفسه فى وسط لا يقدر التضحية بل يخذل صاحبها ؟ وإين الوسط الذى يقدر الأخلاق والمثل العليا ؟

وكثيرا ما كان يقول لى : إنك تعيش فى جو من الأوهام ، وستصدمك الحقائق العملية فى الحياة وسترى أن المجتمع لا يقدر المثاليين بل يقدر النفعيين والوصوليين بأكثر مما تتوهم انه يقدر المثاليين ، وينصر أولئك بمقدار ما يحذل هؤلاء ! وكنا نفترق مختلفين فى الراى والحجة ، دون أن يؤثر هذا الخلاف فى صداقتنا ، ولكل وجهة .

لست ادري على وجه التحقيق من كان منا على حق ومن كان منا مخطئا - على الأقل فى حق نفسه - كل هذا لم يصرفنى عن التمسك برأىي ، وقد يكون تمسكى بهذا الراى أمرا غير إرادى ، ولكن هكذا اتجهت نفسى هذه الوجهة ، ولقد كان لها اثرها فى مختلف مراحل حياتى .

اخترت المحاماة ، وأثرتها على الوظيفة متأثرا بالنظرية المثالية . اخترت المحاماة ، ثم الصحافة ، ثم عدت إلى المحاماة ، وبقيت فيها على تعاقب السنين ، إذ رايت أنها أقرب إلى أن أجد فيها الحياة المثالية لمن يريد أن يحيها ، رايت فيها المجال فسيحا لأساهم بنصيبى فى الكفاح الوطنى ، وكنت أرى فى الوظائف مجالا ضيقا لهذا الكفاح ، ومن هنا أثرت المحاماة على الوظائف ، ورايت فى المحاماة أيضا الحرية التى كنت أنشدها ، فلا يحد من عملى فيها رئيس أو رقيب . وكنت أتخير من القضايا ما أراه سليما ، فأجد من حرية الاختيار مالا أجده لو كنت موظفا ، فان على الموظف مهما كان مستقل الراى حى الضمير ، أن يعمل بما يؤمر به من الرؤساء ، ولو خالف ضميره فى بعض المواطن ، والنظام الحكومى بل الاجتماعى يقتضى ذلك . حقا ان المناصب القضائية التى كانت تؤهلنى لها اجازة الحقوق هى أبعد مناصب الدولة عن التأثير بأوامر الرؤساء ، وأكثرها استقلالا ، ولكنى مع ذلك رايتنى فى المحاماة أكثر حرية واستقلالا ، وأقرب إلى ميدان الكفاح الوطنى مما لو اخترت الوظيفة .

أول مؤلفاتى - حقوق الشعب

سنة ١٩١٢

اتجهت نفسى منذ سنة ١٩١٠ إلى الجمع بين المحاماة والتأليف ، فقضيت أوقات فراغى من المحاماة سنة ١٩١١ وأنا بالزقازيق فى تأليف أول كتاب لى وهو (حقوق الشعب) ، وقد تم طبعه وظهوره فى مارس سنة ١٩١٢^(١) ، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه . ضمنته شرحا للمبادئ الدستورية ، ووضعته لتأييدها ، وتدريسها وتعميمها ، عبرت فيه عن الحكام بأنهم « وكلاء الأمة » ، واهبت بالأمة أن تناضل عن كيانها بكل ما أوتيت من حول وقوة ، وجعلت شعار الكتاب « تبدىء القوة حيث ينتهى الضعف » ، وقلت فى مقمته تعريفا بالغرض من تأليفه : « القوة والعلم ، هذان العاملان هما الدعائم اللتان تضمنان للأمة حياتها وحقوقها ، جئت فى هذا الكتاب لأخاطب فئتين من الأمة كانوا دائما جنود الحرية فى كل الأبلاد ، وهما : رجال الغد ، وجمهور الشعب ، جئت لأخاطب إخوانى الشبان رجال الغد الذين آمنوا بنفسي واحدا منهم واعتقد أن عليهم واجبا كبيرا هم مدينون به نحو الله ونحو الأمة وهو واجب العمل لتحرير بلادنا ، فكل شاب منا ، سواء كان لا يزال فى مهد التعليم يتلقى العلوم ويتغذى بلبان المعارف فى المدارس ، أو دخل فى معترك الحياة ، كثيرا ما يتساءل : « كيف أقوم بالواجب ؟ » ويطلق لنفسه عنان البحث للجواب على هذا السؤال ، لأنه سؤال لا يكفى للجواب عنه تفكير لحظة واحدة أو يوم واحد ، بل يحتاج إلى إطالة فى البحث والتفكير ، هذا السؤال الذى يجدر بكل إنسان أن يجعله وجهته فى الحياة والذى يجب أن لا نعد الرجل رجلا إلا إذا عرف كيف يجيب عنه قولاً وفكراً وعملاً ، هذا السؤال قد جعلت غرضى من وضع الكتاب أن أجيب عنه « إلى أن قلت : أردت فى هذا الكتاب - من جهة - أن أطرح بين يدي إخوانى نموذجاً مختصراً للعمل على أداء واجبه نحو الأمة ، ثم تخبرت من جهة أخرى فى وضعه طريقة أغلب المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات لتعميم حقوق الشعب ونشر النظريات الدستورية ، وقصدت من ذلك أن يكون هذا الكتاب كمجموعة دروس لمبادئ الحقوق العمومية وبسط العلاقات بين الشعوب والحكومات حتى لا يحرم عامة القارئ من عرفان تلك المبادئ الضرورية لكل مجتمع يريد أن يكون حراً » .

(١) « العلم » عدد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٥ مارس وأول أبريل سنة ١٩١٢

وجعلت الكتاب فى قالب محاورات واجتماعات بين فريق من الشباب وجمهرة من القرويين يدور فيها الحديث حول هذه المواضيع .
وقد اعجب فريد بك بهذا الكتاب وهنأنى بتأليفه وقال لى : « فى البلاد صحافة وطنية ، وينقصها التأليف الوطنى ، وقد سلك هذا السبيل فاستمر فيه وفقك الله » ، وقد عملت بنصيحته جهد المستطاع .

صلتى بفريد بك

فى منفاه

هاجر محمد فريد من مصر فى تلك السنة (١٩١٢) ، فاستمرت صلتى به فى منفاه ، وكنت أراسله واعرب له فى رسائلى عن إخلاصى له وثباتى على عهده ، وزرته فى منفاه بالأستانة فى أغسطس سنة ١٩١٢ ، وشعرت بغبطة كبيرة إذ رأيته فى صحة موفورة ، ونفسية مطمئنة ، وقد سافر يوم ٢٠ أغسطس قاصدا باريس فجنيف وودعته على المحطة مع من ودعوه من المصريين ، وكانت هذه آخر مرة رأيته فيها ، ثم بادلته المراسلة فى منفاه ، وجاءتنى منه عدة رسائل تفيض عطفًا على وتقديرًا لى ، فزادت صلتى به توثيقًا وتوكيدًا ، منها رسالة بعث بها إلى فى بطاقة بريد (كرت بوستال) من جنيف بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ قال فيها :

« حضرة ولدنا الفاضل :

« هلاما وتحية . وبعد فأخبر الأخ انى فى غاية الصحة رغما عن البرد الشديد الذى نزل اليوم إلى ما تحت الصفر ، وعن الثلج الشديد الذى كسا الأرض أول أمس حلة بيضاء نقية ، وغطى جميع الجبال المحيطة بنا ، ثم ارجو تبليغ سلامى لحضرة الشقيق الأمين وباقي الاخوان وفقكم الله وإيانا لخير العمل وعمل الخير » .

« محمد فريد »

وأرسل إلى بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ الكتاب الآتى من جنيف .
« جنيف فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ » .
« أخى الصادق رفع الله مقامه » .

« استلمت بيد السرور جوابك رقم ١٤ الجارى ، وأثلج صدرى ما به من العبارات الدالة على الصدق والإخلاص للوطن الأسيف ، لدى الآن مسألة مهمة جدا احب ان تهتم بها انت والاخوان وهى أننا كنا معتادين على مساعدة جريدة (اجيب) التى تصدر بلوندره بمائتى جنيه سنويا دفعناها تماما فى

سنة ١٩١١ ودفعنا جزءا منها فى أوائل سنة ١٩١٢ وهو ٤٠ جنيها فقط ، فقام مستر بلنت وإخوانه بمصروفها إلى آخر عدد ظهر منها (ووصلنى صباح اليوم) بمساعدة بعض الطلبة بانجلترا ، واليوم كتب لى المستر بلنت بعدم إمكان اللجنة القيام بنشرها مالم ندفع لها إعانة سنوية قدرها مائتا جنيه ، وفى نظرى أن بقاء هذه المجلة فى عالم الوجود ضرورى لنا الآن خصوصا وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا فى مصر إلا (الشعب) وطبعاً هو قصير العمر مادامت الوزارة الحالية موجودة »

« فارجوك التكلم فى هذه المسألة مع الاخوان لجمع هذا المبلغ ولو على قسطين يدفع الأول فى شهر يناير والثانى فى إبريل مثلا ، لانه لا يصعب على الأمة التى تجود بمئات الآلاف من الجنيهاً الا تبخل بمائتى جنيه فقط لمثل هذا العمل المفيد . إنى اشتغل الآن فى وضع رسالة صغيرة بالفرنساوية اشرح فيها الاسباب التى أوصلت الدولة العلية لهذه النقطة الخطرة وهذا المركز الحرج ، وربما ظهرت هذه الرسالة فى بحر يناير . »
« وفى الختام اهديك أنت وجميع الاخوان مزيد سلامى ووافر تحييتى . دمت لأخيك أو والدك المخلص » .

« محمد فريد »

لم أُر فى الجرائد ذكرا لعيد رأس السنة الهجرية ، هل لم يحتفل به نادى المدارس العليا كالمعتاد ؟
إذا امكنك أن ترسل لى كتاب مصطفى الرافعى « حديث القمر » أكون لك من الشاكركين عنوانى الحالى :

« 7 bis Boulevard du Pont d'Arve, Genève »

وقد شهدت فى سنة ١٩١٣ وما بعدها انفضاض بعض انصار الفقيه البارزين من حوله ، وكان وجوده فى المنفى قد أنساهم عهده ، وزاد فى انصرافهم عنه غضب الخديو عليه ، إلى غضب الاحتلال ، وكنت أفضى إليه فى بعض رسائلنى بالمى من تقاعس الكثيرين عن القيام بواجبهم الوطنى ، فأرسل إلى من الأستانة فى مارس سنة ١٩١٣ خطابا يحثنى فيه على عدم اليأس وعدم التأثر للذين تخلفوا وتركوا الصفوف ، ويرغب إلى وإلى الاخوان العمل فى نشر الدعوة إلى الاستقلال الاقتصادى لى تستمر الحركة الوطنية فى نموها ونشاطها ، قال :

« الأستانة فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٣ »

« حضرة الأستاذ الفاضل والوطنى المخلص » :

« عزيزى : وصلنى جوابك المؤرخ ٩ الجارى المرسل إلى جنيف وعلمت

منه عدم وصول اعداد رسالتى إليك وهذا غير مستغرب فقد اتصل بى أن الطرد المرسل إليكم حجز وصور بجمرك الاسكندرية مع طريدين آخرين مرسل احدهما إلى ديمر الكتبى والآخر إلى السخاوى ، ولم يفلت إلا الطرد المرسل إلى الأخ. عبد الملك ، ولا أدرى إذا كانت اعداد المجلة وصلتكم ، إذ ربما تحجز هي أيضا .

« هذا وقد ساعنى ما جاء بجوابكم المذكور من العبارات التى تشف عن اليأس من مستقبل الأمة بسبب ما ظهر من بعض ابنائها من الخور والضعف ، تلك الحالة التى أدت إلى تلبية العموم لدعوة عميد أعداء البلاد ، وما كنت لانتظر هذا (الشبه اليأس) منك لما أعهد عليك من قوة الإرادة وشدة الوطنية ، فإذا كان الخوف من رجال السلطة حاداً بالكثيرين إلى عدم إظهار إحساسهم الوطنى ، فما يمنعهم من صرف همتهم إلى المشروعات الاقتصادية ، كالنقابات وشركات التعاون المنزلى والمالى ، وقد برهن ما أسس منها عن نجاح عظيم وعلى استعداد الأمة للإقبال على مثل هذه المشروعات ، هذا ميدان واسع للجميع ، فادخلوا فيه بهمة ونشاط ، فاستقلال مصر الاقتصادى مقدمة لاستقلالها السياسى .

« على أنى لم أزل أرى من الضرورى تقوية لجنة الحزب الإدارية وتتميم اعضائها بانتخاب المخلصين وضمهم إليها ، وإتيان بعض الأعمال التى تبرهن على وجودها .

« أرجوكم الاجتهاد فى إدخال أعضاء عاملين فى جمعية ترقى الإسلام وأن تكون أنت فى مقدمة المشتركين (والاشتراك عشرون فرنكا فى السنة) فإن هذه الجمعية سيكون لها مستقبل عظيم واثراً فعال فى جميع جهات الإسلام ، لو وجدت أقل مساعدة .

« وفى الختام أهديكم أنت والاخوان مزيد السلام .

« محمد فرید »

كتاىى تن التعاون

سنة ١٩١٤

وقد عملت بنصيحتة وضاعفت جهودى فى خدمة الحركة التعاونية والحركة الاقتصادية ، وصرفت سنة ١٩١٣ فى وضع كتاىى عن (التعاون) ، والمساهمة فى تأليف بعض النقابات الزراعية ودراسة بعض الشؤون الاقتصادية ، فكتبت فى (الشعب) سلسلة مقالات عن ميزان مصر الاقتصادى

(اعداد ٢٣ سبتمبر وأول و ٢ و ٥ و ١٠ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٣) وعن
الكماليات في مصر وخسارتها منها (عدد ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٣) وعوائق
الصناعة الوطنية (عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣) .
ولما علم الفقيه بانشغالي بوضع كتابي عن التعاون أرسل إليّ في ٢٢
أبريل سنة ١٩١٣ الخطاب الآتي :

« الأستاذة البلد في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٣ .

« حضرة عزيزي الفاضل عبد الرحمن أفندي الرفاعي .

« وصلني عزيز خطابك الرقيم ٤ الجاري وقد سرني اشتغالكم بهذا المؤلف
الاقتصادي ، كما سرني خبر انصراف همه احمد بك لطفي لهذه الغاية
المفيدة ، خصوصا وقد علمت من مطالعة الجرائد ان كتشنر سيشغل بها
استجلابا للأمة نحوه ونحو الاحتلال ، فيجب عليكم ان تسبقوه لهذا العمل ،
حتى لا تغش الأمة ولا تنصرف إليه ، على اني لم اسمع من مدة بتشكيل
نقابات جديدة او شركات تعاون او شيء آخر من هذا القبيل ، مع انكم لو قام
كل فرد منكم بتأسيس جمعية اقتصادية في دائرته ، لبلغ عددها في وقت قليل
العشرات بل المئات ، ولذلك ارى ان اشتغالك بالتأليف لا يجب ان يمنك من
الاشتغال عمليا في تأسيس النقابات مع إخوانك ، وما هذا بعزير عليكم
لو أردتم ، ولعلني اسمع قريبا بأخبار ما تؤسسونه من الشركات والجمعيات
الجديدة .

« سرني كذلك ما قررته اللجنة من عقد مؤتمر وطني بجنيف ، وقد رايت ان
يكون في ٢٢ سبتمبر أي تاريخ انعقاد المؤتمر الأول . واني اقترح عليك ان
تكتب تقريرا عن حالة النقابات بمصر وتاريخها وبعض إحصائيات عنها وعن
أعمالها ، لنظهر للعالم شيئا من أعمالنا العملية ونبرهن على ان حزبنا حزب
تعمير لا حزب تخريب كما يتهمونه به .

« إنني بانتظار نتيجة أعمالك لصالح جمعية ترقى الإسلام .

« ماذا تقصد عمله في الأجازة المقبلة ؟ هل تحضر لأوروبا او تنتظر انعقاد
المؤتمر ؟ إنني اكون سعيدا جدا لو رايتك بين خطباء المؤتمر . وفقك الله
لخدمة البلاد أمين .

« سلامي لك ولجميع الاخوان . وبالأخص للأخ أمين حفظه الله لك ولنا .

« المخلص : محمد فريد »

وجاءني منه في يونيه سنة ١٩١٣ الخطاب الآتي :

« جنيف في ٦ يونيه سنة ١٩١٣ .

« ولدى المحترم الفاضل عبد الرحمن أفندي الرفاعي :

« السلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد وصلني جوابكم المؤرخ ١٠ الماضي من مدة . ولم يمنعنني عن الرد عليه إلا الكسل من جهة ، واشتغالي بمجلة ترقى الإسلام من جهة أخرى . فقد أصدرت العدد الثاني منها عقب عودتي من الأستانة . وأرسلت لك نسخة منها . لعلها وصلت ولم تصادرها حكومتنا الأبوية الرحيمة

« من ٧ مايو لم يصلني إلا جريدة أخرى مصرية . ولا أدري لذلك من سبب ، مع أنني كتبت للإدارة قبل سفري من الأستانة بعنواني الجديد . وها قد كتبت من عشرة أيام للإدارة مجدداً . فأرجوك التحرير لأخيك أمين بالتنبيه على من يلزم بإرسال النسخ المتأخرة جميعها ابتداءً من ٨ مايو وعدم قطع الشعب أو أي جريدة تقوم مقامه^(١) . أرجوك أن ترسل لي نسخة من تقرير كتشتر بالعربية وأخرى بالفرنسية إن كان طبع بها . لأن وجوده بين يدي ضروري للكتابة والمناقشة .

« كيف حال نادى المدارس ؟ وهل سكنت عنه الحكومة ؟ وما هي الحالة العمومية بالإجمال ؟ أرجوك أن تكتبها مطولاً . وأن يكون الجواب (مسوكراً) .

« بلغ سلامي لجميع الاخوان وبالأخص للأخ وفيق . وأخبره بأنني في اشتياق زائد لجواباته وأخباره . هل أومل أن أراكم في هذه السنة بأوروبا ، ومن من الاخوان عزم على السفر في هذا الصيف إلى ربوع سويسره ؟
« محمد فريد »

وفي يونيه سنة ١٩١٤ أهديته كتابي عن التعاون . فجاءني منه الخطاب الآتي

« جنيف في ٢٣ يوليه سنة ١٩١٤ .

« حضرة ولدنا الفاضل عبد الرحمن بك الراجعي حفظه الله .
« السلام عليكم ورحمة الله . وبعد فقد وصلني كتابكم في تاريخ النقابات ومستقبلها في مصر . وقرأته من أوله لآخره . فالغيته أحسن كتاب أخرج للأمة المصرية في هذا العام . فشكرا على هذه الخدمة الوطنية التي لا تقدر . وفقكم الله للاستمرار في هذا الطريق المفيد . وأفاد البلاد بأرائكم . والأمل الآن أن كل النقابات التي تؤسس تنشأ حرة بحيث يسقط قانون الحكومة من نفسه أو تضطر هي لتعديله .

(١) كانت مصلحة البريد تصدر بعض الرسائل والمطبوعات التي ترسل للفقيد وتعمل بعضها . ومن هنا تأخر وصول أعداد « الشعب » إليه ولم يصله كثير منها

« مؤتمر الشبيبة ينعقد بعد باكر ، والمنظور ان سيكون شاملا لمندوبين عن جميع الجمعيات ، فقد حضر للآن مندوبو لندرة وبرلين وباريس وبلجيكا والاستانة وسنجمع اعماله وترسلها للشعب ، عله يوفق وتساعد الظروف السياسية على نشرها كلها او بعضها
« أوّل » ان اكون بالاستانة حوالى ٢٠ أغسطس لاحضر عيد الفطر بها ، فلعللى اراك بها بخير وصحة وعافية . والسلام عليكم ورحمة الله .
«محمد فريد »

وقد نشبت الحرب العالمية الاولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، وانقطعت المواصلات بين مصر وأوربا ، فلم يتح لى ان ارى فريدا ، على شدة رغبتي فى ان اسعد برؤيته ، وانقضت أعوام الحرب ، ثم اعلنت الهدنة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وقامت الثورة فى مصر .
وترقبت ان تعود الفرصة فتتاح لى لكى اسافر إلى حيث التقى بإمامى فى الوطنية ، ولكن الموت عاجله فى نوفمبر سنة ١٩١٩ وحال بينى وبين ان اراه ، وغاب عني شخصه ولكن لم تغب عني قط ذكراه ، ولن تغيب مادمت حيا .

اعتقالى ١٩١٥ - ١٩١٦

شبت الحرب العالمية الاولى فى يولييه - أغسطس سنة ١٩١٤ ، واعلنت السلطة العسكرية البريطانية الاحكام العرفية فى مصر ابتداء من ٢ نوفمبر من تلك السنة ، على اثر دخول تركيا الحرب ضد الحلفاء .
وفى ديسمبر سنة ١٩١٤ وقع الانقلاب المشؤم الذى اعنتت فيه الحماية البريطانية الباطلة على مصر ، وخلع الخديو عباس حلمى الثانى ، وعين الامير حسين كامل سلطانا .

وقد احتجبت جريدة (الشعب) - وكان يتولى رئاسة تحريرها المرحوم امين الرافعى - عن الظهور احتجاجا على إعلان الحماية ، وتولت السلطة العسكرية حكم البلاد فى خلال الحرب ، فكان اول عمل لها اضطهاد الحزب الوطنى ومطاردة رجاله ، فضبطت اوراقه ودفاتره وسجلاته ، وشتمتت شمل اعضائه او الذين اشتبهت فى أنهم من اعضائه او انصاره ، واعتقلت الكثيرين منهم ، ووزعتهم على سجن الاستئناف بالقاهرة ، وسجن الحدة بالاسكندرية ، والمعتقلات التى انشأتها لهم خصيصا فى درب الجماميز وطره والجزيرة وسيدى بشر ، وفقت بعضهم إلى مألطة وأوربا ، وكنت ممن اصابهم الاعتقال ، وأذكر من أسماء المعتقلين وقتئذ : أحمد بك لطفى . على فهمى

كامل بك ، عبد الله بك طلعت . عبد اللطيف بك الصوفاني وقد وضع تحت المراقبة في دمنهور . عبد اللطيف بك المكباتي . الأستاذة عبد المقصود متولى . محمد زكى على . أحمد وفيق . أمين الرافعى . عبد الرحمن الرافعى . مصطفى الشوربجى . إسماعيل حافظ صهر محمد بك فريد . محمد فؤاد حمدى . إبراهيم رياض . الدكتور عبد الحليم متولى . الدكتور عبد الفتاح يوسف . الدكتور شفيق منصور . أحمد أفندى رمضان زيان . اليوزباشى حافظ محمود قبودان . اليوزباشى أحمد حمودة . محمد أفندى الشافعى . مصطفى أفندى حمدى . يعقوب أفندى صبرى . اليوزباشى أحمد نبيه قبودان . إسماعيل أفندى حسين . الشيخ إبراهيم مرنى إىخ إىخ . ومن نفوا إلى أوربا . الدكتور نصر فريد بك وإلى مالطة الدكتور عبد الغفار متولى . الأستاذ الدكتور محمد عوض محمد . الأستاذ محمود إبراهيم الدسوقي . الأستاذ محمد عوض جبريل . حامد بك العلايلى . سلامة أفندى الخولى الأستاذة على فهمى خليل . الأمير أفندى العطار وغيرهم وغيرهم ، وقد لبثوا فى المعتقلات أو فى المنفى مددا طويلا ، ومنهم من لبث فى السجن أو المنفى إلى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨ ، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم ووضعوا تحت المراقبة .

إلى السجن

كان اعتقالى بالمنصورة يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩١٥ ، وفى نفس هذا اليوم اعتقل لفيق من خاصة أهل المنصورة ممن عرفوا بميولهم الوطنية ، ورحلونا معتقلين إلى القاهرة حيث أودعونا بسجن الاستئناف بباب الخلق ، وهناك التقيت بأخى أمين وبفوج آخر من الوطنيين ، اعتقلوهم بمصر يوم اعتقالنا ، وكان نظام الاعتقال بسجن الاستئناف أن تخصص كل غرفة من الغرف الانفرادية لاثنتين من المعتقلين ، وقد نسقوا اختيار كل اثنتين بحسب مراكز المعتقلين وشخصياتهم ، وإذ كنت قد اعتقلت بالمنصورة ، فقد وضعونى أنا والمرحوم عبد اللطيف بك المكباتى عضو الجمعية التشريعية (عضو الوفد المصرى فيما بعد) فى غرفة واحدة وهى الغرفة رقم ١٥ من العنبر رقم ٥ . وكنا صديقين حميمين ، ومنزله بالمنصورة تجاه منزلى بها وقتئذ ، وكنا قبل الاعتقال نتبادل الزيارات والأحاديث ، وله ميول نحو مبادئ الحزب الوطنى ، وكنت أقدر فيه وطنيته وشجاعته الأدبية ، واحتفاظه بكرامته ، واعتزازه بشخصيته ، وكفأته الممتازة ، فلما علم كلانا أنه زميل

لصاحبه في « الزنزانة » ، اطمأنت نفسنا إلى هذه الزمالة ، وخففت عن كلينا غضاضة السجن ، وقد استقبلنا موظفو السجن وعماله بالاحترام والتقدير ، لأنهم عرفونا وعرفوا سبب اعتقالنا ، وعرفوا على الأخص أننا لسنا من طراز ضيوفهم الآخرين نزلاء سجن الاستئناف ، فآكروا وفادتنا وبذلوا لنا كل ما أمكنهم بذله من التسهيلات ، ولكن في حدود اللوائح ، لأن عليهم رقباء من رؤسائهم في المحافظة .

في الزنزانة

ولما التقينا - أنا والمكبتي بك - أول مرة في « الزنزانة » واقفوا علينا بابها و « تمموا » علينا طبقا للتعليمات ، نظر كل منا إلى صاحبه نظرة دهشة واستغراب ، وأخذنا نتأمل في تصارييف الأقدار ، ثم ما لبثنا أن مزجنا الدهشة بشيء من الفكاهة والسخرية من سياسة الحكومة التي تعتقل الناس جزافا وفي غير حدود العدل والقانون ، دون أن توجه إلينا أى تهمة ، وقد رأيت من المكبتي جلدا وصبرا أعجبت بهما ، وزادا من تقديري له ، إذ كنت أظن أنه قد يتسخط على مسلكه الوطنى الذى أدى به إلى الاعتقال ، ولكنى على العكس رأيته فخورا به معترزا بشخصيته ، على الرأس كعادته ، وأخذنا نقطع الوقت بالأحاديث نتناولها في شتى المواضيع ، فكانت خير سلوى لنا في هذه الأوقات العصيبة .

وفي ٣٠ اغسطس جاءنا الفرج ، لا بإطلاق سراحنا ، بل بنقلنا إلى معتقل أعدوه لنا بدرب الجماميز ، في مبنى مخازن وزارة المعارف ، ذلك أن اعتقالنا في سجن أعد لاستقبال المحكوم عليهم أو المنتظر أن يحكم عليهم في الجرائم ، قد قوبل من مختلف الطبقات بالسخط والاستنكار ، وأبدت رغبة في معاملتنا كمعتقلين سياسيين لهم على كل حال حق الرعاية والمعاملة الإنسانية ، فاعدوا لنا المعتقل الجديد بدرب الجماميز ، وقد شعرنا فيه بشيء من الراحة النسبية إذا قورن بسجن الاستئناف ، وسمح لنا فيه على الأقل أن نجتمع معا في أى وقت نشاء ، وأن نختار من الغرف الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ما نشاء ، وأن يختار كل منا زملاءه ، فاخترت مع أخى أمين غرفة واحدة كان بابها مفتوحا في كل وقت ، ولا رقابة علينا في خروجنا منها ، وكتبت لأهلى خطابا أبشروهم فيه بأننا انتقلنا من سجن الاستئناف إلى المكان الجديد ، وأن دواعى الراحة متوفرة فيه .

على أنه قد كتب على أن انتقل وقتنا ما إلى سجن انفرادى آخر يشبه من

بعض الوجوه سجن الاستئناف ، وهو سجن « الحدره » العمومى
بالاسكندرية ، إذ نقلوني إليه وأبقوني فيه مدة أسبوعين مع لغير من معتقلي
المنصورة للتحقيق معنا فى بلاغ كاذب عن تهمة باطلة تبين من التحقيق
كذبها وتلفيقها ، وقد صحبني أيضا المكباتى بك فى سجن الحدره وأفرج عنه
هناك ، ثم عدنا إلى معتقل درب الجمايز ، فرحب بنا الاخوان والزلاء ،
وهناؤنى على بطلان التهمة التى وجهت إلينا .

فى رهاب ليمان طره

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩١٥ نقلونا إلى معتقل آخر أعدوه لنا فى بلدة
طره بجوار ليمان طره المشهور ، ويبدو لى أن سبب نقلنا إلى هذا المعتقل
الجديد أن السلطة العسكرية راته أبعد عن انتشار الناس وعن الزيارات
العائلية من معتقل درب الجمايز ، فضلا عما يوحى به اعتقالنا فى طره -
حيث الليمان المشهور - من الرهبة والفرغ لمن كانوا مطلقي السراح من
الوطنيين وربما كان من أسباب هذا النقل أيضا أن معتقل درب الجمايز ضاق
بمن فيه ، إذ زاد علينا بعض طلبية الحقوق الذين اتهموا بتحريض زملائهم
على الإضراب يوم زيارة السلطان حسين كامل لمدرستهم .

ثم نقلونا فى فبراير سنة ١٩١٦ إلى معتقل آخر أعدوه لنا بالجيزة فى مبنى
سجن قديم مهجور كان يعرف بالسجن الأسود ، وقد تحول بعد ذلك إلى عدة
مبان حكومية بأول شارع الهرم بالقرب من كوبرى عباس .
ومكثنا به إلى أن أفرج عنا يوم ١٧ يونيه سنة ١٩١٦ ، أى أننا مكثنا
معتقلين عشرة أشهر ، وكان الإفراج عنى مع أخى أمين بك وعبد الله بك
طلعت فى يوم واحد .

وقد ذهبوا بنا نحن الثلاثة إلى الاسكندرية ، حيث أعدوا لنا عدة زيارات
اقتربت بإطلاق سراحنا ، فقابلنا حسين رشدى باشا رئيس الوزارة فى منزله
بالرمل بمحطة كارلتون (الآن محطة رشدى باشا) ، فأحسن استقبالنا
وتحدثنا عن ضرورات الحرب وعن مساعيه لدى السلطة العسكرية
البريطانية لإطلاق سراحنا حتى -
مسعاه ، وطلب إلينا أن نذهب لمقابلة السير روثك جراهم .

الداخلية وقال عنه إنه هو أيضا سعى فى الإفراج عنا ، فذهبتنا إليه بدءا
الوزارة ببولكى وقابلناه وأبدى نحونا شعورا طيبا .

في حضرة السلطان

ثم ذهبنا إلى سراى راس التين حيث قابلنا المغفور له السلطان حسين ،
وقد استقبلنا بعطف وحفاوة ، وأخذ يدافع عن سياسته منذ إعلان الحرب
العالمية وقبوله عرش السلطنة ، وقال إنه قصد خدمة مصر والاسرة
العلوية ، والتفت في ختام الحديث إلى أخى أمين وقال له « وطنه الغازيته
يا أمين بك » ، ووعده بالمساعدة المالية لإصدار الغازيته (صحيفة الشعب
وكانت محتجة احتجاجا على إعلان الحماية) ، فشكره أمين وانتهت المقابلة
بالتحيات المقرونة بالدعوات ، على أن إميناً رحمه الله لم يفكر في إعادة
صحيفة الشعب طيلة مدة الحرب .



ذكرياتي عن ثورة ١٩١٩

كنت سنة ١٩١٩ لا أزال في الثلاثين من عمري ، أزال مهنتي (المحاماة) في « المنصورة » ، وكانت تغلب على نزعة الشباب وانتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف في جهادها ، أما الآن فأني أميل إلى مبدأ عدم العنف ، وأراه أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم ، وبعبارة أخرى لست من دعاة الثورة révolution ، وأوثر عليها التطور في النهضة èvolution ، ومع ذلك لم تتغير وجهة نظري في الجهاد ، فأني أشعر والحمد لله بأن الشعلة التي تضطرم في نفسي لا تزال كما كانت ، لم تهبط لها حرارة ولم يضعف لها أوار ، فالمقاومة هي سبيلي في الحياة ، وهي هي السبيل التي أدعو إليها ، وأنشد للوطن المزيد منها ، والثبات عليها ، وهي سبيل كل أمة تريد المحافظة على كيانها في خضم هذا المعترك العالمي ، إذ لا بد لها من ذخيرة من المناعة تدافع بها الحادثات ، على أن المقاومة أو المناعة شيء ، والعنف شيء آخر ، وقد يكون عدم العنف أدعى أحياناً لدوام المقاومة واستمرارها ، وأجدى عليها من عنف يعقبه فتور ، ثم تراجع وخمود .

تتبعت منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ حركة تأليف الوفد المصري ، وسعيت جهدي مع الساعين في التوفيق بين الوفد والحزب الوطني ، على أن يمثل الحزب في هيئة الوفد ، وجرت مفاوضات بينهما في هذا الصدد ، وذهبت يوماً لمقابلة المغفور له سعد باشا للتحدث إليه في هذا الشأن ، يصحبني الأستاذ عبد المقصود متولي ، والأستاذ عبد الفتاح رجائي ، والمرحوم محمد بك رمضان القاضي السابق ، بغية الاتفاق على هذا الأساس ، وقبل الحزب مبدأ تمثيله في هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينه وبين الوفد على أشخاص الأعضاء الذين يمثلونه ، وانتهى الأمر إلى عدم الاتفاق على أشخاصهم ، واختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) وحافظ عفيفي بك (باشا) باعتبار أنهما يمثلان مبادئ الحزب الوطني .

وكن منذ اشتداد الحركة اقضى معظم الأيام بالعاصمة ، وشهدت وقائع الثورة الأولى ، وامتدادها إلى الأقليم ، فرأيت بعثاً جديداً للأمة ، رأيت روح الاخلاص والتضحية تعم طبقاتها ، بعد أن كانت من قبل محصورة في دائرة ضيقة .

حدث الاضراب فى المدارس يوم ٩ مارس سن ١٩١٩ على اثر اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه ، وخرج الطلبة من معاهدهم متظاهرين محتجين ، منادين بالحرية والاستقلال ، فانتعشت لذلك نفوسنا ، إذ رأينا فى هذا الشباب طليعة جيش الإخلاص الذى يغضب لمصر ويثور من أجلها . حقاً لم يكن هذا أول إضراب من نوعه ، فلقد شهدت من قبل إضراب طلبة الحقوق فى فبراير ١٩٠٦ كما تقدم بيانه ، ولكنه اقتصر على طلبة الحقوق ولم يشاركهم فيه طلبة المدارس الأخرى ، الذين اكتفوا باظهار العطف عليهم ، وانتهى برجوع طلبة الحقوق الى مدارسهم فى مارس من تلك السنة . وشهدت بعد ذلك وقف الدراسة فى جميع المدارس يوم تشييع رفات الزعيم « مصطفى كامل » وخروج الطلبة جميعاً من معاهدهم فى ذلك اليوم المشهود (١١ فبراير سنة ١٩٠٨) ، إظهاراً لشعورهم ، فكان أول إضراب عام حدث فى مدارس العاصمة جميعها ، وكان جزءاً من المظاهرة الهائلة التى تجلت فى موكب الجنائز ، واشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، توديعاً وتقديراً للزعيم الوطنية الاول

وقد رأيت فى إضراب ٩ مارس سنة ١٩١٩ صورة مصغرة من إضراب ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكان شباب سنة ١٩١٩ قد تلقى وحي الوطنية من مشهد ذلك اليوم العظيم

عادت بى الذكرى إلى مظاهرات اشتركت فيها ، وأخرى شهدتها ، منذ سنة ١٩٠٨ ، مظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨ لمناسبة عرض جيش الاحتلال فى ميدان عابدين ، وموكب الذكرى الاولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات (مارس - ١٩٠٩) ، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات (مارس - ابريل سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات المعارضة فى مشروع مد امتياز قناة السويس (يناير - ابريل سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الاحتجاج على الكولونيل تيودور روزفلت الرئيس الاسبق للولايات المتحدة لمناسبة خطبته فى مناصرة الاحتلال - (مارس سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الشباب تكريماً للمرحوم فريد بك (ديسمبر سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات المطالبة بالدستور سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١١ ، ومواكب الذكريات السنوية لوفاة مصطفى كامل ، وغير ذلك من المظاهرات الوطنية ، وأخذت اقرن بينها وبين مظاهرات سنة ١٩١٩ ، فرأيت ان غرس الوطنية قد نما واشتد على تعاقب السنين ، إذ ان مظاهرات سنة ١٩١٩ وإن كانت استمراراً لمظاهرات السنين السابقة ، إلا انها فى

PRISONERS CARD

تذكرة مسجون

Antecedents

عدد سوابقه

Dossier No

بمرة الدوسيه

Offence

التهمه

زنا الدراضه

General Register No.

بمرة الدفتر العمومي

٢٢٨٥

Village

بلد

Merkez

مركز

Mudiria

مديرية

Name

عبد الرحمن الدراضه

Period

Year Months Days

سنة - شهور - ايام

Sentence

الحكم

Nature of

النوع

Date of discharge

تاريخ الافراج

Date of imprisonment

تاريخ السجن

٦ شوال ١٣٨٦

Accommodation

محال السجن

Signature of the

magistrate

امضاء القاض

Date

تاريخ

Cell

اوده

Block

عند

١٥ ١٨ ١٩١٥

١٥

٥

Signature of the

magistrate

امضاء القاض

Description of work

نوع العمل

R 18 5-1015-10000 ex.

تذكرة المعتقل عبد الرحمن الرافعي سنة ١٩١٥
وفيها تاريخ الاعتقال - ١٩١٥/٨/١٨ - والاسم، وعيانه (يفرح عنه ويرسل للمحافظة -
٣ أغسطس سنة ١٩١٥) لا يدل على الافراج بل الاسفل الى معتقل درب الجمامن

مجموعها أضخم منها ، وأكثر جموعاً وجنوداً ، ولم تقتصر على العاصمة ، بل عمت مدن الوادى وقراه ، وبدأ لى فيها أن روح التضحية والفداء قد تلغلت فى نفوس الشعب ، أكثر مما كانت من قبل ، وكان هذا دليلاً على تطور الروح الوطنية ، واتساع مداها ، وكان الذين يسيئون الظن فى وطنية هذه الأمة يعتقدون أن الإرهاب كفىل باخماد الحركة فى مهدها ، وأخذوا فى صحفهم المناصرة للاحتلال يزجون إلى الشباب نصائح معكوسة بحثهم على الخضوع والاستسلام ، تحت ستار الاشفاق على مستقبلهم ، ولكن هذه الظنون قد تلاشت أمام استمرار الاضراب واتساع المظاهرات ، واستمرارها فى الأيام التالية ، بالرغم من أن السلطة العسكرية قد تصدت لها باطلاق الرصاص على المتظاهرين منذ يوم ١٠ مارس ، فلم يهرب الناس القتل ، وأخذوا بالفون رؤية الدم المسفوك فى الشوارع ، وتقبل الشعب ، شبابه وسائر طبقاته ، التضحية بلاخوف ولا تراجع ، فكان لهذه التضحية وهذا الاجماع الرائع اثرهما فى رفع صوت مصر عالياً مدوياً فى أرجاء العالم ، بعد أن كان خافتاً طيلة سنى الحرب ، وأخذت الصحف التى كانت تمالىء الاحتلال ، وتزدري بالأمة طوال السنين ، تغير اسلوبها وتتملق الشعب ، وتكتب عنه وعن مطالبه الوطنية بلهجة جديدة ، ملؤها التقدير والإعجاب . رأت الجماهير يشتركون فى المظاهرات ، ولا يبالون ما يستهدفون له من الاخطار ، كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجند فى ميادين القتال ، وسقط كثيرون منهم قتلى أثناء المظاهرات .

كان إذا سقط رافع العلم فى موكب المظاهرة مضرباً بدمائه ، تقدم غيره ورفع العلم بدله ، منادياً بحياة الوطن ، فيردد إخوانه نداه . كان الجرحى منهم لا ينفكون ينادون بحياة مصر والدم ينزف منهم ، وكثيراً ما شاهد المارة مركبات الاسعاف تحمل جريحاً فى مظاهرة يسيل دمه ، ومع ذلك يرفع ستار المركبة وهى تسير إلى مركز الاسعاف ، ويطل على الناس وينادى (نموت ويحيا الوطن !) .

تبدلت حالة الشعب النفسية بتأثير الثورة ، وحاكى فى التضحية ارقى الأمم وطنية وإخلاصاً .

ويتصل بهذا السياق أن رجال البوليس قبضوا فى إحدى المظاهرات على جماعة من الطلبة المتظاهرين وساقوهم إلى القسم واعتقلوهم به ، فلم يكذ إخوانهم يرون هذا المشهد حتى تقدموا جميعاً إلى القسم ، وطلبوا أن يقبض عليهم كلهم ، لأنهم قد اشتركوا مع إخوانهم المعتقلين فيما يسميه البوليس

جريمة ، وأنهم شركاء معهم فيها ولا يريدون أن يختص زملاؤهم بشرف التضحية والالتم في سبيل الوطن ، فكان لهذا التضامن البديع وهذه التضحية اثر بالغ في نفوس الشعب ،

كانت هذه المشاهد وغيرها دليلاً ناهضاً على أن الحركة الوطنية قد خطت خطوات واسعة إلى الامام ، وقوى فيها عنصر الإخلاص الذي هو أساس الوطنية الحققة ، فإن هؤلاء الذين استهدفوا للاذى والقتل لم يكونوا ينتظرون جزاء ولا مكافأة على جهادهم ، بل كانوا يشعرون وهم يجودون بحياتهم أنهم يؤدون واجباً نحو بلادهم فحسب ، وتلك لعمري اقصى درجات الإخلاص والبطولة .

ومن المشاهد التي آثرت في نفسي مناظر جنازات الشهداء ، فقد كانت هائلة حقاً ، كانت الجموع تسير فيها دون أن تعرف شخصية الشهيد أو الشهداء الذين تشيع جنازاتهم ، بل دون أن يعرف المشيعون بعضهم بعضاً ، كان يكفي أن يذاع أن جنازة أحد الشهداء ستشيع في ساعة ما . من مكان ما ، حتى يجتمع الألوف من الناس من مختلف الأوساط والطبقات يسبرون فيها ، يعلوهم الحزن العميق . لم تكن نسمع فيها عويلاً أو نحيباً ، بل كنا نرى جلالاً وخشوعاً ، وحزناً رهيباً ، يتخلله الهتاف بين أونة وأخرى بحياة ذكرى الشهداء والتضحية وضحايا الحرية فكانت هذه الجنازات مظاهر رائعة لتقدير الشعب معاني التضحية والبطولة ، كانت بعناً جديداً لحياة جديدة .

كان الظن عندما وقعت الحوادث الأولى في ثورة سنة ١٩١٩ أنها مقصورة على العاصمة ، ولكن لم تلبث أن غمرتنا الأنباء من مختلف الأقاليم ، بأن مظاهرات قامت فيها على غرار مظاهرات القاهرة ، وزاد عليها قطع السكك الحديدية ، وشهدنا بأعيننا انقطاع المواصلات بين العاصمة والأقاليم ، كما انقطعت بين أحياء القاهرة نفسها ، فأدركنا أننا أمام ثورة عامة ، شملت البلاد من أدناها إلى أقصاها ، وفي آنحي إني - ~~منها أشعر به من ميل دائم إلى~~ التفاؤل - لم أكن أتوقع أن تقوم في البلاد ثورة في مثل هذه السرعة . هذا الاتساع ، وبذلك السرعة والقوة والروعة التي تجلت في سنة ١٩١٩ ، ولم أكن أنا وحدي في هذا الشعور ، بل إن فريداً رحمه الله ، حين بلغته وهو في منفاه أنباء الثورة ، عدها من الحوادث المفاجئة ، وقال عنها في مذكراته : « من الأمور التي كانت غير منتظرة ما حصل بمصر في شهري مارس وابريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها » ، وقال عنها أيضاً : « إن هذه الحركة لم تكن في الحسبان ، وإن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به » .

تتابعحت حوادث الثورة ، وارتسمت فى ذهنى صورة واضحة عنها ، وأدركت مع الأيام عظم مداها .

• شعرت أمام هذه المشاهد بغبطة كبيرة تتمكنى ، إذ أدركت أن روح الحياة قد سرت فى الأمة ، وإنها أخذت تنفض عنها اكفان الخضوع والاستسلام ، ورايت فى اتساع الحركة ، واتحاد الصفوف تحت لوائها ، تحقيقاً للوحدة التى طالما كنا ننشدها ونتمناها ، كما رايت فى تعدد مظاهر التضحية نجاحاً لدعوة الاخلاص فى الجهاد ، تلك الدعوة التى هى أساس كل نهضة قومية ، وسبيل النجاح لكل أمة تريد لنفسها الحياة والعزة

رحلة نيلية فى إبان الثورة

مارس-سنة ١٩١٩

فى ١٨ مارس سنة ١٩١٩ وقعت مظاهرة بالمنصورة قتل فيها تسعة عشر من المتظاهرين ، وكنت وقتئذ فى القاهرة ، وعلمت وأنا بها أن قائد القوة العسكرية البريطانية فى تلك المنطقة أنذر سكان المدينة بأنه إذا حدثت مظاهرة أخرى ، فإنه سيلقى مسئوليتها على عاتق أربعة منهم عينهم بأسمائهم وهم : محمود بك نصير ، والدكتور محمود سامى ، والاستاذ عبد الوهاب البرعى ، وأنا ، وأنه سيامر بضربنا بالرصاص فى حالة قيام أية مظاهرة .

وكانت المواصلات منقطعة ، وكنت معتزماً العودة إلى المنصورة لأتعهد الروح المعنوية فيها ، فقابلنى صديق لى قدم منها ، وأقضى إلى بامر هذا الإنذار ، ورغب إلى أن أبقي فى العاصمة ، كى لا أستهدف لتنفيذ ما توعدونا به ، فرأيت فى نفسى شعوراً قوياً ، لم أعرف مصدره أو سبب يدفعنى إلى العودة إلى المنصورة ، بالرغم من تحذير إخوانى والأقربين ، فأخذت أبحث عن سبيل للعودة ، وحانت السكك الحديدية مقطوعة ، وما أصلح منها كان يسير عليه ممتنعاً إلا بترخيص من القيادة البريطانية بالعاصمة ، وكانت ترفض كل طلبات السفر التى يتقدم بها المصريون غير الموظفين ، وكذلك شأن السفر بالسيارات ، فضلاً عن حدوث فجوات فى الطرق الزراعية تمنع مواصلة السير فيها ، ولم يبق سوى السفن الشراعية (المراكب) تنقل الناس بطريق النيل وفروعه إلى الجهات التى يقصدونها ، وقد شاعت هذه الطريقة فى تلك الأيام ، وارتفعت لذلك أجور السفن ارتفاعاً كبيراً ، فطففت أبحت عن رفقاء لى يقصدون المنصورة أو البلاد التى فى طريقها ، فاجتمعت

إلى نخبة من الاصدقاء والمعارف كانوا أيضاً يبحثون عن سفينة يقصدون بها بلادهم فى مديرية الدقهلية ، واهتدينا إلى صاحب سفينة شراعية كان قداماً من المنصورة ، ويسره العودة إليها ، فبرج ذهاباً وإياباً ، وطلب منا سبعة جنيهات اجرة الرحلة فقبلناها عن طيب خاطر ، لأنها كانت اجرة زهيدة بالنسبة لما كان يطلبه اصحاب المراكب فى ذلك الوقت ، وكانت فى ذاتها يسيرة إذ وزعناها على المقتدرين منا .

وتواعدنا على أن نلتقى بمرسى روض الفرج يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ فى الساعة الاولى بعد الظهر ، فالتقينا فى الميعاد المحدد ، وركبنا السفينة بعد ان اشترينا ما يلزمنا من المئونة لمدة ثلاثة ايام ، إذ قدر ربان المركب (الرئيس) انها المدة التى تكفى لقطع المسافة بحراً بين القاهرة والمنصورة ، وكنا سبعة عشر راكباً عدا الرئيس وزميله ، اذكر منهم : محمود بك عبد النبى ، والوجيه بكير الجندى . وكريمته الأنسة لطيفة الجندى (الآن زوجة الاستاذ حسين مطاوع) ، وكريمة اخيه الأنسة سنية محمود الجندى (الآن زوجة الاستاذ رياض الجندى) ، وعبد اللطيف بك غنام ، والشيخ محمد أنخشب قاضى محكمة اجا الشرعية ، والدكتور صديق ابو النجا (وكان طالباً بالطلب) ، واخاه محمود أفندى أبو النجا ، وبعض الطلبة الذين لا تحضرنى الآن أسماؤهم .

اقلعت بنا السفينة فى نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم إلى القناطر الخيرية ، وفى اثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التى كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة ، فخشينا أن تمنعنا عن متابعة السير ، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء ، وتابعنا السير ، فوصلنا إلى القناطر الخيرية قبيل غروب الشمس ، وأجتزنا هاويس الرياح التوفيقى فى نحو ساعة ، وتابعنا السفر ليلاً إلى بنها ، وكان الجو بارداً ، فقد كنا فى فصل الشتاء ، والليل غير مقمر ، والسماء مقنعة بالسحب ، فأخذت السفينة تسير الهويماً ، فى بطء وعلى حذر ، لأن مياه الرياح التوفيقى كانت منخفضة ، وشواطئه مرتفعة ، مما يزيد فى ظلمة الليل ، فلما قربنا الوصول إلى بنها فى نحو منتصف الليل ، أشار علينا النوتى أن لابد من رسو السفينة على بعد كيلو متر من كوبرى بنها ، وأن لا نجتاز هذه المنطقة ، وإلا استهدفت لاطلاق النار عليها من الدوريات البريطانية ، فبتنا الليلة فى السفينة ، وهى راسية على الشاطئ ، وشعرت ببرودة الجو ، إذ كان مبيتنا فى العراء تقريباً ، ولم نستعد بغطاء كاف ، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نعننى بغطاء أو فراش ، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة ، لم نشعر فيها بأى تعب أو عناء ، واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر ما نكون نشاطاً

وابتهاجاً ، وتناولنا طعام الفطور ، وكان طعاماً بسيطاً ، فأكلنا منشرجين ، واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيقي ، وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها وما أحدثته من تغيير في نفسية الشعب ، فكنّا نرى الأهلين في كل ناحية ، نساء ورجالا ، شبيهاً وشباناً ، يحيوننا على الجانبين دون أن يعرفوا أشخاصنا ، وينادون بهتافات لم نعهدها من قبل في الطرق الزراعية وعلى شواطئ الترع ، فكنّا نسمع نداء : لتحي مصر . ليحي الاستقلال . لتحي الثورة . واسترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين إلى آخر : « ليحيى العدل » ، وقد تساءلت أولاً عما يقصد القوم من هذا النداء ، وهل ظنونا قضاء جئنا لنحكم بينهم بالعدل ، ثم أدركت شعورهم الحقيقي ، وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم ، بل يطلبونه لمصر ، فإن مصر لم تكن تطالب إلا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة ، وليس من العدل في شيء أن تهدر حريتها ، وتسلب حقوقها فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين ، ويدل على فطرتهم السليمة .

هذه الروح التي شاهدناها على طول الطريق ، هي غرس الثورة ونتيجتها ، وهي من ناحية أخرى عتادها وعدتها ، وهي علامة الحياة في شعب نهض نهضة ثوية يطالب بحقوقه المهضومة .

كانت نفوسنا تفيض بشراً وفرحاً ، إذ شاهدنا هذا التبدل في نفسية الشعب ، وشعرت بأن آمالاً قديمة كانت تجول في نفسي قد بدأت تتحقق ، وأنه لا يجوز لنا أن نياس من هذه الأمة ، بل هي من أكثر الأمم استعداداً للرقى ، إنما ينقصها أن توجه دائماً توجيهاً صادقاً ، نحو المثل العليا ، وهي مستعدة لتلبية كل دعوة صالحة صالحة ، والعيب الذي نشكو منه أحياناً لا يرجع إلى جمهرة الشعب ، بل هو عيب الخاصة أحياناً ، والعامة أيضاً ، في انصرافهم في كثير من المواطن عن المثل العليا إلى الأغراض الشخصية ، وهذا العيب يزول بالقوة الصالحة ، يبدأ بها الخاصة أولاً ، ثم يقلدهم فيها العامة ، فالخاصة هم أول المسؤولين عن حالة الأمة ، وعلى الخاصة أن ترفع من مستواها الأخلاقي وأن تصلح نفسها ثم تعمل على إصلاح أخلاق الشعب وتهذيبه وترقيته ، فإنهم المطالبون بهذا الإصلاح .

تابعت السفينة سيرها ، وسط هذه المشاهد الرائعة ، حتى وصلت إلى « طنام » في نحو الساعة السادسة مساءً ، فغادرنا بكير الجندي والأنستان كريمته وكريمة أخيه ، ثم وصلنا ليلاً إلى منشأة عبد النبي ، حيث نزل محمود بك عبد النبي ، وقضينا الليلة بمنزله ، وفي صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) أقلعت بنا السفينة ، حتى إذا وصلنا إلى « نوسا

الغيط» نزل بها الدكتور صديق أبو النجا واخوه ، وتابعت سيرها حتى وصلنا المنصورة عصر ذلك اليوم .

كانت هذه أطول رحلة لى من القاهرة إلى المنصورة ، إذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء بالقطار أو بالسيارة فى نحو ثلاث ساعات بل دون ذلك ، وقد قطعناها هذه المرة فى ثلاثة أيام ، وتذكرت ما كان يتحدث به أسلافنا من أنهم قبل إنشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم فى عدة أيام ، إما بطريق المراكب فى النيل وفروعه ، أو على ظهور الإبل والدواب ، فازددت شعوراً بما كانوا يعانون من المشاق فى قطع المسافات بهذه الوسائل ، وبما أحدثه العمران والاكتشافات العصرية من التيسير على الناس فى سفرهم وإقامتهم ، وريفهم وحضرهم .

وصلت المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس سنة ١٩١٩ بالبحر الصغير ، وما أن علم أهل المدينة بحضورى فى تلك الملابس العصرية حتى دهشوا ، وكان ظنهم أن أبقى بالقاهرة ، ولا تثريب علىّ فى ذلك ، وعدوها لى عمال قالوا عنه إنه شجاعة ، وقلت لهم إنه عمل عادى ، ولا حظت أنهم وأهل البلدان المجاورة من مركز المنصورة لم ينسوا لى هذا الموقف ، وكان له أثر فى نجاحى بعد هذه الحوادث بنيف وأربع سنوات ، فى انتخابات سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ، إذ على الرغم من ترشيح نفسى للبرلمان عن مركز المنصورة ، معارضاً لمرشح الوفد ، فقد فزت عليه ، ونلت النيابة عن المركز فى البرلمان الأول ، فى حين ليست لى به عصبية عائلية أو حزبية ، وقد دلتى هذا الفوز على أن الشعب ، بالرغم من تأثره من مختلف الدعايات ، يقدر « أحياناً » أعمال الناس ، حقاً أنه قد يضل حيناً ، وقد يضل كثيراً ، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته - وخدمته واجب محتّم على كل فرد - أن لا ينقم من الشعب خطاه فى التقدير ، ولا يثور عليه لمجرد أن ينتكر له فى بعض المواقف أو يتخطاه فى تقديره مرة أو مرات .. فإذا كانت الجماهير تتنكر أحياناً لمن يخدمها ، فإن هذا العيب لا يقتصر عليها ، وما أكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون ، بله أقرب الناس إلى الإنسان ، وأعرفهم بفضله ، وأكثرهم علماً باخلاصه وخدماته ، وقد تعذر الجماهير لجهلها ، أو عجزها عن إدراك الحقائق ، ولكن ماعز الخاصة والمنقفين ، والأصدقاء والأقربين ، فى تكبيهم سبيل الحق وهم له عارفون ؟

فعلينا أن نعالج الشعب فى رفق وهودة ، فإن الشعب معذور ، وهوسهل الرجوع إلى الحق ، ولا ينقصه فى ذلك إلا النصيح والزمن الكافى ، وصديق الإرشاد ، واستمسك مرشديه بالمثّل العليا ، واتباعهم الآية الكريمة : فذكر

إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر ، فعلى من يتطوعون لارشاده وقيادته أن يكونوا له دعاة للهدى ، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين ، لا طغاة مستبدين ، ولا حكماً متجبرين .

وقفت على تفاصيل الحوادث الدامية التي وقعت بالمنصورة في يوم ١٨ مارس وما يليه ، وعرفت أسماء الشهداء الذين قتلوا في تلك الأيام العصيبة ، وادركت أن أهلهم ، على الرغم من الحزن الذي تملكهم ، لفقد أعز الناس لديهم ، فإنهم قابلوا مصابهم بالصبر والجلد ، وبروح من الاعتزاز بأنهم ساهموا بأشخاص شهدائهم في التضحية في سبيل الوطن ، فأكبرت فيهم هذه الروح العالية ، التي كانت مظهراً من مظاهر التبدل في الروح العامة للشعب .

* * *

زوجتى

هى « عائشة » بنت خالى محمد المعاييرجى . تزوجت بها سنة ١٩٢٠ ، فى ابان الثورة ، وكنت فى الحادية والثلاثين من عمري . وكان لزوجى بها قصة .. فقد كنت متردداً بين الزواج والعزوبة .. هل اتزوج ام لا اتزوج ؟ وأخيراً رجحت عندى فكرة الزواج ، لانه الحالة الطبيعية العادية للانسان فى المجتمع . ولم ارما يدعونى الى ان ائخذ عن هذه الحالة الطبيعية . ثم جاءت المرحلة الثانية ، وهى التفكير فى اى البيئات اختار منها زوجتى . وكان لى صديق صدوق يخلص لى النصيح ، ويسدى الى نصائحه بين ان وآخر . فقال لى يوما دون ان يعلم بتفكيرى فى الزواج : « لى راي اود ان ابيده لك » قلت : « وما هو ؟ » قال : « إنك فى حاجة إلى نقطة ارتكاز فى حياتك السياسية » . قلت : « وما هى ؟ » فقال على الفور : « زوجة غنية ! » ، فصدمتنى هذه النصيحة ولم تقبلها نفسى . وشعر صديقى ان تعبيره لم يكن رقيقاً ولا موفقاً ، واراد ان يعبر عن رايه بصيغة أخرى مخلفة ومفسرة . فابيت ان استمع إلى نصيحته ، ومضيت فى سبيلى . وكان حبى لأمى - وقد توفيت وأنا صغير السن وعشت بعدها يتيما من الأم - ومعدرة للغويين عن هذا التعبير - « قد مال بى مبدئياً إلى اقرب البيئات إليها .

فلما شبت ثورة سنة ١٩١٩ ، كنت فى زيارتى لعائلات خؤولتى الاحظ على « عائشة » تطوراً عجيباً فى نفسيته وتفكيرها وإحساساتها . كانت ثائرة ، واشتركت فى مظاهرة السيدات والأنسلات (١٦ مارس سنة ١٩١٩) ، وكانت تتدفق فى احاديثها عن الحالة السياسية ، وعن تطور الأمة وأعجبنى منها ذكؤها ، وجاذبيتها ، وإخلاصها ، وروحها الوطنية ، فعددت النية على الزواج بها . ولم افاتها فى الامر ، لأن ذلك لم يكن مألوفاً فى هذا العصر ، وخاصة فى البيئات المحافظة ، ولأنى كنت واثقاً من رضاها بان تكون زوجتى . إلى ان تم عقد زواجى بها فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٠ .

ولما علم صديقى الصدوق بزواجى هنانى بحرارة . ثم سألنى فى تطلب وفى غير فضول : « هل بنت خالك غنية ؟ » ، فقلت له : « إن لها إيراداً يسيراً فى وقف استحقاق انا أيضاً فيه بنصيب يماثل نصيبها .. أى انها ليست

غنية ولا ذات ثراء » ، فكرر لى التهنئة ، ثم سكت ولم يتكلم . وقطعت سكوتة بقولى : « وأنا أيضاً لست غنياً ولا ذا ثراء ، وهذا فى نظرى ادعى للانسجام بيننا . ثم ان الغنى مسألة نسبية لا عددية كما يتوهم كثير من الناس . فالأغنياء ماذا يصنعون بما يزيد عن مطالبهم المعقولة والمحتملة ؟ لا شيء .. وما دام الإنسان فى غير حاجة إلى الناس فهو لا يقل غنى عن أغنى الأغنياء » .

وقد اقتنع صديقى بهذه الآراء ووافقنى عليها قائلاً : « ان ما تقوله هو الحق .. ولكننا كثيراً ما ننساق وراء اوهام او أكاذيب اجتماعية يصطلح عليها الناس . ومهما اختلفت الآراء فى هذا الصدد ، فالامر الجوهري فى الحياة الزوجية ليس فى الغنى او قلة الغنى ، بل هو التوفيق بين الزوجين ، فارجو لك التوفيق فى حياتك الزوجية ، واود لك يا صديقى اطيب التمنيات » . واستطيع ان اقول عن زوجتى فى صدق وتوكيد : انى وجدت فيها - والحمد لله شريكة حياتى التى عاونتنى على توفير الحياة المنزلية السعيدة ، وتيسير الهدوء العائلى الذى ساعدنى على العمل والانتاج . واخص صفاتها الإخلاص ، والعناية بصحتى وراحتى . وانا من ناحيتى ابادلها حباً بحب ، وإخلاصاً بإخلاص .

ويتجلى اخلاصها اكثر ما يتجلى عندما امرض او احزن .. فإذا أصابنى مرض تتمنى حقاً لو انها مرضت بدلا عنى ، وتعتنى بى فى مرضى أكثر من عنياتها بنفسها ومن عنايتى انا بها إذا هى مرضت ، وعندما لاحظ ذلك تقول لى : « ان حياتك أنفع للبلا من حياتى » - هكذا تقول - فأكبر منها هذا الشعور .

وهى تتشدد معى فى اتباع تعليمات الطبيب ، - وإسناداً لتزمنى الزاما باتباعها .

وعندما مرضت بالتيفوئيد سنة ١٩٢٣ ولزمت الفراش نحو شهرين ، واشتد بى الخطر .. كان الأطباء الذين يعالجوننى يقرأون على ملامح وجهها درجة حرارتى قبل ان ينقيسوها بميزانهم ، ويقولون ان وجهها هو القرمومتر الصادق لحالتى الصحية .

ولما توفيت والدتها سنة ١٩٢٤ - وكنت فى رحلة بأوروبا - عدت شراً أعقاب الوفاة ، فابت ان تقابلنى بملابس الحداد ، وقابلتنى بملابس بيضاء ، وتظاهرت باطراح الحزن وكتمته بين جوانبها . على الرغم من انى حزنت لوفاة امها الحنون ، وعالبتها على كتمان حزنها .

وهى تطالع كتبى بامعان ، وتقرأ كل ما اقول واكتب . وتبدى لى احيانا ملاحظات سديدة ، وتستمع إلى كل احاديثى بالراديو ، وتعجب بها ، ومرة او مرتين قالت لى : حديثك هذه المرة ضعيف « ، فقلت مبتسما : « كيف ذلك والناس قالوا لى غير هذا ؟ » . فقلت : « لعلهم يجاملونك ، ولكن الحديث ضعيف » ، وذكرت الاسباب ، فاغتنبت كثيرا لملاحظاتى . وحمدت الله على انها تراقبنى إلى هذا الحد .

وهى تشاركنى فى اتجاهاتى الوطنية ، وتشجعنى عليها . ولم ارها مرة تتبرم بالسبيل التى سلكتها فى الحياة ، ولا رغبتنى يوما فى ان الحق بركب « الحياة العملية » كما يصفونها .

انها زوجة مثالية وكفى .. وانى لمدين لها إلى حد كبير بتوافرى على العمل والانتاج ، وبالراحة والسعادة فى حياتى العائلية .

* * *

بين السياسة والاقتصاد

كنت ولا أزال اعتقد أن السياسة والاقتصاد بينهما ارتباط متين ، وصلات ووشائج وثيقة ، وأن الجانب الاقتصادي للحركة الوطنية لا يقل أهمية عن الجانب السياسي منها ، وأن البعث الوطني كما يحفز النفوس إلى تحرير البلاد سياسياً ، فإنه يهيئ بها في الوقت نفسه إلى تحريرها مالياً وتحقيق استقلالها الاقتصادي ، وقد لاحظت أن زعامة « الوفد » للثورة قد أهملت الجانب الاقتصادي ، وهنا تبدو ناحية من نواحي النقص في تلك الزعامة ، إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة ، فإن زعامة قبل الثورة - زعامة الحزب الوطني - تفضل زعامة الوفد في توجيه الأمة إلى البعث الاقتصادي ، مما بدا أثره في تأسيس البنوك التعاونية منذ سنة ١٩٠٩ ، ومنشآت التعاون عامة ، والمؤسسات النقابية والعمالية ، كما أن « غاندي » وانصاره في الهند قد جعلوا أيضاً لدعوتهم جانباً اقتصادياً واسع المدى ، كان له الأثر الفعال في زيادة الثروة الأهلية ، وفي قوة الحركة الوطنية عامة في الهند ، أما زعامة الوفد فلم توجه الأمة إلى البعث الاقتصادي .

على أن منطق الثورة السليم قد أتجه من تلقاء نفسه إلى بعث النهضة الاقتصادية ، وقد ساهمت في هذا البعث قدر ما استطعت .

جمعية تعميم النقابات الزراعية

سنة ١٩١٩

ففي يولييه سنة ١٩١٩ أسست مغ ليف من أصدقائي بالمنصورة جمعية لتعميم النقابات الزراعية (جمعيات التعاون الزراعية) بمديرية الدقهلية ، ووضعنا لها قانوناً طبعناه ووزعناه ، وجعلنا من أهم أغراضها نشر الجمعيات التعاونية في أنحاء المديرية ومساعدتها في تحقيق أغراضها ، ووجدت أن الفرصة سانحة لأحياء الحركة التعاونية التي ركبت في خلال الحرب العالمية الأولى ، واذعت نداء للانضمام إلى هذه الجمعية ، وقعه معي كل من : الدكتور محمد حسين هيكل (باشا) . ابراهيم الطاهرى بك . حسين بك هلال . الأستاذ عبد الوهاب البرعى . الدكتور ابراهيم الوكيل .

محمود بك نصير . عبد الفتاح بك نور . الاستاذ محمود موسى .
ووضعنا نموذجاً لقانون جمعية تعاونية زراعية تنشأ الجمعيات على
أساسه ، ووزعناه في أرجاء المديرية ، وكان له صدى في تأسيس بعض
الجمعيات التعاونية بها .

جمعيات التعاون الخيرية

سنة ١٩٢٠

وفي أوائل سنة ١٩٢٠ فكرت في الاستعانة بالتعاون على مكافحة الغلاء ،
واتجهنا بالتعاون إلى ناحية اقتصادية وخيرية معا ، بإنشاء جمعيات
اسميناها جمعيات التموين الخيرية ، وكتبت في صحيفة (الأخبـار) التي
اصدرها أخى أمين بك الرافعى منذ فبراير سنة ١٩٢٠ عدة مقالات بعنوان
(تطبيق مبادئ التعاون لمكافحة الغلاء وجمعيات التموين الخيرية)^(١) ،
والقيت كلمة في اجتماع عقد بدار الأوبرا في الدعوة إلى إنشاء هذه
الجمعيات يوم ٥ مارس سنة ١٩٢٠ ، وكان صاحب الدعوة إلى إنشاء هذا
الاجتماع وخطيبه صديقى المرحوم الاستاذ محمد أمين يوسف بك .
وهذه الجمعيات هي تنوع وتفرع للجمعيات التعاونية ، وقد ادخلنا فيها
هذا التنوع للجمع بين قواعد التعاون وقواعد البر بالفقراء ، ومساعدتهم
على مكافحة الغلاء ، لأن أساس التعاون أن تكون فائدته الجوهرية
والأساسية لأعضاء الجمعيات التعاونية ، ولكن الحالة التي واجهناها منذ
١٩٢٠ اضطرتنا أن نعلى جمهور المستهلكين من الفقراء ومتوسطى الحال مؤ
عضوية جمعيات التعاون ، وعلى هذا الأسس انشأنا جمعية التموين
الخيرية بالمنصورة ، والغرض منها مشتري المواد الغذائية والحلجات
الضرورية وبيعها لأعضاء الجمعية ولطبقة صغار المستخدمين والعمال
والفقراء بدون ربح ، بقصد تخفيف وطأة الغلاء عنهم ومساعدتهم على
الحصول على حاجاتهم بأرخص الأسعار الممكنة ، وجعلنا رأس مال الجمعية
مقسما إلى حصص قيمة الحصاة الواحدة خمسون جنيا ، توزع على
الموسرين من اهل المدينة ، وجعلنا مهمة مجلس إدارة الشركة شراء
الإصناف بالجملة وقت نزول أسعارها ، وعليه أن يسعى لدى الخيرين من
أصحاب المزارع والمتاجر من أعضاء الجمعية أو من غيرهم في مديرية

(١) ، الأخبـار ، أول ٢ و ١١ و ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

الدقهلية او غيرها للحصول على تعهدات منهم بتوريد بعض الاصناف الضرورية للتموين بأسعار تقل عن الاسعار التي يبيعون بها فى الاسواق ، مساعدة منهم لصغار المستهلكين التى انشئت الجمعية لدفع الضر عنهم ، وعلى مجلس الإدارة ايضا ان يجتهد فى الحصول من جهات الحكومة على توريد بعض الاصناف للجمعية بأسعار مخفضة ، واعدنا كشوفا باسماء صغار المستهلكين فى اقسام المدينة ، وعهدنا إلى لجان من أعضاء الجمعية حصر اسمائهم فى كل قسم ، وتقدير حاجات كل منهم وعائلته ، واتفقنا على أن تباع الاصناف لصغار المستهلكين بالثمن الاصلى ، ولمجلس الإدارة أن يأخذ فى بعض الاصناف ربحاً لايزيد عن الخمسة فى المائة ، وأن تباع هذه الاصناف للجمهور من غير المقيدة اسمائهم فى كشوفها بالثمن المناسب لاسعار السوق ، وكل ماتربحة الجمعية من هذا الباب تخفض بمقداره اسعار البيع لصغار المستهلكين ، وجعلنا مجلس الإدارة ضامناً لحملة الحصص قيمة حصصهم .

اسست جمعية التعاون للتموين الخيرى بالمنصورة فى فبراير سنة ١٩٢٠ ، واسست جمعيات اخرى على هذا الغرار فى بعض المدن ، وقد اقبل بعض الموسرين على الاكتتاب فى حصصها ، وكان الاكتتاب بمثابة قرض يرد إلى صاحبه بعد انتهاء مهمة الجمعية ، وقد دفع هؤلاء الموسرين إلى الاكتتاب فى حصصها حبهم للخير من جهة ولأنهم هم ايضا كانوا من المستفيدين بالشراء من الجمعية بالاسعار المخفضة ، هذا إلى ما فى عملهم من الحذب على الفقراء والمحتاجين .

وقد ادت هذه الجمعيات خدمات جليلة لصغار المستهلكين ، وانخفضت بفضلها اسعار الحاجات والاصناف الضرورية ، فكانت من خير الوسائل لمكافحة الغلاء .

لجنة لتوزيع أسهم بنك مصر

وفى اواخر سنة ١٩٢١ اسست فى المنصورة ايضا لجنة لتوزيع اسهم بنك مصر فى الدقهلية ، جعلت اسمها (لجنة الدقهلية للاكتتاب فى اسهم بنك مصر) كانت بمثابة دعاية للاكتتاب فى اسهم البنك ، وكان المرحوم طلعت -حرب بك (باشا) يرسل إلى خطابات بايصالات سداد مبالغ الاكتتاب ، واغلب هذه الخطابات فى سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٢ ، كان ذلك سنة ١٩٢١ ، حيث كان البنك فى حاجة إلى مثل هذه الدعاية ، أما الآن فهو والحمد لله فى غير حاجة

إليها ولا إلى مثلها بعد أن أصبح النواة المالية لنهضة مصر الاقتصادية .
وكتبت عدة مقالات في (الأخبار) تحت عنوان (بنك مصر وبنوك
بولونيا)^(١) جعلتها بمثابة دعوة للاقبال على أسهم البنك .

ظهور كتابي في الجمعيات الوطنية

سنة ١٩٢٢

إن حوادث سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، والتواء السياسة الانجليزية تجاه
مصر ، وتصريحات أقطابها ، ومناوراتهم ودسائسهم ، ودراستي السابقة
للمسألة المصرية ، كل أولئك قد أقنعني بأنه لا يزال أمام مصر نضال طويل
لتحقيق أهدافها ، وأن ما كان يظنه البعض من أن حل القضية المصرية على
أساس سليم أمر قريب المنال ، إنما هو وهم من الأوهام ، وأن معنويات الأمة
في حاجة إلى أن يلم المشتغلون بالحركة الوطنية أو من يودون الاشتغال بها
بجهاد الأمم في سبيل حريتها واستقلالها ، فاتجهت في سنة ١٩٢١ إلى عرض
صفحات من هذا الجهاد على أنظار المواطنين وإبراز ما تحويه من مثابرة
وثبات وصدق وإخلاص ، ليترسموا الخطوات الصحيحة للجهاد الصحيح ،
نشرت هذه المقالات تباعا في صحيفة (الأخبار) ، ثم جمعتها في كتاب واحد
عنوانه (الجمعيات الوطنية - صحيفة من تاريخ النهضة القومية) دعوت
الأمة فيه إلى التمسك بأهداف المقاومة الوطنية وتدعيمها بالإخلاص وإنكار
المذات ، قلت في هذا الصدد في مقدمة الكتاب :

« إن الأمم تختلف في وسائل جهادها وطرائقه باختلاف أحوالها وظروفها
وميراثها القومي ، على أن هناك حقيقة ثابتة لا تتبدل ولا تتغير ، وهي أن قوام
الجهاد الصحيح المثمر في كل أمة هو تنظيم المقاومة الوطنية المركزة على
إرادة الشعب وقوته القائمة على مبدأ الإخلاص وإنكار الذات .
« هذا هو الأساس الثابت الذي تبني عليه النهضة القومية ، هذه هي
الدعامة التي ترتكز عليها حياة الأمم العاملة لاستقلالها ، هذه هي السبيل
التي تكفل للأمم تحقيق آمالها ولو بعد حين .

« وما من أمة تتنكب هذه السبيل وتستسلم للأمانى والأحلام أو تسير وراء
الاهواء وتترأخي في خطة المقاومة الوطنية إلا وتصاب حركتها بالشلل
فتصبح حركة عرجاء تتعثر في سيرها ولا تلبث أن ترجع بها إلى الوراء ، وفي

(١) « الأخبار » ١٧ و ٢٠ و ٢٤ مايو سنة ١٩٢٠ .

هذا الرجوع هدم لصرح الوطنية وتقويض لبناء الجهاد الوطنى الذى اسس على مجهودات الامة ومتاعبها واحزانها وآلامها وضحاياها .

« إن سياسة المقاومة الوطنية هى سياج الامم المهدومة الحقوق ، وسبيلها لاستقلالها ، فهى مناط الفضائل ومصدر الاخلاق ، وقوام الشجاعة والنبيل ، هى روح الاتحاد الوطنى ، هى كلمة الامة التى تجمعها وتحث ابناءها على العمل ، هى الوقاية الكبرى من انحلال العزائم وفقر الهمم وفساد النفوس وتفرق الكلمة ، هى المدرسة الكبرى التى يكتسب فيها ابناء البلاد فضائل الاخلاص والصدق والمثابرة وإنكار الذات وتذليل العقبات ، هى مصدر القوى المعنوية للشعب ، هى عماد نهضة الامم وقوام تربيتها السياسية ، فيفضلها تكونت الامم وغالبت الياس وقاومت عوامل الفناء وحققت آمالها ووصلت إلى اسمى درجات الرقى السياسى والأخلاقى والاجتماعى .

« إن العالم لا يستقر على وثيرة واحدة ، وأحواله دائمة التبدل والتحول ، فلا يجوز أن نياس من طول الجهاد أو ننثنى امام العقبات ، فإن الانسانية سائرة حتما نحو الكمال ، والامم لا تذعن لحكم القوة ، والارض لا يستقر فيها سلام ولا وئام حتى تشرق فى أرجائها شمس الحرية وتعيش الامم فى ظل الاستقلال .

« حلول انصار الفتح والاستعمار ان يطوقوا الامم بسلاسل الاسر والاستعباد بعد ان تم لهم النصر فى ميادين الحرب العالمية (الاولى) . وظنوا ان العالم فى قبضة يدهم والامم سلع تباع وتشترى فى سوق الاطماع والاهواء ، ولكن إذا كان للسيف والمدافع فى الدنيا احكام ، فلعزم الامم وحزمها وجدها وإخلاص بنيتها احكام وأثار ، فالقوة الغشوم لاسلطان لها على الأرواح والمبادئ والعقول والأفكار ، وليس فى مقدورها أن تقف نهضة امة تستير إلى الامام نحو المطمح الاسمى .

« برهنت الحوادث التى تعاقبت بعد انتهاء الحرب العالمية على أن العالم قد دخل دوراً جديداً من ادواره التاريخية ، وهو دور حرية الشعوب وحققها فى تقرير مصيرها ، ومهما يبذل دعاة الفتح والاستعمار من الجهود فى مقاومة هذا الحق المقدس فإن الشعوب تأبى ان تعيش مستعبدة تسوقها إرادة المستعمرين ، لأن من أعظم نتائج الحرب العامة ارتقاء القوى المعنوية فى الامم وإدراكها ان تلك القوى الكامنة فيها إذا اتحدت وعملت فلا سبيل للقوة ان تتغلب عليها .

« لقد رفعت الغشاوة القديمة عن ابصار الشعوب ، وقرات مبادئ الحرية ومعانى الحياة الصحيحة على ضوء النار التى اشتعلت فى ميادين القتال

أربع سنوات طوال ، فإن التاريخ قد خطها بأحرف لا تمحى من دماء الملايين من بنى الإنسان ، فسمع الناس فى سائر أرجاء الدنيا نداء الحلفاء فى كل أوتة أن تلك الدماء والضحايا تبذل دفاعاً عن حرية الشعوب ، فالتانس فى مختلف الأرجاء قد سمعوا هذا النداء ووعوه ، وهيهات أن ينسوه ، وما من قوة فى العالم تستطيع أن تغير سير التاريخ أو تصد امواج الحرية التى تتدفق فى مشارق الأرض ومغاربها .

« إن المؤتمرات والمعاهدات لم تعد تملك البت فى مصير الأمم ، وقد أيدت حوادث التاريخ تلك الحقيقة الأزلية : « الحكومات تمر وتزول والأمم تبقى وتدوم » .

« قديماً انعقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بعد أن خرجت الدول الأوروبية فائزاً من حروب نابليون ، وظن الملوك والسياسيون أنهم قادرون على التصرف فى أقدار الأمم بعد أن تخلصوا من خصمهم القوى العنيد ، فوضعوا فى فيينا أساس « المحالفة المقدسة » التى تعاهد الملوك فيها على أن يحكموا الشعوب حكماً لا رأى فيه للأمم ولا قيمة فيه للحقوق الوطنية ، ولكن الحوادث خيبت آمالهم ، فإن الشعوب أخذت تعمل على استرداد حقوقها المشروعة فى الحرية والحياة ، وأخذت أركان معاهدة فيينا تتداعى تحت تأثير مبادئ الحرية التى انتشرت بين الشعوب الغربية فى أثناء حروب نابليون ، ولم تكد تمضى أعوام معدودات حتى انفرط عقد المحالفة المقدسة وتغلّبت إرادة الشعوب على قوة السياسيين المتأمرين على حرية العالم ، وتحطمت القواعد والأركان التى شيدتها الأهواء السياسية والمطامع الاستبدادية فى مؤتمر فيينا .

« فالتاريخ يعيد نفسه بعد مائة علم ، مع فرق عظيم فى مبلغ ارتقاء الشعوب وانتشار مبادئ الحرية التى عمت الدنيا بأسرها شرقاً وغرباً ، ولاغرو فليس فى التاريخ حرب أمكنها أن تهز أعصاب الإنسانية كلها وتنبه الأمم التى كانت غارقة فى بحر الخمول والجمود مثل الحرب الأخيرة ، فلا عجب أن يسير العالم الآن إلى الأمام بخطوات سريعة لم يخطها من قبل ، وإن أثار ذلك لمائلة للعيان فى تطور الحركات الوطنية والنهضات القومية بين الأمم المهضومة الحقوق ، فالأمم التى تصرفت مؤتمرات الحلفاء فى مصيرها لا يمكن أن تستسلم لأحكام الهوى ولا أن تدعن لقرارات تلك المؤتمرات ، لأن الشعوب أقوى وكلمتها هى العليا ، والإنسانية الجديدة ، وليدة الأجيال المتعاقبة ، وليدة الأحزان والآلام ، وثمرة التجارب والمصائب والمتاعب ، تاتى أن تعيش الآن فى ظلام العبودية ، فحسبها ما تحملته الأمم

من المصائب لتتفر من كل نظام يحول بينها وبين حريتها واستقلالها ، وليس في استطاعة العابثين باقدار الشعوب مهما أوتوا من بطش وقوة أن يحرموا الأمم من رحمة الله ونعمة الحرية .

« فالدور الذي دخلته الإنسانية بعد الحرب العامة هو دور حرية الشعوب والأمم ، هو دور الأمل والعمل ، فيجب أن نعمل ونور الأمل يضيء لنا السبيل ، يجب أن نعمل لجهد طويل تشترك فيه طبقات الأمة وتنظمه إرادتها العامة

« يجب أن نمضي في سبيلنا دون أن نرجع إلى الوراء أو نقف في منتصف الطريق أو نتعب من طول الجهاد » - ٢٢ يناير سنة ١٩٢٢ .

* * *

الحياة النيابية

فى البرلمان الأول

سنة ١٩٢٤

صدر الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣، وقانون الانتخاب الأول فى ٣٠ من هذا الشهر، واستعدت الأمة للانتخابات العامة عقب صدور الدستور مباشرة، وإذ كان الانتخاب وقتئذ على درجتين فقد حدد لانتخاب المندوبين الثلاثينيين يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣، ولانتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤، ولإعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح فى اليوم الأول على الأغلبية المطلقة، أى النصف زائداً واحداً من أصوات المندوبين الحاضرين.

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتماماً عظيماً دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد، وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات، وتالفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى، وكان معظمها من لجان الوفد.

وكانت الدلائل تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات (وقتئذ)، فشخصية سعد زغلول، وزعامته للأمة، والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز، ولا غرو فقد تركزت فيه الثورة، لأنه كان زعيمها، وكان نفى مرتين مما زاد الشعب تعلقاً به والتفافاً حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة، فكان ترشيح الوفد (وقتئذ) يضمن فى الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات.

ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية، فإن معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره، ومن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان، فكان ذلك إيداناً بفوز الوفد فى انتخابات النواب والشيوخ. ولم يكن يزاحم الوفد فى الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحي الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين، وبعض المستقلين، إذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد فى البلد كما حدث بعد ذلك، وكان مرشحو الحزب الوطنى

يعتمدون على مبادئهم وماضيهم في الجهاد ، اما مرشحو الاحرار الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون في مناطقهم على عصبياتهم العائلية ونفوذهم الشخصي .

لمست تيار الوفد الجارف في هذه الانتخابات ، فقد رشحت نفسي في دائرة مركز المنصورة معتمداً على الله ، ومستنداً إلى مبادئ وشخصيتي وماضى في الحركة الوطنية ، وكان الوفد قد رشح ضدى على بك عبد الرازق من اعيان المنصورة .

وقد تالفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحي اخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة إلى انتخابى . ويطلب لى ، وقد مضى أكثر من ربع قرن على تلك الحوادث ، ان ادون أسماء من اذكركم من أعضاء هذه اللجنة ، اعترافاً بما لهم على من فضل في نجاحى في هذه المعركة الهائلة ، وهم : الحاج محمد عبد البر . سيد افندى على . الاستاذ عبد المجيد البيومى . صالح افندى الطنطاوى . الاستاذ محمود السيد عقل (بك المستشار بمحكمة الاستئناف الآن) . الاستاذ حسين فهمى الصباغ . الاستاذ محمد عبد الرحمن . الاستاذ عبد الحميد الطوبجى . الحسينى افندى العسقلانى . الاستاذ على عبد الله . الشيخ ابراهيم جمعة . مصطفى افندى ابو الوفا . الشيخ احمد السعيد الجمل . اسماعيل افندى هوش . صالح افندى رمزى . حامد افندى عبد المجيد . شكرى افندى صادق . إلخ ، وفى الحق انهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف بالدائرة والمرور على كل مندوب او ذى مكانة فى بلده ، وإقناعهم بانتخابى ، وكنت امر انا ايضا معهم ، مجتمعين او منفردين . وألقى أحيانا ترحيباً وأحيانا إعرافاً ، ولم يحصل لى اذى بفضل الله ، فإن مخالفتى فى الراى كانوا فى الجملة يحترمونى شخصياً ، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الراى والمكانة فيها مؤلفاتى التى ظهرت إلى ذلك الحين وهى : « حقوق الشعب » و « نقابلات التعاون الزراعية » و « الجمعيات الوطنية » ، فكان لها اثر كبير فى تركيبتى وتقدير المندوبين والناخبين لى .

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت فى المعركة الانتخابية ، وكان أعضاؤها يزكون مرشحي الوفد فى دائرة المديرية ، ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة ، فمع انهم كانوا فى الغالب وهديين ، أثرونى على مرشح الوفد ، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم ، وكان لانضمامهم إلى جانبى اثر محمود فى نجاحى ، وحفظت لهم هذا الجميل على مدى السنين ، وقد صاروا الآن من رجال القضاء

أو المحاماة أو الطب ، اذكر منهم : الأستاذ أحمد كمال (بك المستشار بمحكمة الاستئناف) . الأستاذ حسين حسنى المحامى . الأستاذ على السعدنى (القاضى الآن) . الأستاذ عبد الحميد خلاف (القاضى) . الأستاذ محمود البحيرى (رئيس النيابة) . الدكتور زكى منتصر . الأستاذ بدوى حمودة (بك المستشار بمجلس الدولة الآن) . الأستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، الأستاذ عبد الخالق المنطاوى المفتش بالأوقاف . الأستاذ عباس رمزى وكيل النيابة . إلخ .

وبدأت المعركة الانتخابية تقريباً منذ إبريل سنة ١٩٢٣ ، أى من يوم صدور الدستور وقانون الانتخابات ، واستمرت إلى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أى يوم الانتخابات ، فكانت معركة طويلة المدى ، حامية الوطيس ، عانيت فيها مناعب جسيمة ، إذ كان مطلوباً منى أن امر على المندوبين فى بلادهم وإقناعهم شخصياً باستحقاقى لثقتهم ، وقد أصبت أثناء الحملة بعرض التيفوئيد فى يونيه سنة ١٩٢٣ ، ولزمت الفراش نحو شهرين ، اشتد بى خطر العرض فى خلالهما ، حتى اذن الله لى بالشفاء . كتب أخى المرحوم أمين بك فى جريدة (الأخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان (شفاه الله) : « لزم الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى المحامى بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض انتابه ويسرنا أن نعلن بأن الأطباء قرروا زوال الخطر عنه وأن صحته أخذت فى التحسن فحمد الله على لطفه فى قضائه وقدره ونسأله الشفاء التام » .

وقامت اللجنة أثناء مرضى بالطواف بدلا عنى فى الدائرة . وفى الحق أن ضمير الشعب لم يتأثر إلى الحد الأقصى من الانقسام الذى حدث سنة ١٩٢١ ، فعلى الرغم من أنى لم اعتمد فى حملتى الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصى أو قوة حزبية ، فإن ما عرفه الناس عنى من ماض وصفوه بالوطنية ، قد أوجد شيئاً من التوازن بينى وبين منافسى مرشح الوفد .

جمعت بصوت واحد

فرت على منافسى بصوت واحد ، إذ نلت ١٧١ صوتاً ونال هو ١٧٠ صوتاً ، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوباً كان هذا الصوت الواحد حديث الناس فى مجالسهم ، وقال الذين شنهوا إعطاء الأصوات أن أحد المندوبين ، وكان متقدماً فى السن ، دخل ليعطى

صوته ، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومى بك مكرم القاضى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عن ينتخبه ، فأجاب على الفور : عبد الرحمن الرافعى ، ثم سكت هنيهة ، وتلعثم قائلاً . بل أريد على عبد الرزاق ، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رايه واعتمد صوته لى ، واخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه إلى العدول ، فاعترف لهم بأنه كان يريد إعطاء صوته لعلى بك عبد الرزاق ، ولكن اسمى جرى على لسانه عفوا ، دون تفكير منه ، ولما فطن إلى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصرح رئيس اللجنة بأنه إنما يقصد انتخاب على عبد الرزاق لأعبد الرحمن الرافعى ، فرفض منه هذا العدول ، وقال إن هذا تلاعب لايجوز وأنه استنفذ حقه فى الانتخاب باعطائه صوته أول مرة .

وتحدث الناس كثيراً عن نجاحى بصوت واحد وقال لى بعض الصوفية إنه صوت الله ، فحمدت لهم هذا التعبير ، وقلت لهم إننى فعلاً كنت ومازلت (ولا أزال) معتمداً على الله .

وقد طعن فى انتخابى أمام مجلس النواب ، واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة فى نصاب الأغلبية ، مدلولها ، وفى قيمة هذا الصوت الذى رجح كفتى فى الميزان ، وكان سبباً لنجاحى ، وكان محور الطعن أن الأغلبية هى نصف الأصوات زائداً واحداً ، وبما أن عدد الأصوات التى اعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠ ١/٢ زائداً واحداً ، وتكون الأغلبية ١٧١ ١/٢ لا ١٧١ ، وأننى على هذا الحساب ينقصنى نصف صوت ، ولكن لجنة الطعن رأيت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة ، وأن الأغلبية فى هذه الحالة تكون بجبر الكسر ، وأقر المجلس وجهه نظر اللجنة ، وقرر رفض الطعن .

نال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد النواب ، وفشل فى الانتخاب أشهر خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته ، وسقط رئيس الوزارة يحيى ابراهيم باشا فى دائرته الانتخابية « منيا القمح » ، وفاز عليه مرشح الوفد ، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات وتجنبها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين فى جميع المناطق ، مما يذكر له بالخير حقاً . إذ كانت هذه الانتخابات نموذجاً للانتخابات الحرة .

* * *

في المعارضة البرلمانية

إن المثالية هي التي جعلتني اختار المعارضة في البرلمان الأول سنة ١٩٢٤ ، فقد شعرت أن من واجبي كنائب أن اتخذ من الحياة النيابية أداة للكفاح الوطني ، وأن تكون استمرارا لكفاحي الماضي ، وهذا يقتضى مني أن أكون على شيء من الاستقلال عن الوزارة القائمة - وزارة سعد - فأؤيدها فيما تحسن ، وانتقدها فيما تخطيء فيه ، وأعبر عن مبادئ وأفكار قد لا تدين بها الأغلبية ، وهذا ما يسمى « المعارضة » ، فاتجاهي إلى المعارضة كان إذن اتجاهها سليما قويا - فيما أظن - ولكنها مع ذلك جلبت على متاعب وعداوات كثيرة ، ظهر أثرها على تعاقب السنين ، بالرغم من اعتراف الجميع أن المعارضة ضرورية للحياة الدستورية . إن هذا كلام يقولونه بأفواههم ، ولكنهم في خاصة نفوسهم لا يطبقون المعارضة ، ويتربصون بها الدوائر ، وينتهزون الفرص للتخلص من المعارضين وإسقاطهم ، وهذا ما حصل لي سنة ١٩٢٦ و ١٩٣٦ و ١٩٥١ .

ساهمت مع لفيف من إخواني وزملائي في وضع التقاليد الصالحة للمعارضة البرلمانية القوية .

تألفت المعارضة في بداية الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٤ من نواب الحزب الوطني ، وكنا في مجلس النواب لا نزيد على أربعة وهم : عبد اللطيف الصوفاني بك . وأنا . والدكتور عبد الحميد سعيد . والأستاذ عبد العزيز الصوفاني . حملنا معا لواء المعارضة ، وكانت غايتنا أن نجعل من الحياة النيابية أداة جهاد في الذود عن حقوق البلاد ، ومجال توجيه للحكومة للأخذ بوسائل الإصلاح في شتى نواحيه ، وإقامة حكم صالح نزيه ، وقد حرصت مع إخواني على أن نسير على مبادئ الحزب الوطني داخل مجلس النواب ، فكنا لا نفتأ نتمسك بالجلء ووحدة وادي النيل ، وننشد أن يشاركنا الجميع في ذلك ، كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة في الإصلاح ، ولم تكن ننظر إلى وزارة سعد كخصم نحاربه ، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب ، تلك الوكالة التي نالتها في ميدان الانتخاب ، فكان موقفنا منها موقف التوجيه الخالص لخير البلاد ، كنا نعصدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، ومنتقدها في رفق ولين فيما كنا نختلف وإياها فيه . ولم يدر بخلدنا أن نخلق لها العقبات - أو نشارك في - المساعي - لإسقاطها ، ولكن - الوفد - لم يقابل هذه

الروح بالتقدير والاعتدال ، بل حنق من موقفنا ، إذ كانت سياسته (ولم تقل) اضطهاد المعارضة والمعارضين ، وخلق ديكتاتورية برلمانية يتمثل فيها الحكم المطلق بشكل يتفق مع ظواهر الدستور دون حقيقته ومعناه .

وأذكر أن أول موقف لى فى المعارضة كان لمناسبة المناقشة فى خطاب العرش (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) الذى القاه سعد زغلول يوم افتتاح البرلمان (١٥ مارس من تلك السنة) ، وكانت جلسة هامة ، حضرها سعد وبقيّة الوزراء ، ورأس الجلسة أحمد مظلوم باشا ، وكان يقدرنى تقديرا خاصا وينظر إلىّ بؤد واحترام ، ويعطينى حقى فى الكلام بارتياح وسهولة ، مما كان ييسر لى مهمة الكلام فى المجلس . كان دورى فى الكلام فى تلك الجلسة يأتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك ، وقد قوطع فى بعض العبارات غير مرة ، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الإفضاء به ، وفى أثناء خطبه همس فى اذنى هارون سليم أبو سحلى (باشا) نائب فرشوط ، وكان صديقا لى ، ويجلس خلفى ، ناصحا لى أن اتنازل عن كلمتى ، لأنه يرى جو المجلس غير موافق للمعارضة ، فلم ألق بالى إلى نصيحته ، وتكلمت معارضا فى دورى ، فألفيت من المجلس إصغاء تاما وحسن استقبال ، على خلاف ما كان يظن هارون بك ، ورأيت مثل ذلك فى كل مرة طلبت فيها الكلام .

وكنا من ناحيتنا نحن المعارضين نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية فى النقاش ، وبذلك وضعنا فى مستهل الحياة البرلمانية تقاليد اذن أنها صارت اسسا صالحة للمعارضة النزيهة ، وقد انضم إلينا فى المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوافدين الذين مالوا إلى اتجاهاتنا ، فبلغت عدتنا عشرين نائبا ، طوى الردى معظمهم ، وبقي منهم ثلاثة أو أربعة ، وجميعهم هم : عبد اللطيف الصوفانى . عبد الحميد سعيد . عبد الرحمن الرفاعى . عبد الحليم العلالى . عبد العزيز الصوفانى . محمد شوقى الخطيب . السيد عبد العزيز خضر . الدكتور محمود عبد الرازق . عبد الجليل أبو سمرة . على على بسيونى . سلطان السعدى . هارون سليم أبو سحلى . على الطحاوى المغازى . أحمد المليحى . محمد الشريعى . خليل أبو رجاب . عبد الله أبو حسين . محمود وهبة القاضى . محمد توفيق إسماعيل .

ومع أن مجلس النواب سنة ١٩٢٤ كان فى الجملة واسع الصدر بإزاء المعارضة ، فالوزارة نفسها - وزارة الوفد - لم تكن على هذا الغرار ، فقد كانت تنظر إلى المعارضين بعين الحقد ، وبدأ ذلك مما اضمره الوفد لنا من المحاربة فى الانتخابات اللاحقة .

الزعيم مصطفى كامل

من كان لى ابا روحيا . وساقى له تلميذا وفيا



وقد قيل على اننى بمواقفى المعارضة كنت اريد إحراج سعد ، ولعمري إن هذا كان ابعد ما يكون عن خاطرى ، فإننى ما قصدت إحراج سعد او وزارته ، بل كنت ارى فى الحياة البرلمانية ميدانا لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال ، فكنت لا افئا أحمل على سياسة العدوان البريطانى فى مختلف المناسبات ، وهى الخطة التى اتبعتها الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان فى يونية ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث

السودان .

لم اكن اقصد إحراج سعد ، ولكن سعدا كان لا يطبق المعارضة ، ويحقيق عليها . لانه لم يكن يريد من النواب إلا مؤيدين له . وقد زاد حنقه على حين بدرت منه كلمة بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عدت عليه خطا سياسيا كبيرا . ذلك انى وجهت سؤالا إلى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التى كان الانجليز يقيمونها فى الجزيرة (بالسودان) ، ولقد اجاب مرقس باشا على سؤالى فى هذه الجلسة إجابة غير مطمئنة . وحصل نقاش بينى وبينه . وكان غرضى التنبيه إلى وجوب درء خطر يهدد مصر من استمرار هذه المشروعات . ومع أن السؤال كما تحدده الأوضاع البرلمانية يجب أن يظل مقصورا بين السائل والمسؤول ، فإن سعدا تدخل فى النقاش وقال موجه الكلام إلى : « هل عنكم تجريدة ؟ » واراد بهذه الكلمة أن يظهر استحالة وقف هذه المشروعات .

وكانت سقطة كبيرة اتخذها خصومه مادة للطعن عليه ، اما انا فلم يزد تعليقى عليها على قولى : « كنا ننتظر أن نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس فى النفوس » ، ولكن الوفديين حملونى مسئولية تلك الكلمة وكانوا يقولون إننى أخرجت سعدا وجعلته يقولها ! وهذا من أغرب ما يسمع فى معرض التجنى . فسؤالى لم يكن موجها إليه ، وهو الذى أقحم نفسه فى موضوع موجه إلى أحد الوزراء ، وكان تدخله مفاجأة لى ، فإذا كان قد أخطأ فى تدخله وفى قوله هذه ، فكيف اتحمل هذا الخطأ ؟

حوادث السودان سنة ١٩٢٤

وصداها في البرلمان

وقعت أزمة سياسية في يونية سنة ١٩٢٤ على اثر منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التي دبرها الانجليز هناك ، فقد منعت سفر هذا الوفد إلى مصر ، ولم تكف بذلك بل اعتقلت بعض أعضائه ، وفي الوقت نفسه أخذت تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطاني .

كان لهذه الأزمة صداها في مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ، وكانت من اهم جلسات البرلمان ، تكلمت فيها ، وتكلم فيها أيضا عبد اللطيف الصوفاني بك ، ومما قلت في كلمتي :

« إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق ، وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان ، إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السوداني ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانجليزية .

« أما الحركة الطبيعية فهي التي عرفناها من التلغراف الوارد على لمجلس من جماعة من رجالات السودان وذوى الراى فيه ينادون بأنهم القوا وفدا يقصد الحضور لمصر لإظهار ولائهم لمصر ولملك البلاد فمعتهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعتهم عن أداء هذه المهمة الوطنية .

« أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الانجليزية ، فقد أوعزت إلى صنائعها وبعض موظفي السودان بعقد اجتماع صوري يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانجليزي ، فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الجوادث التي تقع في السودان الآن إنما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان وعلى حقوق السيادة المصرية ، وإذا قلت السيادة المصرية فلا أرمى إلى الاستعمار والحكم ، وإنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التي يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء .

« فإذا هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التي يدبرها الانجليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هي التي ظهرت في التلغراف الوارد علينا .

« سادتي يجب أن نعلن للعالم أننا أول من يهमे عمران السودان وتقدمه ، وإن التاريخ شاهد على أننا كنا على الدوام عوناً للعمران في السودان ، وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة

العمران في تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنائيات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وإقاموا السود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران في السودان وضخوا في سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم » ، إلى أن قلت : « فاضم صوتي إلى الصوفاني بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية في ابريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانجليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائمها محاكمة الضابط السوداني على عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الانجليز ساعون للقيام بهذه الحركة تظاهر مع جماعة من إخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر ، وأظهروا علنا أن كل هذه الحركات التي يقوم بها الانجليز حركات مصطنعة . ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حدا لهذه المسائل ، أن معالي مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيبا للمحاميين تطوع للدفاع عن على افندي عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلا أنه فوجيء بتلغراف ينبئه بصدر الحكم على الضابط السوداني ، وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعا إذ لا يوجد أى خلاف بيننا ونحن نصرح علنا باننا نؤيد الوزارة كل التأييد في الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها في ذلك كله بكل إخلاص » .

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكلمة قال فيها :
« تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكنني مع ذلك يمكنني أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة في شعوركم بالنسبة للسودان بل تنتظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر .

« والإجراءات التي تتم الآن في السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعي بك على نوعين : الأول : وثائق تكتب واجتماعات تعقد لإظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية ، والثاني : منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور إلى مصر . فاما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلام الامتنان من الحكومة الانجليزية فانا نصرح هنا وفي كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا .

« إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة وحصل التمسك بها فليسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية .

« انا في تصريحى هذا منضم إليكم فيما اعلنتم من ان هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (اصوات : بدون شك) .

« واما فيما يتعلق بالقسم الثانى الا وهو منع السودانيين المخلصين ، وكلهم فيما اظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون فى بقائنا بالسودان كاخوان لهم ، معتقدون ان بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، اقول إن هذه الإجراءات مستنكرة وتعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحا منها واحتجاجنا عليها ، وإنى لمغتبط بان لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان » .

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين ، احدهما منى ، وهذا نصه :
« على اثر التفграф الذى ورد إلى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور إلى مصر للإعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها ، وعلى اثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر » .

والثانى من حسين بك هلال ، وهذا نصه :
« بعد سماع التصريحات الحكيمة التى ابدتها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة الآن فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال » .

فوافق المجلس بالإجماع على الاقتراحين معا .
واصدر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى بجلسته ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤ :

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان

فى مجلس اللوردات

وعلى اثر تصريحات سعد باشا فى مجلس النواب بجلسته ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه ، وصرح اللورد بارمور نائب الحكومة فى هذا المجلس قائلا :

« إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظيمة ، واستطيع ان اقول من غير تردد إن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا ان ينفذ التغيير من غير موافقة البرلمان » .

فظهر من هذا التصريح ان وزارة العمال لا تختلف عن غيرها فى سياستها الاستعمارية فى السودان . وقد رد سعد على هذا التصريح فى مجلس النواب (بجلسته ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها :

« إنى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة اصرح بان الامة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل) ، فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن . تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل ان تحفظ هذا الحق وتصل إلى التمتع به ، وإن كنا فى حياتنا لا نصل إلى ان نتمتع بحقنا فاننا نوصى ابناءنا وذريتنا ان يتمسكوا به ، ولا يفرط فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم ابناءهم ، وابناء ابنائهم ، ولا بد ان يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا ، إن حقوق الامم لا تضع ولا تتأثر بمجرد ان يقول الغاصب إنى اريد ان اتمتع بها دون اصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصى ابناءنا بالتمسك به ، وما دام ابناءنا يفتفون خطواتنا فلا بد ان نتمتع به نحن او هم إن شاء الله تعالى (تصفيق) .

إلى ان قال : « اما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات : « إنها ستكون على اساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وقد صرحت غير مرة باننى استنكر هذا التصريح . استنكرته خارج الحكومة . استنكرته فى البيان الوزارى . استنكرته فى كل مناسبة ، ولا ازال استنكره إلى الآن ، وأقول إنهم وان قالوا إننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فوزارتنا لا تقبل بحال من الاحوال ان نتفاوض على اساس هذا

التصريح ، ولقد سبق أن قلت لكم إنى إذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فإننى لا ادخل فى المفاوضات اصلا ، وأنا عند قولى ، وقلت لكم ايضا إنى إذا لم اصل إلى هذا فإننى اتخلى عن الحكم وأنا مستعد لهذا التخلي (اصوات - أبدا . حاشا) هذا ما عزمتم عليه والرأى لكم (تصفيق متواصل) .

وقد عقبتم على خطبة سعد بخطبة قلت فيها :
« ارى واجبا على أن أبدا كلمتى بتوجيه جليل الشكر والثناء إلى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التى فاه بها اليوم لأنه عبر بهذه التصريحات عن شعور الأمة ، عبر تعبيرا صحيحا عن تمسكها كل التمسك بحقوقها كاملة . سلاتى : نحن فى صراع مع السياسة الانجليزية ، ولسنا منخدعين فى تلك السياسة ولا معتقدين البتة أن هذا الصراع ينتهى فى ساعة أو فى يوم ، وهذا الصراع سيطول وقد يطول طويلا ، ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فإن هذا الصراع لابد أن ينتهى بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق) ، وما التصريحات السياسية التى تلقى فى مجالس النواب إلا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامى المتقاتلون بالقنابل فى ساحة القتال ، فهذه التصريحات التى فاه بها السياسة الانجليزية أخيرا فى مجلس اللوردات إنما هى سهام يقصد منها أن تثبط من عزائمنا ، ولا غرض لرجال السياسة الانجليزية سوى ذلك ، ولقد لجأوا إلى هذه الطريقة فى كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية ، فانكم تذكرون أنه عندما قامت حركتنا فى سنة ١٩١٩ سمعنا فى مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة ، أشد من التصريحات الأخيرة ، ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتقلل من عزيمنا بل تخطيناها وسرنا إلى الامام بعزيمة صادقة ولم نكتثر لها ولم نعبأ بها ، ، إلى أن قلت : « والآن أقول لكم إنه إذا كان الانجليز يعتقدون أننا ضعفاء امامهم فإن لنا قوة معنوية لا تنكر ، وأننا إذا كنا ضعفاء ماديا فنحن اقوياء معنويا ، ولقد برهن التاريخ على أن القوة المعنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها ، ولنذكر جميعا أن المصرى هو مادة العمران فى السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك إذا انقضت الأيدى المصرية عن العمل ، فقد قال لى خبير فى شئون السودان عاد منه أخيرا : إن الانجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الرى فى السودان إذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدى المصرية ، وقد جربوا مرارا أن يستخدموا عمالا صوماليين أو هنودا أو يمانيين أو جنودا فلم يستطيعوا أن يقيموا هذه المشروعات ولا أن يستمروا فى العمل ، والتجأوا أخيرا إلى عمال مصر

وجنود مصر ، ففي يدنا قوة معنوية . فى يدنا أن نعمل عملا سلبيا وهو
الانساعدهم على أن يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانين فى تلك
البلاد ، وفى هذه الحالة لا اظن الانجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية . انا
لا اقول إننا نلجأ إلى طرق العنف والثورة ، ولكن فى يدنا قوة سلبية أمضى
سلاحا من طرق العنف ، وقد تكون هذه القوة هى السر فى تلك الحقيقة
التاريخية التى أجمع عليها المؤرخون وهى « أن وادى النيل مقبرة الفاتحين
من قديم الزمان » (تصفيق) ، وأن هذه القوة هى مصداق الحديث الشريف
« مصر كنانة الله فى أرضه فمن أرادها بسوء قصمه الله » (تصفيق) .

تلاحق المصادات

على أثر إخفاق محادثات سعد - مكدونالد (سبتمبر - أكتوبر سنة ١٩٢٤)
ثم استقالة سعد فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، فاسترداد استقالته ، ثم مقتل
السردار السير لى ستاك باشا فى ١٩ نوفمبر ، فالإنذارات البريطانية ،
فاستقالة سعد نهائيا ، اجتمع مجلسا النواب والشيوخ فى مساء ٢٤ نوفمبر
سنة ١٩٢٤ فى جو مضطرب مكفر ، وأعلن سعد فى كلا المجلسين استقالة
الوزارة واستعداده لتأييد كل وزارة تشغل لمصلحة البلاد ، وقرر مجلس
النواب فى تلك الجلسة الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وعهد
بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة ألهاها المجلس من أربعة أعضاء وهم :
الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك (باشا) والاستاذ مكرم
عبيد (باشا) ، وأنا ، فوضعنا صيغة الاحتجاج ، وأقره المجلس بالإجماع ،
وهذا نصه :

« إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق
الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :
(أولا) تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطننا
واحدا لا يقبل التجزئة (ثانيا) أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكيها
وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى
ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحكم السودان العام ، وبالرغم مما
قدمته الحكومة من الرضوية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقيب الجناة
وتقديمهم إلى العدالة ، فإنه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية
رات أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد
على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة
قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبتها بالبالغة حد الإرهاب فيما يتعلق بالجريمة

نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت إلى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ، والتصريح بزيادة مساحة الاطيان التى تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ ألف فدانا إلى ما لا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، إلى آخر ما جاء فى التبليغات الانجليزية ، ثم نفذت فعلا ما توعدت به وزادت عليه احتلال جمارك الاسكندرية معلنة انه اول التدابير التى تنوى اتخاذها . ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ .

« فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملا العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ويشهد الامم المتعدينة على تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الامم المقدسة ، ويبلغ احتجاجاته برلمانات العالم ، ويرفع الامر إلى مجلس عصبة الامم طالبا إليهم التدخل فى الامر لرفع الحيف عن امة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بيلا . »

واقر المجلس هذا النص بالإجماع :

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى :

انتخابات سنة ١٩٢٥

تألفت وزارة زيور باشا يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وفى ٢٤ ديسمبر استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، وهكذا عدت إلى مأساة الانتخابات ولم يمض عام على مناعبي فى المعركة الاولى ، وكنت أتوقع محاربة الوفد لى فى الانتخابات الجديدة بسبب موافقى فى المعارضة ، فبذلت فى هذه المعركة مجهودا مضنيا لا يقل كثيرا عن مجهودى فى الانتخابات الاولى . وان كان اقصر منها مدى ، وكان مما لجأت إليه هذه المرة ان طبعت كتابا عن (اعمالى فى مجلس النواب) اوردت فيه مجموعة اعمالى نقلا عن المضابط الرسمية واقوال الصحف ، ووزعته مجانا فى جميع بلاد الدائرة ليكون شفيعالى فى إعادة انتخابى ، والمعت فى مقدمته إلى ما سألناه من المحاربة فى الانتخاب . ويطيب لى ان انشر هنا هذه المقدمة

لأنها تمثل صورة من افكارى وتأثيراتى ومناعبى فى الحياة السياسية . قلت :
« هذه مجموعة اعمالى فى مجلس النواب ، انشرها لمناسبة تقدمى
للانتخاب للمرة الثانية فى الدائرة التى شرفتنى بالنيابة عنها فى المرة
الاولى - دائرة مركز المنصورة .

« ان من حق كل دائرة انتخابية ان تطلب من نائبيها ان يقدم لها حسابا عن
اعماله فهانذا اؤدى واجب الأمانة وأقدم حسابا عن اعمالى فى دار النيابة :
« اتقدم للانتخاب بمشيئة الله تعالى هذه المرة لكى اواصل اعمالى فى
مجلس النواب واتم المشروعات التى قدمتها ودافعت عنها وحالت الظروف
بكل اسف دون إنفاذها فى دور الانتخاب الاول . اتقدم للانتخاب لنفس الغرض
الذى تقدمت من اجله فى المرة الاولى ، وهو ان اضع مجهوداتى وقواى
ومعلوماتى تحت تصرف الغاية التى تقصر دونها كل غاية وهى الاستقلال
التام لمصر والسودان ، مجددا العهد ان اخدم الوطن بكل إخلاص ونزاهة
واستقامة بعيدا عن كل مصلحة شخصية او غاية حزبية .

« من اراد ان يحكم لى او على فليقرأ هذه المجموعة ، وليمعن النظر فى كل
سطر من سطورها المنقولة عن المحاضر الرسمية لجلسات مجلس النواب ،
وليقرا ما كتبته الصحف الوفدية تعليقا على اقوالى ، ثم ليحكم بعد ذلك
ضميره وليكن حكم الضمير نافذا لا مرد له . انى ما تقدمت للانتخابات
لمصلحة شخصية ، ولو كنت اؤثر مصلحتى الشخصية لابتعدت عن الحياة
النيابية ، لانى ما جررت منها مغنا ، فضلا عن انها عادت على باضرار يعرفها
الكثيرون ولكنى احتملت هذه الاضرار وانى مستعد لان احتمل مثلها
واضعافها بالصبر والرضا والارتياح لان فى اعتاقنا جميعا امانة الوطن وليس
من صدق الوطنية ان يتردد الإنسان فى احتمال هذه الأمانة . اتقدم
للانتخابات وانا عالم بان قوما قد اعتزموا ان يحاربونى ويلقوا فى طريقى
ما شاعوا من العقبات ، فالى هؤلاء السادة الامجاد اقول لهم : انى لست
حريصا على الانتخابات بمقدار حرصى على الدفاع عن المصلحة الوطنية
وعن الحقيقة والتاريخ .

« فها انذا انشر على الملا صحيفة اعمالى فى مجلس النواب ، فهى حجتى
امام ناخبى الذين شرفونى بثقتهم ، وهى حجتى امام الناس ، امام خصومى
واصدقائى على السواء ، وهى حجتى امام التاريخ . انا لا اذكر فى هذه
المقدمة اعمالى فى المجلس ، وحسبى ان يقرأها المنصفون مدونة فى هذه
المجموعة ، ولا اذكرى نفسى ، ولكن اقول فقط كلمة صغيرة للذين عزموا على
ان يحاربونى فى الانتخابات : ايها السادة . ألم تشكروا فى آخر جلسة من
جلسات البرلمان فى القرار الإجماعى الذى اصدره المجلس باختيارى مع

الاستاذ مكرم عبيد بك لوضع احتجاج المجلس على اعتداءات السياسة الانجليزية بعد حادثة السردار وكان القرار مبنيا على « اختيار اثنين موثوق بهما ثقة تامة بالإجماع » فإذا كنت انا الضعيف موضع هذه الثقة فى اشد الاوقات حرجا فكيف اكون الآن ، ولم يمض شهر على هذه الشهادة الإجماعية ، موضع الطعن والتشهير ؟ ألم تكن هذه الشهادة نتيجة اعمالى فى المجلس ؟ انى اترك لضمائركم تقدير هذا الموقف وانى واثق بانكم ستجيبون غدا أو بعد غد صوت الحق والضمير .

« إنى واثق من حكم الضمائر إذا حكمت ، وإنى مطمئن لأنى اديت واجبى وسيحكم التاريخ ، وسيحكم الله وهو خير الحاكمين .

« إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب »

المنصورة فى ٥ يناير سنة ١٩٢٥ عبد الرحمن الرافعى

وقد رشح الوفد ضدى هذه المرة الأستاذ السعيد محمد سبع (بك - وكيل مدير مصلحة الاملاك الآن ١٩٥١) وفزت عليه بأصوات قليلة ، ولم يكد المجلس الجديد يجتمع يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ حتى حل فى اليوم نفسه ، فصاعت مجهوداتى فى الانتخاب سدى .

وقد عطلت الحياة النيابية بعد هذا الحل نحو ثمانية أشهر ، إلى أن أعادت على اثر اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ ويعقب هذا الاجتماع ائتلاف الأحزاب ثم انعقاد المؤتمر الوطنى ثم انتخابات سنة ١٩٢٦ .



صدمة سنة ١٩٢٦

شهداء الانتخابات

أصبحت في حياتي بصدمات كثيرة لا أريد أن أشغل
القارئ بها . على أن أشد صدمة أصابتنى وقعت لى
سنة ١٩٢٦ .

كانت هذه السنة في مجموعها فوزا للامة ، وقد
تحدثت عن تفاصيل هذا الفوز في الفصل الحادى عشر
من كتابى « فى أعقاب الثورة » ج ١ ، تحت عنوان
(اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية) .
أما بالنسبة لى شخصيا ، فكانت هذه السنة صدمة بل محنة كادت تؤدى
بى لولا أن أعاننى الله عليها بالصبر والثبات .

كانت عودة الحياة الدستورية نتيجة لادعوة المرحوم أمين بك الرفاعى إلى
اجتماع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من شهر نوفمبر
سنة ١٩٢٥ . وقد ساهمت فى نجاح هذه الدعوة بصفتى عضوا فى مجلس
النواب المنحل وشقيقا لصاحب الدعوة ، واجتمع البرلمان قعلا فى فندق
الكونتنتال يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ برياضة سعد ، وكان هذا
الاجتماع أول خطوة نحو استئناف الحياة الدستورية وعودة الوحدة إلى
الصفوف وائتلاف الأحزاب القائمة وقتئذ وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب
الأحرار الدستوريين ، وتم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة على الدخول فى
المعركة الانتخابية التى أسفر عنها انعقاد المؤتمر الوطنى متفاهمة غير
متحاربة ، متعاونة غير متنازعة ، وكان ظنى أن لا أجد العناء الذى وجدته فى
انتخابات سنة ١٩٢٤ ، أو انتخابات سنة ١٩٢٥ ، فأنها فى الحق قد أضنتنى
وأرهقتنى ، وكان من حقى أن أستريح فى معركة سنة ١٩٢٦ ، فإن الائتلاف قد
أراح معظم الأعضاء البارزين من الأحزاب ، حتى فاز أكثرهم بالتركية . وقبل
أن يتم اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه قابلت سعدا فى منزله مع حافظ رمضان
بك (باشا) والدكتور عبد الحميد سعيد ، وعرضنا عليه أن يؤيد الفكرة
ويصدر تعليماته إلى نواب الوفد وشيوخه بحضور الاجتماع ، فتلقى الفكرة
بالارتياح والتحميد ، وأحسن مقابلتنا وتبسط فى الحديث والتفكه معنا ،
وانصرفنا مغتبطين مبتهجين ، ولكن بعد اجتماع البرلمان وتصافى الأحزاب
وتبادل الاجتماعات بينها ، جاء دور توزيع المقاعد ، ففوجئت بأن الوفد

يعارض في ترك دائرة (مركز المنصورة) لى ، واصر على أن تكون من دوائر الوفد ، أى على انتزاعها منى .

الوفد يصر على إقصائى

فحدثت أزمة بين الوفد والحزب الوطنى بسبب هذا الموقف نحوى ، ورأى الحزب أن فى قبول هذا الوضع إذلالا له وخذلانا لعضو بارز من أعضائه انتخب مرتين عن هذه الدائرة وأدى واجبه ورفع صوت مبادئ الحزب فى البرلمان ، وفاتحنى اخوانى فى أن ننقض الائتلاف ما دامت النيات قد بدت غير سليمة إلى هذا الحد ، فلم أوافقهم على اقتراحهم ، وأبيت أن تكون مسالتي سببا لنقض الائتلاف ولما يجف العمد الذى كتبت به وثيقته فى اجتماع الكونتنتال ، ورأيت من إلحاح الدستوريين مساهرة للوفد فى إقصائى عن البرلمان ، ونصحوا أقطاب الحزب الوطنى بالتساهل فى مسالتي .. ولم يكونوا فى حاجة إلى هذه النصيحة ، لأننى أنا نفسى قد نصبتهم بذلك من قبل . على أنه قد ألمنى من الأحرار الدستوريين تهوينهم لشائى إلى هذا الحد ، وقد كنت أحمل عنهم عبء المعارضة فى مجلس النواب الأول ، وكانوا يتخذون من مواقف مادة لحملاتهم على الوفد ، ثم بعد أن وقفنا بينهم وبين الوفد ، خذلونى إرضاء للوفد !

وقد سويت الأزمة تسوية شكلية بأن جعلت دائرة مركز المنصورة من الدوائر التى خصصت للوفد^(١) مع « استثناء » ثلاث دوائر منها فقد اتفق على أنه « يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد فيها » ، ومن هذه الدوائر الثلاث دائرة مركز المنصورة ، وكلمة (يجوز) وعبرة (استثناء) توحيان إلى الذهن أن كلا من هذه الدوائر الثلاث هى أصلا من الدوائر التى خصصت للوفد ولكن (يجوز) للحزب الوطنى منافسة الوفد فيها ، وقد رأيت أن هذه الصيغة تضعف مركزى فى الانتخاب ، لأن أقل ما أواجه به أن هذه الدائرة قد خصصت للوفد باتفاق الأحزاب وقد أجاز للحزب الوطنى منافسته فيها ، فهى بذلك من حق الوفد ومن حق مشرح الوفد ولكن من باب المجاملة أجاز لمشرح الحزب الوطنى مزاحمة مرشح الوفد فيها .

وفهمت من ملايسات هذه الأزمة أن الوفد رغم الائتلاف لم ينس لى مواقفى فى المعارضة فى البرلمان الأول ، فاصر على إقصائى عن دار النيابة ، وتم له

(١) خصص للوفد ١٦ دائرة وللأحرار الدستوريين ٤٥ وللحزب الوطنى ٩ دائرة .

ما أراد ، وقد درست موقفى فى الدائرة مع لفيى من انصارى فيها ، وبحثنا فيما يكون لهذا القرار من اثر فى احتمال نجاحى أو سقوطى فى الانتخاب ، فرجح معظمهم سقوطى ، وبخاصة لأن انتخاب هذه السنة (١٩٢٦) كانت اول انتخابات تجرى على درجة واحدة أى على نظام الانتخاب المباشر ، ومن الصعب إقناع نحو عشرة آلاف ناخب بانى اكفاً وأفضل من مرشح الوفد ' إذ كان لترشيح الوفد فى ذاته أثر كبير فى نفوس الجماهير فى ذلك الحين ، هذا إلى أن قرار الأحزاب المؤتلفة جعل هذه الدائرة من حق مرشح الوفد بصفة أصلية ، وقد ظلت زهاء شهر تقريباً حائراً متردداً بين خوض المعركة أو الانسحاب منها ، إلى أن جاء موعد إقفال باب الترشيح للانتخاب ، وكنت على ترددى إلى آخر لحظة .

وأخيراً رجحت عندى كفة الانسحاب ، عاملاً بالمثل المشهور (بيدى لا بيد عمرو) ، وكان هذا القرار من أشق الأمور على نفسى ، لأن معناه إقصائى عن دار النيابة ، وعن الحياة البرلمانية ، وكم كان ألمى شديداً حين تصورت أن هذا الإقصاء هو المكافأة التى جوزيت بها على حسن قيامى بواجبى فى البرلمان ، بل المكافأة على إخلاصى وخدمائى للبلاد طيلة السنوات التى قضيتها فى الجهاد الخالص لله والوطن ! وفهمت أن المعارضة مكروهة فى بلادنا ، وأن تظاهر السياسيين والحكام بانهم يعتبرونها ضرورية لاستقامة الحياة الدستورية هو كلام فى كلام ، وأنهم يبغون من البرلمان أن يكون أداة تحبيذ وتأييد لجميع تصرفاتهم سواء أكانت على حق أو على باطل ، ومن يعارضهم ولو كان على الحق ، فالويل له مما يصنعون !

تألمت من هذا الوضع ، وزاد فى ألمى أنى لم أجد من يواسينى فى هذه المحنة ، ولا من يعطف على ، إلا قلة من الناس حفظت لهم جميل مواساتهم لى فى تلك الأوقات العصيبة ، ورأيت - وهذا ما لم أكن أتوقعه - شماتة من بعض الناس ، وخاصة من الطبقة الممتازة ، وعلى الأخص ممن لم أسئ إلى أحد منهم قط ، ولست أدرى على وجه التحقيق ما هو سبب هذه الشماتة ، وما سرها ، ولقد عدتها عيباً من عيوب المجتمع ، ومن أهم العوائق فى سبيل تقدم الأمة ونهوضها ، ومن الحق أن أقول إنى رأيت من الطبقات غير المتعلمة وغير الممتازة عكس هذا الشعور ، رأيت منهم شعور التقدير لى والعطف على ، كنت أسمع هذا فى أحاديثهم ، وأقرأه فى نظراتهم . فعجبت كيف يغلب الوفاء وتتجلى الفضائل فى الطبقة غير المتعلمة ، دون الطبقة المثقفة المهذبة ، ومن يومئذ ازدادت إيماناً بالطبقات الجاهلة من الشعب ، إذ رأيت فيها من الخير ما يعوز الطبقات الممتازة وشبه الممتازة .

ورأيت بعض أصدقائي الوفديين لا يقرون ما فعله الوفد معي ، وكانوا يظهرهم لى شعورهم ، إذ يذكرون انى وقفت إلى جانبهم فى أوقات الشدة اناضل عنهم واختصم الاقوياء من أجلهم ، ثم إذا عادت لهم الدولة جازونى على حسن صنيعى معهم جزاء سنمار ، ولكن هكذا الحياة السياسية فى بلادنا ، وربما فى غير بلادنا أيضا ، فيها الخير والشر ، والفضيلة والرذيلة ، والحقد والحسد ، والغدر والجحود ، والدس والالتواء ، والكذب والخداع ، وما إلى ذلك ..

وقد أعرب لى صديق من الوفديين عن شعوره نحوى ، وأخذ يذكرنى بما كان ينصحنى به منذ سطع نجمى (كذا تعبيره) فى البرلمان ، إذ أشار علىّ بانتهاز أى فرصة لانسحب من المعارضة وانضم إلى صفوف الوفد قائلا لى إن مستقبلا باهرا ينتظرنى إذا أنا أقدمت على هذه الخطوة . وعندما كنت أجيبه باننى فى المعارضة لا أهاجم وزارة الوفد ولا أعمل على إخراجها بل انى أسلك فى معارضتى سبيل الاعتدال والهوادة كما ترى منى ، كان يقول لى إن المعارضة فى ذاتها مكروهة فى البلاد التى لم تألف بعد الحرية والنظم الديمقراطية . وكانت تنتهى احاديثنا دائما على غير اتفاق . وعندما ذكرنى بهذه الاحاديث فى سنة ١٩٢٦ لم أزد فى جوابى له عن الشكر ، إذ رأيتنى أوتر السكوت والصمت فى تلك المحنة . وما فائدة الكلام ؟ ومع من كنت أتكم ؟ وهكذا انسحبت من الحياة البرلمانية ، أو بعبارة أوضح أقصيت عنها مرغما سنة ١٩٢٦ . وظللت مبعدا عنها ثلاث عشرة سنة إلى أن عدت إليها عضوا منتخبا لمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٩ . ثم أقصيت عنها مرة أخرى سنة ١٩٥١ .

أثرت تلك المحنة فى صحتى ، ولم يكن هذا ضعفا منى ولا يأسا ، ولكنه رد فعل للآثار النفسية التى لا قبل للإنسان على دفعها ، فالمرء يستطيع أن يصبر ، ويستطيع أن يتجدد ، ولكن هذا لا يمنع من أن يتالم . وما أحق المجاهد بالآلم إذا هو رأى من مواطنيه تنكرا له حيث ينتظر منهم التقدير ، وحربا عليه حيث ينتظر التعضيد والتشجيع ! وظللت أشهرا عدة أعالج هذه الحالة النفسية وألتمس مخرجا من هذا الضيق ، وخاصة عندما تذكرت مصير اخوان لى فى الجهاد برّح بهم الألم فى مثل هذه الظروف ، فاودى بحياتهم ، فأنى على يقين من أن سقوط عبد اللطيف بك المكباتى فى انتخابات سنة ١٩٢٤ ، وعبد اللطيف بك الصوفانى فى انتخابات سنة ١٩٢٥ ، وأحمد بك لطفى فى انتخابات سنة ١٩٢٦ ، كان من الأسباب التى عجلت بوفاتهم فى السنوات التى سقطوا فيها . حقا ان لكل أجل كتاب ، ولكن الأسباب مرتبطة بمسبباتها ، والنتائج مرهونة بمقدماتها .

وقد أوجد الله لي مخرجا من هذه المحنة ، فالهمني أن أشغل نفسي بعمل
استغرق معظم تفكيري وجهودي ، وصرفني وقتنا طويلا عن الحياة
البرلمانية ، وهو تاريخ الحركة القومية .



كيف أرخت الحركة القومية ؟

أحببت التاريخ منذ صباى ، وكنت ولا أزال أراه مدرسة لتقويم أخلاق الشعب والنهوض بتربته السياسية والقومية ، وزاد تعلقى به أنى رأيت فيه على ضوء التجارب وسيلة ناجعة لتثقيف العقول ورفع مستوى الوطنية والوعى القومى فى النفوس ، فلقد تكشفت لى مع الزمن نقائص كثيرة فى مجتمعنا ، وفى أخلاقنا ، وثقافتنا . لمحت على تعاقب الحوادث ضعفا فى مستوانا الوطنى ، ونقصا فى وعينا القومى ، فكرت فى الوسائل لعلاج هذا الضعف وتدارك هذا النقص ، فوجدت أن التاريخ وسيلة تلجأ إليها أرقى الأمم لتربية الأخلاق وتثقيف العقول وغرس روح الوطنية فى النفوس ، ومن هنا جاء تعلقى بالتاريخ ، أردت أن أجعل منه مدرسة للنهوض بالمجتمع ، وجدت أن عقول الشباب والشيوخ لا تتلقى الدعوة الصالحة بحسن القبول ولا تتعرف الحقائق إلا إذا تقدم الوعى القومى وعرف المواطنون أحوال بلادهم على حقيقتها وكيف تطورت فى مختلف مراحلها ، فعلى ضوء التاريخ يكونون أكثر صلاحية لقبول الأفكار السليمة ، وفهم الحقائق فى الشؤون العامة ، وإذا كان القصص وسيلة من وسائل نشر المبادئ الصالحة والأفكار السامية والعواطف النبيلة ، فأجدر بالتاريخ وهو قصة واقعية أن يكون وسيلة للنهوض بالعقول والأفكار ، ونضج القرائح ، والسمو بأخلاق الجيل ، وتوجيه المواطنين إلى المثل العليا فى الحياة القومية .

عنيت من التاريخ أكثر ما عنيت بتاريخنا القومى ، وأقصد به تاريخ مصر كوطن ، وتاريخها كامة لها أهداف عليا تنشدها ، فهو يتناول تاريخها السياسى ، وتاريخها الحربى ، وتاريخها الاقتصادى ، وتاريخها الاجتماعى والثقافى ، وإيقنت أن من واجبنا أن نعلم الشعب بمختلف طبقاته تاريخ بلاده فى هذه النواحي ، وأن نبدا بتعليم أنفسنا ، أى بتعليم الطبقة المثقفة والممتازة بتاريخنا القومى ، لأنى أرى مع الأسف أن هذه الطبقة حتى التى بيدها مصاير البلاد لا يعرف كثير من أفرادها من هذا التاريخ إلا قشورا سطحية لا تصل إلى اللباب ، وهذا النقص هو من أسباب تبلبل الأفكار وارتجال الآراء ، وتأخر الوعى القومى عندنا ، فعلى أن نعلم الشعب تاريخ بلاده ، وبذلك يقدرها حق قدرها ويزداد تعلقا بها ويفهمها حق الفهم فى

ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ولعمري ليس الحاضر في الغالب إلا استمراراً للماضي ، ونتيجة مرتبطة بمقدماتها ، وكذلك شأن المستقبل ، فهو وثيق الصلة بالحاضر والماضي . حقا قد يكون الحاضر خروجاً على الماضي ، وإصلاحاً له ، وأحياناً يكون انقلاباً عليه ، ولكن لابد من فهم هذا الماضي لكي نتعرف نقائصه فنخرج عليها ، ونفتتح عهداً جديداً من النهضة والإصلاح ، وهذا وذاك لا يكون إلا إذا عرفنا تاريخ بلادنا ومبلغ صلته بحاضرها ومستقبلها ، ولا غرو فالشعب كائن حي ، يتطور وينمو ويتسلسل في حياة أجياله ، والأجيال في حياة الأمم كمراحل العمر في حياة الإنسان ، مع هذا الفارق بينهما ، وهو أن الإنسان مصيره إلى زوال ، أما الأمم الجديرة بهذا الاسم فباقية خالدة لا تزول ، تتجدد على الدوام في حياة أجيالها المتعاقبة .

فعلينا نحن الذين أوتينا شيئاً من العلم والمعرفة أن نعلم الشعب تاريخه ، لننشئ فيه وعياً قومياً ، ونغرس فيه روح الوطنية ، لأن الشعب كلما ازداد معرفة بتاريخ بلاده ازداد حباً لها ، وإذا أحبها أخلص لها ، وإذا أخلص المواطنون لبلادهم بذلوا كل ما في مقدورهم لإسعادها ورفع شأنها ، وهذا هو معنى الوطنية ، ومن هنا قالوا إن التاريخ مدرسة للوطنية . كل هذه الخواطر والمعاني كانت تتردد في نفسي ، وتحقّزني إلى أن أؤرخ لهذا الشعب في عصره الحديث ، ولم يكن لدى بادية الأمر برنامج واسع شامل لهذا التاريخ ، بل أردت أن أخير بعض مراحلها فأؤرخها دون أن اتقيد بسلسلة متماسكة الحلقات تضم هذه المراحل .

فكرت منذ عدة سنين سبقت سنة ١٩٢٦ في أن اضع تاريخاً للزعيم مصطفى كامل ، باعتبار أنه باعث الحركة الوطنية الحديثة ، ولكني رايت أن تاريخ مصطفى كامل يستتبع الكلام في مبدأ ظهور الحركة القومية ، والتطورات التي تعاقبت عليها ، فأخذت أدرس الأدوار التي تقدمت عصر مصطفى كامل لأقف عند حد يصح اعتباره مبدأ الحركة القومية . رجعت إلى الثورة العربية ، فإذا بها ترجع أسبابها ومقدماتها إلى الحركة الفكرية والسياسية التي ظهرت في عهد إسماعيل ، وهذه الحركة الأخيرة لم تظهر فجأة ولم تكن الأولى في تاريخ مصر القومي الحديث ، بل هي تطور جديد للروح القومية التي بدأت تظهر في البلاد منذ أواخر القرن الثامن عشر ، فإلى هذا العهد يجب أن نرجع بمبدأ الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، وانتهيت إلى أن أول دور من أدوارها هو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، ومن ثم تطورت الفكرة عندي ، من تاريخ مصطفى كامل ، إلى تاريخ أدوار الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ،

فترامت شقة البحث ، وتشعبت مسالك الدرس ، واستشعرت ضخامة العمل إذا أردت أن أتمه على الوجه الذى أبتغيه ، فارجاته سنة بعد أخرى . وفى سنة ١٩١٤ بدأت أدون مذكرات عن حوادث مصر المعاصرة تكون مادة لى عندما أؤرخ الحركة القومية ، وقد ضببت هذه المذكرات قبيل اعتقالى فى أغسطس سنة ١٩١٥ ، ثم أعيدت إلى بعد الإفراج عنى سنة ١٩١٦ ، وشغلتنى الحوادث بعد ذلك عن تنفيذ فكرتى ، على أنى لم أدر التهيؤ لها واستكمال عناصرها ومراجعتها وأصولها .

وفى سنة ١٩٢٢ أخرجت كتاب (الجمعيات الوطنية) كمقدمة لدراسة الحركة القومية ، ومرت الأيام والسنون والمشروع لا يزال فى حيز التحضير والتفكير ، أتهيب تنفيذه ، خشية عدم إمكاني إخراج حلقاته كلها حلقة بعد أخرى ، وأخذت أؤجل وأسوف ، إلى أن أبعدت عن الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٦ ، وانقطعت صلتى بها ، وأصبحت « عاطلا » من العمل الذى أعددت نفسى له منذ صباى .

فماذا ترانى أفعَل ؟ استسلم للهموم وخيبة الأمل ؟ أم أغير مسلكى فى الحياة وأفهمها على حقيقتها كما يقولون ؟ أم انصرف عن خدمة الشعب ما دام قد خذلنى وصارحنى بأنه لا يريدنى معبرا عن آماله مدافعا عن حقوقه وأهدافه ؟

كل هذه التخيلات لم تقبلها نفسى ، إذ ما ذنب الشعب ؟ ليس هو مسوقا بقلدته وزعمائه وكبرائه وذوى النفوذ فيه ، متأثرا ببعض الحوادث التى تنتابه دون أن تكون له إرادة فى وقوعها ؟ وكثير منها قد تصل فى غفراتها العقول والأفهام ؟

كان لابد لى من عمل يشغلنى ويستأثر بذهنى ، فلا يدع لى مجالا للتفكير فى سواء ، وبذلك تتضاعف فى نفسى صور الحوادث التى همتنى وألمتنى ، ولا يبقى فى ذهنى مجال للبحث فى تغيير مسلكى فى الحياة ونظراتى إليها ، فاعتزمت أن أنقطع - إلى جانب عملى فى المحاماة - لتنفيذ الفكرة التى كانت تعلودنى من سنة إلى أخرى ، وهى تاريخ الحركة القومية لمصر الحديثة . وقد اقتضى منى هذا العمل أن أتفرغ له تفرغا شاملا لأن تاريخ هذه الحركة - منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى اليوم - أمر يكتنفه كثير من الصعوبات ، وخاصة لمن يريد أن يتفهم الحوادث ويتحرى الحقائق فيما يكتب ويدون . وإذا رجعت بالدور الأول من أدوار الحركة القومية إلى المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، فقد اقتضى منى هذا الوضع أن اتعمق فى دراسة حالة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل هذه

الحملة وفى أثنائها ، وأن أجعل الكتاب شاملا لتاريخ مصر القومى الحديث ، منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى اليوم ، مبحوثا ومعرضا على ضوء الحركة القومية ، لأن عقيدتى أن التاريخ الحقيقى للأمم هو تاريخ نهضتنا القومية ، فهى أساس وجودها ، ومبعث تطورها ، وازدادت اعتقادا مع الأيام والأعوام بالتلازم التام بين تاريخ الأمة وتاريخ نهضتها ، ومن هذا التلازم يتألف التاريخ القومى ، والنهضة القومية هى معالم لهذا التاريخ ، وينبوعه الفياض ، وما التاريخ القومى إلا كالمرآة ، تنطبع عليها صور النهضة واطوارها ، وحوادثها وأبطالها ، وتقدمها وتراجعها ، وأفراحها وحزائها ، وآمالها وآلامها .

وقد تشعبت أمامى المراجع التى تبلغ مئات الكتب والمؤلفات والتقارير والمذكرات ، وما إلى ذلك ، فى كل مرحلة ، بل فى كل موضع من مواضع البحث ، وكان لابد لى أن أدرسها كلها ، وهذا يقتضى فوق الجهد والتعباء صبرا وجلدا ، هلى انى أحمد الله على أن وفقنى إلى كليهما .

ظهور الجزء الأول = ١٩٢٩

ظهر الجزء الأول من هذا التاريخ فى أول يناير سنة ١٩٢٩ ، أى اننى سلخت نحو ثلاث سنوات فى إخراجه ، منذ شرعت فى تنفيذ الفكرة ، وعدة سنوات سابقة منذ خالجتنى كامل ابتغى تحقيقه .

بدات فى طبع هذا الجزء يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨ فى مطبعة النهضة لصاحبها المرحوم محمود أفندى حماده بشارع عبد العزيز ، وكان رجلا أميناً مستقيماً ، وكنت أعرفه منذ كان رئيساً لمطبعة جريدة (الأخبار) فى عهد أخى المرحوم أمين بك ، وأنجز طبعه وتغليفه (تجليده) فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٨ .

يشتمل هذا الجزء على دراسة نظام الحكم فى عهد المماليك ، والحالة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد قبل مجيء الحملة الفرنسية ، ثم أسباب هذه الحملة ومقدماتها ووقائعها وأحداثها الأولى ، ووقائع المقاومة الأهلية التى اعترضتها فى مختلف أنحاء البلاد ، من الاسكندرية إلى أسوان ، ونظم الحكم التى أسسها نابليون ، وأثرها فى تطور الحوادث ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد .

الجزء الثاني

وفى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٩ أخرجت الجزء الثانى ، مشتملا على تاريخ مصر القومى من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى جلاء الفرنسيين عن البلاد ، ومن جلاء الفرنسيين إلى ارتقاء محمد على الكبير أريكة مصر يوم ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ ، وجعلت ولايته الحكم ثمرة من ثمرات الحركة القومية ، وأوضحت على ضوء الوقائع أن العامل القومى الذى بدأ يظهر على مسرح الحوادث السياسية خلال الحملة الفرنسية ظل محتفظا بقوته بعد جلاء الفرنسيين ، فلم يستطع الترك ، ولا المماليك ، ولا الانجليز ، أن يهزموه ، أو يقهروه ، أو يبعدوه عن الميدان ، وكان من نتائجها بعد انتهاء الحملة الفرنسية ثورة الشعب على حكم المماليك ، ثم على الوالى التركى ، ثم المناداة بمحمد على واليا مختارا على مصر ، فمصر هى التى خلقت محمد على ، وفى ذلك قلت عن يوم ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ : « هذا هو اليوم المشهود الذى تولى فيه محمد على باشا حكم مصر بإرادة الشعب ، وهو من الأيام التاريخية المعودة فى تاريخ الحركة القومية ، فيه تم انقلاب عظيم فى نظام الحكم ، فيه وضعت مصر لنفسها أساس حريتها واستقلالها ، فيه أعلنت عن حقها فى تقرير مصيرها ، فيه تجلت سلطة الأمة ممثلة فى أشخاص زعمائها وذوى الراى فيها ، تجلت سلطة الأمة فى خلع الوالى الذى لم ترتض حكمه ، وإسناد ولاية الأمر إلى من انتخبه زعماء الشعب ووكلأؤه ، وتلك أول مرة فى تاريخ مصر الحديث يعزل الوالى ويختار بدله بقوة الشعب وإرادته ، فقد كان الولاة يعزلون بقوة الجند وإرادة رؤسائهم من المماليك ، لكن هذه المرة كان الانقلاب شعبيا ، فوقع بإرادة الشعب وبقوة الشعب ، تم انتخاب محمد على للولاية على الرغم من صدور الفرمان السلطانى بإسناد ولاية « جدة » إليه ، وكان معروفا أن الحكومة التركية تؤيد خورشيد باشا وتناصره فى موقفه ، فخلع خورشيد وانتخاب محمد على واليا على مصر فيه معنى الاستقلال عن الحكومة التركية ، ومقاومة تدخلها فى حكم مصر . ويمتاز هذا الانقلاب بأنه لم يكن مقصورا على مجرد انتخاب وكلاء الشعب لولى الأمر ، بل كان مقرونا باشتراطهم أن يرجع إليهم فى شئون الدولة ، فوضعوا بذلك قاعدة الحكم الدستورى فى البلاد . وثمة ميزة أخرى اكتسبت ذلك الانقلاب بهاء وجلالا ، ذلك أنه تم فى دار المحكمة ، فى ساحة القضاء ، فاتخذ معنى الاحتكام إلى العدالة والتسك بالحق ، وهى فكرة جليلة امتازت بها الثورة المصرية ، ولا نظن ثورة أخرى غربية أو شرقية تسامت إلى هذا المعنى البديع ، فالثورة إذا كان قوامها المطالبة بالحق والاحتكام إلى العدل ، كان



الزعيم محمد فريد

يتوسط ثلاثة من تلاميذه سنة ١٩١١ ، وهم من اليمين إلى اليسار
عبد الرحمن الرافعى ، الدكتور منصور رفعت ، الأستاذ أحمد وفيق

أساسها الحق ، ومن ورائه قوة الشعب تسنده وتؤيده ، وما أحوج الثورات والحركات القومية إلى أن تحافظ في كل أدوارها على معاني الحق والعدل والنزاهة ، فأنها بذلك تسلم من الانحدار في مهوى الرذيلة والفساد ، والفوضى والطغيان » .

عصر محمد علي

أصدرت هذا الكتاب في ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، وهو الحلقة الثالثة من هذه المجموعة ، وقد اقتضى منى جهدا أكبر من الجهد الذي بذلته في إخراج الجزئين الأول والثاني من تاريخ الحركة القومية ، لأهمية العصر الذي تولى فيه محمد علي الكبير حكم مصر ، وطول مدته ، وعظم وقائعها ومنشأته ، ونتائج وأثاره الضخمة في حياة مصر السياسية والقومية ، وكانت المراجع فيه أوسع مدى وأكثر عددا من مراجع الحملة الفرنسية ، يضاف إليها الدوريات والوثائق التي لا بد من الرجوع إليها ، وقد جعلت عصر محمد علي دورا من أدوار الحركة القومية ، إذ أن الحركة القومية كما عنيتها وجعلتها أساس البحث والتدوين هي « الجهود التي بذلتها الأمة في سبيل تحرير مصر من النير الأجني وفك قيود الاستبداد عنها وتقرير حقوق الشعب السياسية ، هي التضحيات التي قدمتها والألام التي احتملتها في سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة » ، وقلت تعقيبا على هذه الحقيقة في مقدمة الكتاب « على هذا الاعتبار يجب أن نعد عصر محمد علي صحيفة مجيدة من صحائف الحركة القومية ، ففيه نشأت الدولة المصرية الحديثة ، وفيه تحقق الاستقلال القومي ، وشيدت الدعائم الكفيلة بالقيام به ، فيه تأسس الجيش المصري ، والأسطول المصري ، والثقافة المصرية ، وفيه وضعت أسس النهضة العلمية والاقتصادية في البلاد ، فهو عصر استقلال وحضارة وعمران » .

وقد أبرزت فضل الشعب وفضل محمد علي معا في تحقيق استقلال مصر ونهوضها في مختلف النواحي ، وعنيت بتمجيد روح البذل والتضحية في الجيل الذي عاش في عصره ، وقلت في هذا الصدد « إن استقلال مصر كان ثمرة الحروب التي خاضت غمارها في عصر محمد علي ، تلك الحروب التي بذلت فيها الأمة أرواح عشرات الآلاف من زهرة أبنائها ، من أولئك الأبطال المجهولين الذين جاهدوا واستشهدوا في ميادين القتال ، وسقوا أديم الأرض بدمائهم في ربوع مصر والسودان ، وفي صحارى جزيرة العرب وجبال

كريت والمورة ، وبطاح سورية والأناضول ، وفي قاع اليم بمياه اليونان ،
أو على سواحل مصر والشام ، فلا جرم أن كان الجيل الذى عاش فى عصر
محمد على هو أكثر الأجيال عملا وتضحية فى سبيل تكوين مصر المستقلة ،
فعلى اكتافه وبجهوده وضحاياه قام صرح الاستقلال على الذرى ، وهو الذى
نهض بالأعمال الأولى لحضارة مصر وعمرانها ، فشق الترع ، وأقام القناطر
والجسور ، وشاد المدارس والمعاهد ، وبنى العمار والدواوين والقصور ،
وأنشأ الموانئ ودور الصناعة (الترسانات) ، واستحدث المعامل ، وشيد
القلاع والاستحكامات ، وبذل فى سبيل تلك المنشآت راحته وحياته ، وبكفيه
فضلا فى ميدان التضحية أنه أنشأها وبناها عملا على السخرة ، دون أن
ينال على جهوده أجرا ولا جزاء ولا شكورا ، وإن عشرات الآلاف من بنيه قد
ماتوا تحت أعباء المجهودات المضنية التى احتملوها فى سبيل إتمام تلك
الأعمال المجيدة ، فإذا قارنت بين جهود ذلك الجيل وتضحياته ، وما بذلته
الأجيال المتعاقبة من بعده إلى اليوم ، حكمت من غير تردد أنه أكثر الأجيال
بذلا ومساهمة فى أعباء الجهاد القومى ، وأكثرها تضحية بالنفس والروح
والمال فى سبيل استقلال مصر وعمرانها ، فهو جدير بأن ننحني الأجيال
المصرية احتراما لذكراه ، وتقديرا لفضله ، لأنه عمل لها جميعا ، وبذل راحته
ودمه وحياته ، واحتمل ما احتمل من جهد وحرمان ليعبّد لها الطريق كي تجنى
ثمار جهوده وتضحياته وإلامه . والحقيقة البارزة التى تخلص لك من إمعان
النظر فى تاريخه أن عبقرية محمد على يرجع إليها الفضل الكبير فى تنظيم
ذلك الجهاد واستثماره وتوجيهه إلى خير مصر وعظمتها ، كما أن مواهب الأمة
المصرية ، وحسن استعدادها للتقدم ، وماضيها فى الحياة القومية ، كل
اولئك كان مادة الاستجابة لدعوة محمد على ، ومن جميعها تكوّن الفلك
النورانى لتلك النهضة التى سطعت شمسها فى عصره ، فلو أنه تولى الحكم
فى بلد آخر من بلدان السلطنة العثمانية وقتئذ ، لدفنت فيه عبقريته ،
ولما استطاع أن يشيد ذلك الملك الضخم ، ولا أن ينهض بتلك المشروعات
والأعمال الجليلة ، ولكانت نهايته لا تختلف كثيرا عن خاتمة الباشوات الذين
شقوا عصا الطاعة على السلطنة العثمانية فى أواخر القرن الثامن عشر
وخلال التاسع عشر ، ولكن تأييد الشعب له ، ومناصرته إياه عند اشتداد
الأزمات ، كان لها الفضل الأكبر فى ثبات ملكه وتغلبه على الدسائس والعقبات
التي اعترضته فى طريقه ، وحسبك تبياناً لهذه الحقيقة أن تلقى نظرة على
مباحث هذا الجزء (الكتاب) وأن ترجع إلى الفصول التى أفرديتها للكلام عن
الجيش والأسطول وأعمال العمران ، تجد أن على سواعد المصريين قد قام
ذلك الملك العريض ، ونمت تلك المنشآت العظيمة ، وأن محمد على

لم يستطع إنشاء الجيش النظامي من العناصر غير المصرية التي كانت تتألف منها القوة الحربية في أوائل حكمه ، لما فطرت عليه من التمرد والفوضى ، ولم يوفق إلى تأسيس ذلك الجيش الذي تفخر به مصر في تاريخها الحديث ، إلا بعد أن ألفه من ضميم المصريين .

عصر إسماعيل

في ديسمبر سنة ١٩٣٢ أخرجت كتاب « عصر إسماعيل » ويشتمل على تاريخ مصر القومي في عهد خلفاء محمد علي ، وهو في جزئين ، يحتوي الأول على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل ، ويتضمن الثاني ختام الكلام عن عهد إسماعيل ، وقد اسميت الكتاب (عصر إسماعيل) تخليفا للجزء الأهم في هذه الفترة من تاريخ مصر الحديث .

بدأت بهذا الكتاب أدخل في العصر الذي يشعر فيه من كان في موقفى بشيء من الحرج في الكتابة عنه ، فقد وضعته وأخرجته في الوقت الذي كان المغفور له الملك فؤاد نجل إسماعيل في أوج مجده وسلطانه ، وكنت أعلم مبلغ اهتمامه بتمجيد تاريخ والده ، والتعظيم من شأنه ، وبتوجيهه ومساعداته السخية صدرت عدة مؤلفات ترمى إلى إبراز الجوانب الحسنة من شخصية الخديو إسماعيل ، وأنا أعرف هذه الجوانب الحسنة ، وقد ذكرتها بأسهل في كتابي عنه ، ولكني أيضا أعرف أن لإسماعيل جوانب سيئة ، كان لها أثرها الضار في حياة مصر السياسية والاقتصادية ، ولابد من تدوينها ، وبعد أن فكرت في ذلك مليا وجددتني مدفوعا من تلقاء نفسي إلى أن واجبي كمؤرخ للحركة القومية يقتضى مني أن أدون الحقائق كلها عن الخديو إسماعيل ، وأذكر ما له وما عليه ، وهذا في الواقع هو منهجى في التراجم والشخصيات وأنا بطبعي ميل إلى الاعتدال - ولا أحب التشنيع في ذكر السيئات ، ولكن لا يصح أن أغفلها أو أتجاوز عنها ، لأنى أنشد الحق والإنصاف فيما أقول وأكتب ، وأود أن لا أظلم أحدا ، ولا أرضى لنفسى أيضا . أن أحلبى أحدا بغير الحق ، وقد وضعت لنفسى هذه القاعدة في سلسلة هذه المجموعة ، وأتبعنها قدر ما استطعت في كل حلقة من حلقاتها ، وعلى هذا الأساس وضعت كتاب عصر إسماعيل .

الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي

اخرجت كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي) فى سنة ١٩٣٧ ، وقد اخذ منى جهدا كبيرا فى تأليفه ، إذ لم يكن قد صدر من قبل كتاب مجتمع عن هذه الثورة ، والحديث عنها مبعثر فى شتى المراجع والمجاميع والمذكرات ، والآراء عنها متباينة متضاربة ، وأشرت إلى هذا التضارب فى مقدمة الكتاب ، وقد قضيت نحو أربع سنوات فى تأليفه ، واقتضانى التحرى عن حقائقه أن أرجع إلى المذكرات المخطوطة لعرابى باشا وكانت محفوظة فى دار الكتب ، وإلى كل ما كتبه أو قاله زملاؤه ومعاصروه ممن اشتركوا فى الثورة أو ساهموا فيها أو أدركوا عصرها ، كمحمود باشا فهمى فى كتابه (البحر الزاخر) ، ومذكرات الشيخ محمد عبده ، وما كتبه المستر بلنت ، ورجعت أيضا إلى مضابط مجلس النواب فى الوقائع الرسمية وفى أصولها المحفوظة فى مكتبة البرلمان ، وإلى جميع الصحف والمجلات التى كانت تصدر فى ذلك الحين ، ومحاضر التحقيق ، ومحاضر محاكمة العرابيين وفيها كثير من أقوالهم التى تلقى ضوءا على حوادث ذلك العصر ، هذا عدا المراجع الفرنسية والانجليزية من مؤلفات وصحف ومجلات مصورة وغير مصورة ، مما كان يصدر فى عهد الثورة ، وجملة القول انى عانيت من الجهد فى إخراج هذا الكتاب أكثر مما عانيت فى الجزعين الأول والثانى من تاريخ الحركة القومية ، وعصر محمد على ، إذ كان الموضوع فى كل منها متشعبا ، والطريق فيها غير سهل ولا معبد .

مصر والسودان

فى يونيه سنة ١٩٤٢ - فى إبان الحرب العالمية الأخيرة - نشرت كتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ، أرخت فيه العشر السنوات الأولى للاحتلال ، وهى الفترة التى رسخت فيها اقدام الانجليز فى البلاد ، وخيم اليأس على نفوس الأمة بعد هزيمة الثورة العرابية ، وقد اسميتها فترة الانحلال الوطنى الذى أعقب الاحتلال ، وكان لابد أن أؤرخ هذه الفترة قبل فترة البعث التى جاءت على يد مصطفى كامل

وهذا الكتاب وإن كان يسبق من جهة التحديد الزمنى كتاب (مصطفى كامل) وكتاب (محمد فريد) لكنى أخرجته بعد هذين الكتابين ، إذ رأيتنى قد ابطأت فى إخراجهما لانشغالى بالحلقات الأولى من تاريخ الحركة القومية ، فأثرت أن أوجل إصدار كتاب مصر والسودان حتى انتهى من إخراجهما

مصطفى كامل

ظهر هذا الكتاب فى يناير سنة ١٩٣٩ ، وهو إلى جانب تاريخ الزعيم يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ ، وقد حرصت على أن يكون حلقة من سلسلة التاريخ القومى ، فلم أكتبه كما يكتب التلميذ عن أستاذه فحسب ، بل سلكت فى وضعه المنهج العلمى فى كتابة التاريخ ، وهو المنهج الذى اتبعته فى حلقات هذه المجموعة ، وخصصت فيه عدة فصول عن أحداث مصر السياسية فى تلك الحقبة من الزمن ، بحيث يرجع إليه كل من يريد أن يقف على تاريخها بصرف النظر عن ميوله السياسية ، واحسبني قد أصبت فى اتباع هذا المنهج فى كتابي ، فاني لم أجعل منها دعاية سياسية أو حزبية ، بل قصدت أن تكون مرجعا لمن يريد أن يعرف تاريخ مصر المعاصر ، على أن الروح الوطنية - لا الروح الحزبية - تتمشى فى فصول الكتاب ، وفى غيره من الحلقات ، وهذه الروح قد استلهمتها من دراسة التاريخ ، واعتقد أن هذا هو واجب المؤرخ فى كل أمة ، فالتاريخ ليس مجرد سرد للوقائع وتدوين لحوادث السنين سنة فسنة ، ولو هو اقتصر على ذلك لكان علما جامدا لا أثر له فى توسيع الأفق ذهنى وارتقاء المدارك واستنارة البصائر ، بل التاريخ هو إبراز وتصوير لتطور ذلك الكائن الحى ألا وهو الشعب ، وإطراد نموه ، وتقديمه على تعاقب السنين والأجيال ، فالشعب الذى يريد الحياة يجب أن يعرف ماضيه معرفة تامة لكي يفهم حاضره على ضوء هذا الماضى ، ويستنير بعظاته ودروسه ، ويعرف أمجاده فيحافظ عليها ويرعاها ، ويعرف أيضا أخطاءه وعيوبه وعثراته فيتجنبها ويتلافها ، وقد اغتبطت كثيرا لإظهار كتاب (مصطفى كامل) ، إذ أتيح لى أن اطالع الجيل بتاريخ حقبة هامة من البعث القومى الذى ظهر كرد فعل للاحتلال الأجنبى .

محمد فريد

وفى يولييه سنة ١٩٤١ ظهر كتابي عن (محمد فريد) ويشتمل على تاريخ الزعيم الشهيد ، ثم تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، وقد أبرزت النواحي الوطنية والاقتصادية والاجتماعية فى حياة الزعيم وتضحياته فى سبيل بلاده ، مع تاريخ الحوادث والأحداث التى تعاقبت على مصر فى عهده ، فجاء الكتاب نموذجا للمجاهدين المخلصين الذين تنهض بهم البلاد حقا ، وسجلا شاملا لتاريخ مصر فى تلك السنين .

إن فريدا لم يعرف فضله حق المعرفة في تاريخ الجهاد القومي ، فهو كما قلت في عنوان الكتاب (رمز الإخلاص والتضحية) ، ولكن فضله قد غمر في زحمة التقلبات التي طرأت على الحركة القومية ، ولعل بإخراج هذا الكتاب قد أبرزت بعض هذا الفضل حتى لا تصيح الصورة الرائعة الخالدة لجهاد فريد وإخلاصه وتضحياته .

ثورة سنة ١٩٢٩

وفي ابريل سنة ١٩٤٦ ظهر كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) في جزئين ، وهو من أهم حلقات هذه المجموعة ، وقد قضيت نحو خمس سنوات في تأليفه وإخراجه ، وبذلت في ذلك جهدا كبيرا ، وكان ظني أنني ، وقد عاصرت الثورة وساهمت فيها ، لا أجد من العناء ما بذلته عن الجهود التي لم أدركها ، ولكني على العكس وجدت نفس الصعوبات التي واجهتها في الحلقات الأخرى . لقد درست الثورة أولا من ناحية أسبابها ومقدماتها ، فرجعت بها إلى عدة سنين سبقت نشوبها ، وارجعتها إلى أسباب وعوامل عدة ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، بعضها قريب وبعضها بعيد ، فاقضاني ذلك أن ادرس من جديد حالة البلاد من هذه النواحي ، ودونت نتائج دراستي في الفصلين الأول والثاني من الجزء الأول من تاريخ الثورة .

وبحثت أيضا في توقيت الثورة ، متى ابتدأت ومتى انتهت ؟ أما بدايتها فمعروفة ، فقد شبت في مارس سنة ١٩١٩ على اثر اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه ، ولكن متى وفي أى سنة كانت نهايتها ؟ هنا بحثت طويلا لكي أضع حدا بين تاريخ الثورة وتاريخ في اعقاب الثورة ، فانتهى بي البحث إلى أنها بدأت في مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت حوادثها إلى شهر أغسطس ، وتجددت في أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة ، أما وقائعها السياسية فلم تنقطع ، واستمرت متتابعة إلى شهر ابريل سنة ١٩٢١ ، أى أنها مكثت مشبوبة الاوار نيفا وستين ، هذا في وجهة نظري هو عمر الثورة ، ثم أعقبها انقسام داخلي يختلف وإياها في الحوادث والروح والاتجاهات ، وقد صننت بتاريخ الثورة المجيدة أن ادمج فيه هذا الانقسام ، إذ رايت من الإنصاف لها أن لا يشمل تاريخها ، وجعلته فصلا من كتاب (في اعقاب الثورة المصرية) .

درست وقائع الثورة وحوادثها من مارس سنة ١٩١٩ إلى ابريل سنة ١٩٢١ ، وبالرغم من أن صورها عالقة في ذهني ، فإن بعض هذه الحوادث

استلزم البحث والتمحيض لمعرفة تاريخ وقوعه على وجه التحقيق ، وكانت المراجع قليلة نادرة ، لأن الصحف التي كانت تظهر في أيام الثورة كانت لا تنتشر إلا ما تاذن الرقابة بنشره ، وكانت الرقابة تحذف أهم حوادث الثورة ، والمذكرات التي كنت أدونها في حينها كانت مقتضبة ، إذ كان الظن أن تكون عرضة في كل وقت لضبطها ومصادرتها ، فعلام الجهد في التدوين والإسهاب ؟

وكان مما عنيت به واقتضى مني عناء كبيرا تسجيل توضيحات الشعب وجهاده ، وقد استنفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الكتاب ، وهى الناحية التى هدانى البحث منذ اللحظة الأولى إلى أنها عماد الحركة القومية ، وهذا ما حدا بى إلى البحث والتنقيب عن أشخاص شهداء الثورة ، لكى أسجل أسماءهم ، وهم فى الغالب شهداء مجهولون ، معظمهم من بيئات مجهولة ، ومن غير البيئات التى تنازعت فيما بعد مجد الثورة وثمرتها ، ومن ثم قضيت زمنا طويلا فى البحث عنهم ، ولم يكن من الميسور أن أتعرف أسماءهم وتواريخ استشهادهم ، لأن الصحف لم تكن تنشر أسماءهم ، فرجعت إلى ذويهم وأقاربهم ، وإلى دفاتر الوفيات فى مختلف الجهات ، ومن حسن الحظ أن نسخا منها كانت محفوظة فى دار المحفوظات بالقلعة ، فرجعت إليها ، ومع ذلك فقد وجدت صعوبة كبيرة فى إحصائهم ، إذ لا يذكر فى دفاتر الوفيات أن فلانا استشهد فى الثورة ، ولكن ملابسات الوفاة مضافا إليها معلوماتى الخاصة كانت تعيننى على معرفة أسماء أولئك الشهداء . وثمت صعوبة أخرى ، وهى معرفة أسماء المحكوم عليهم فى محاكمات الثورة . لقد رأيت ضرورة التحدث عن هذه المحاكمات ، وكانت تجرى أمام المحاكم العسكرية البريطانية ، ولم تكن الصحف تنشر عنها إلا النزر اليسير ، وكنت أعرف معظمها ، ولكن لم أكن أعرف أسماء المتهمين والمحكوم عليهم فيها ، فأخذت اتقصى أسماءهم من بعض زملائهم أو ذوى قرباهم ، وراسلت الكثيرين منهم ، فأمدنى البعض بما لديهم من المعلومات ، واعتذر البعض الآخر لعدم عهدها ونسيان أسماء المتهمين فيها ، وما أكثر ما تنسى الحوادث وتنسى الأشخاص فى بلادنا ! وأردت أن الجأ إلى دفاتر مصلحة السجون ، فأنها ولا شك تحوى أسماء المحكوم عليهم فى كل عام ، ونوع الأحكام ، والمدة التى قضاهما كل محكوم عليه فى السجن ، وأسماء من نفذت فيهم أحكام الإعدام ، وبعد أن رخصت لى المصلحة بالاطلاع على هذه الدفاتر - لأنها موجودة فعلا فى محفوظاتها - عادت وتمحلت الأعداء فى رفض إطلاعى عليها ، وكان مما اعتذرت به أن هذه مسألة قانونية يجب استفتاء

اقسام القضايا بما يتبع في شأنها . ولم تصدر اقسام القضايا وقتئذ فتوى بالترخيص لي بالاطلاع على هذه الدفاتر بعد ان علمت غرضي من الاطلاع بحجة اني لا اعد من اصحاب الشأن او ذوى المصلحة في الاطلاع عليها ، فكان وضع تاريخ قومي للبلاد مهمة غير مرغوب فيها .. وقد فهمت ان تكول المصلحة عن اطلاعي على هذه الدفاتر يرجع إلى أنها أرادت مجاملة الانجليز في عدم تيسير مهمتي في التعرف على أسماء من حكمت عليهم المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام معظمها لا يقره عدل ولا إنصاف ، وقد عانيت جهدا كبيرا في تقصي هذه الأحكام ، وعاونني في ذلك بعض كرام المحامين الذين ترافعوا فيها ، واطلعوني على معلوماتهم عنها وأسماء المحكوم عليهم في معظمها ، ودونت المحاكمات والأحكام وأسماء المحكوم عليهم في كافة القضايا العسكرية الهامة .

في أعقاب الثورة المصرية

ثم جاء دور « في أعقاب الثورة المصرية » ، وقد أخرجت الجزء الأول من هذا الكتاب في يولييه سنة ١٩٤٧ ، والثاني في نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، والثالث في أكتوبر سنة ١٩٥١ . والأول يشتمل على تاريخ مصر القومي من إبريل سنة ١٩٢١ إلى من نهاية الثورة إلى أغسطس سنة ١٩٢٧ تاريخ وفاة الزعيم سعد زغلول ، ويشتمل الثاني على تسلسل الحوادث من وفاة سعد إلى وفاة الملك فؤاد في إبريل سنة ١٩٣٦ . والثالث من ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر إلى سنة ١٩٥١ .

لم أجد من العناء في استقراء حوادث هذه الحقبة من الزمن ما عانيته في الحلقات السابقة ، لأن صورها ووقائعها ماثلة أمام عيني ، عالقة بذهني . ولم أكن في حاجة إلى مراجع فيها ، فإن أهم مرجع هو ما وعته ذاكرتي عنها ، وكانت وثائقها حاضرة بين يدي ، إذ كنت أجمعها في حينها ، ولكن العناء الذي صادفته في هذا الكتاب كان عناء معنويا ، فإن الكتابة فيه تمس أشخاصا تربطني ببعضهم صلات الود والصدقة ، أو أكن لهم في نفسى شعور التقدير والرعاية ، فكيف يمكنني أن أكتب عنهم غير ما يودون ؟ لقد عبرت عن هذا الحرج في مقدمة الجزء الأول ثم الجزء الثاني من هذا الكتاب ، وتسألت : هل علي أن اضحى بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمس أولئك الأشخاص ؟ وقلت إن هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ ، ولكن في الدنيا شيء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف . لقد تدبرت في هذا الحرج كثيرا ، وانتهى بي البحث والتفكير إلى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة

التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب ، وكل ما يملك إذا أراد أن يجامل ان يدع « الفترة المرحجة » ويرجى تاريخها إلى حين ، ثم تساءلت : إلى أى أجل يرجئها ؟ ولماذا يرجئها وإذا كان فى مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها ، ففيم إذن يتنحى عن تاريخها ؟ لقد فكرت فى هذا الأمر مليا ، ولم أكنم عن نفسى دقة الموقف وما يلابسه من حرج ، وانتهيت إلى أنه ليس من حقى أن أقف بالكتابة فى تاريخنا القومى عند حد قديم أو حديث ، وما دمت قد حملت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ ، فعلى أن أؤدى الرسالة كاملة قدر ما وسعنى الجهد ، ووصفت المؤرخ بأنه يشبه فى طبيعة رسالته أن يكون قاضيا ، يفصل فى القضايا التاريخية التى يعرض لها ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه ، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل فى الحق أحدا ، ولو كان أقرب الناس إليه ، ولا يتحامل على أحد ، ولو كان أبغضهم إلى نفسه ، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والانصاف ، ويتجنب المجاملة والمحابة فى ما هو بسبيله ، هذا ما توجه إليه قصدى ، واتفقت عليه نيتى « وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » .

كيف قوبلت كتبى ؟

إنى اعترف بأن كتبى لم تقابل فى السنين الأولى مقابلة حسنة ، ولولا ما وهبني الله من الصبر والاحتمال ، لوقفت عند الجزء الأول أو الثانى ، أو على الأكثر عند كتاب (عصر محمد على) الذى كان فى طبعته الأولى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية .

فبالرغم من الجهود المضنية التى بذلتها فى تاريخ الحركة القومية ، وما شهد به أهل الذكر من أن هذه الكتب جمعت بين المنهج العلمى والبحث والروح الوطنية ، وبالرغم من حرصى الشديد على استقراء الحقائق التاريخية الثابتة ، مهما كلفنى ذلك من عناء ، حتى صارت هذه المجموعة والحمد لله مرجعا معتمدا ، بالرغم من كل ذلك فإن هذه الكتب لم تلق الإقبال ، ولا أقول الرواج ، الذى كنت أنتظره .

إن إقبال المثقفين فى بلادنا على القراءة ضعيف جدا . هذه حقيقة بلزمتنا أن نعترف بها ، وهو أقل من إقبال المثقفين فى البلاد الأخرى ، التى فى مستواها الثقافى ، بل إنى أستطيع القول بأن سكان الجنوب من هذا الوادى - واقصد إخواننا السودانيين - أكثر منا إقبالا على القراءة والمطالعة إذا تعلموا وأخذوا بنصيب ولو قليل من الثقافة ، وقد حدثنى غير واحد من

الأصدقاء وغير الأصدقاء أن إقبال المثقفين وأنصاف المثقفين في السودان على قراءة كتبي أكثر منه في مصر ، واهتمامهم باستيعاب محتوياتها أكثر من استيعاب إخوانهم في مصر ، وهم - جزاهم الله خيرا - يتحدثون عن كتبي باكثر مما يتحدث عنها سكان الشمال ، والمج من احاديثهم انهم قراوها واستوعبوا ما تحتويه ، بخلاف ما رايت من المثقفين المصريين .

وأذكر على سبيل المثال اني سمعت من بعض مثقفينا أسئلة تثير الدهشة حقا ، سألني بعضهم : هل أرخت شيئا بعد عصر محمد علي ؟ مع اني كنت قد وصلت إلى ثورة سنة ١٩١٩ ، وسألني البعض الآخر : سمعت أنك قد وضعت كتابا في تاريخ مصر ، فهل هو جزء واحد أو جزآن ؟ مع اني كنت قد أخرجت اثني عشر جزءا منه ، وفهمت من سؤاله أنه لم يقرأ جزءا واحدا منها ، وكثيرا ما يسألونني من قبيل المجاملة : هل تباع كتبك ؟ واين ؟ وما ثمنها ؟ وهذا بالطبع سؤال من لم يقرأ شيئا منها ، أو من يريد أن يقرأها مجانا ..

وسألني بعضهم : هل أرخت عصر إسماعيل ؟ وما اسم الكتاب الذي أرخته فيه واين أجدته ؟ فأجبته على سؤاله ، وبعد عام سألني نفس السؤال ، فأجبته بنفس الجواب ، ثم دفعني حب الاستطلاع أن أسأله بدوري عن سبب اهتمامه بهذا الكتاب بالذات حتى يسألني عنه مرة في كل عام .. فأجبتني أنه يبحث عن تاريخ والده - أو جده لست أدري - في هذا الكتاب ، فدهشت لهذا الجواب ، إذ كنت أتوقع منه أنه يريد أن يطلع على تاريخ مصر في عصر إسماعيل ، لا أن يكون قصارى اهتمامه أن يعرف تاريخ والده ، وجملته القول اني وجدت عدم اكتراث بالقراءة وتوسيع الأفق الذهني بين أغلبية المثقفين عندنا .

لست أدري ما هو السبب في ذلك كله ، ولكن هذه مشاهدات وحقائق لابد لي من الإفضاء بها ، لأنها حالة نفسية يحسن بنا أن نجد لها علاجا . وقد كنت أسائل نفسي أمام الكساد الذي قوبلت به الحلقات الأولى من المجموعة ، واستمراره سنوات طويلة ، كنت أتساءل : ألا تساوى هذه الكتب بعض القصص والروايات التي يقبل عليها الجمهور في بلادنا ؟ أو ليس التاريخ رواية واقعية مشوقة لمن يريد أن يعرف قصة بلاده ووطنه ؟ ألا يستوجب حب هذا الوطن أن يعرف المواطنون قصته ومراحل حياته البعيدة والقريبة ؟ إن من يحب إنسانا ، سواء كان هذا الحب عاغليا أو غراميا ، يود أن يتعرف أخباره وأحواله وماضيه وحاضره ، فهلا يستحق الوطن مثل هذا الشعور ؟

ادع هذا جانباً ، واتحدث عما قوبلت به كتبي في السنوات الأولى من إخراجها .

ظهر الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية فى يناير سنة ١٩٢٩ ، فاستقبلته الصحف استقبالا طيبا ، وكتب عنه بعضها مقالات قيمة ، واكتفى بعضها بكتابات عابرة بمثابة (تسديد للخانات) ، وكان طبعه قد كلفنى مبلغا لا يستهان به ، انفقته من إيرادى من المحاماة ، وكانت طريقتى فى توزيع كتيبى الاولى ان اخترن عندى ما اطبع من كل كتاب ، وتطلب منى المكاتب الكميات التى تريدها لتبيعها للجمهور ، وتدفع لى ثمن هذه الكميات مقدما بعد خصم ٢٥ ٪ من ثمنها ، وبعض المكاتب كان لا يدفع الثمن مقدما بل يؤجله حتى يتم توزيع الكتب ، وقد لاحظت ان طلبات المكاتب قليلة ، والكميات التى تطلبها ضئيلة ، والوارد منها من الثمن هزيل ، وكان يدفع على مرات متقطعة بحيث لا يحس الإنسان بقيمتها - على تفاهتها .

وقد قالوا لى ان وزارة المعارف تقطنى لمكتباتها فى المدارس نسخا من كل كتاب مفيد لتتقيف الطلبة ، وأن على أن أعرض عليها ما يظهر من كتيبى ، فعرضت عليها فعلا كل ما يصدر منها ، فكانت بعد الفحص عن كل كتاب تطلب النزر اليسير منه ، وكان العدد الذى طلبته من الأجزاء الاولى لم يتجاوز ٢٤٠ نسخة من كل كتاب زادت فى الأجزاء اللاحقة إلى ٣٧٥ نسخة ، وكانت تدفع لى منها مخصوما منه كذا فى المائة مما يتم الاتفاق عليه بينها وبين المؤلف ، وهذه كلها مظاهر لتثبيط العزائم .

ومثل هذا التثبيط لا يمكن أن يشجع على التأليف ، بل فيه ما فيه من خذلان للنهضة العلمية ، ولكنى كما أسلفت كنت أؤدى رسالة حملت نفسى إياها ، فعلى الرغم من الكساد الذى صادفه الجزء الأول ثم الذى تلاه ، تابعت إخراج الحلقات التالية ، وكان لى من إيرادى من المحاماة ما عاوننى على سد العجز فى النفقات ، ومعنى ذلك أنه لولا هذا المورد لانصرفت عن متابعة إخراج هذه المجموعة ، مع ضرورتها الثقافية والتاريخية والوطنية

استقبلت الصحافة كل ما أخرجته من الكتب استقبالا حسنا ، وإنى معترف بفضلها على فى هذه الناحية ، وقد نوهت إلى هذا الفضل فى مقدمة الجزء الثانى ، ومن الحق أن لاحظ أن الصحف فيما مضى كانت أكثر عناية منها الآن بالمؤلفات عامة ، فكثيرا ما كانت تنشر الفصول الإضافية عن كتيبى ، وفى أغلب الأحيان كانت تنقل مقدماتها ، والمقدمة كما تعلم هى خير إعلان عن الكتاب ، أما الآن فالصحف تقتصر على كلمة عابرة تنشرها من قبيل « جبر خاطر » للمؤلف الذى قد يقضى السنين فى وضع كتابه ، وما بهذه الطريقة يشجع التأليف وتشجع الحركة الفكرية والعلمية فى البلاد .

وبالرغم من أنى تابعت إصدار الأجزاء الاولى من هذه المجموعة ، بحيث لم يكن ينقضى عام حتى يصدر جزء منها ، ومع أن كل جزء كان يجز القطار

الواقف خلفه من الأجزاء السابقة ، ومع حسن استقبال الصحف لكل جزء منها ، فإن الركود كان حليفها . لقد قيل لى إننى لم أعلن عنها الإعلان الكافى ، واذن اننى لو إنفقت ما إنفقت فى سبيل الإعلان فإن النتيجة ما كانت تتغير كثيرا ، واعتقد أن أهم سبب لهذا الركود هو ضعف الميل إلى القراءة المجدية بين الطبقة المثقفة فى بلادنا ، وقلة اكتراثها بتعرف تاريخ بلادها ، فربما يعرف بعضهم عن تاريخ الأمم الأخرى أكثر مما يعرفون عن تاريخ أمتهم .

انقضت السنوات والأجزاء الأولى بطيئة الحركة ، وإيرادها لا يغطى مصاريفها ، على انى لم ألق بالى كثيرا إلى هذه الناحية ، لأنى عدتها « توضيحية » يجب أن تحملها . السنا نخرج صحفا قد لا تلقى الزواج والانتشار ، ومع ذلك نأثر على إخراجها مع ما يكتنفها من الخسائر حتى نعجز عن إصدارها ؟ وأنا والحمد لله لم أعجز عن متابعة إصدار هذه المجموعة ، فمضيت فى سبيل إخراجها حلقة بعد أخرى .

ولما أخذت فى تأليف كتابى عن (عصر إسماعيل) نصحنى ذلك الصديق المخلص أن أسلك فيه سبيلا جديدا قد يكون أدعى لرواج كتابى ، وقال لى يوما : ها أنت قد أخرجت ثلاثة مجلدات فى تاريخ مصر الحديث ، فأرخت عهد الحملة الفرنسية ، وما بعد الحملة ، وعصر محمد على ، والآن يجىء دور خلفاء محمد على ، وستصل طبعاً إلى عصر إسماعيل ، فبأى روح ستكتب عن الخديو إسماعيل بالذات ؟ فقلت له : إننى ساكتب عنه بنفس الروح التى استلهمتها فى كتابى السابقة واللاحقة ، وسأذكر ما له وما عليه . وكان يعلم أرائى عنه ، فقال لى : لا تكن غيبيا ، ويلزمك أن تراعى الظروف ، ولاحظ أنك ستخرج كتابك عن إسماعيل فى وقت يجلس على عرش مصر ابن إسماعيل (المغفور له الملك فؤاد) ، أفلا تفهم ذلك ؟ إنك تعلم أن الملك يهتم كثيرا بأحياء تاريخ والده ، ويوحى بإخراج كتب عنه فى تمجيده ، وينفق فى سبيل ذلك أموالا كثيرة ، لأن جمع الوثائق ونقلها من مصادرها الأصلية وإخراج الكتب ، كل ذلك يحتاج إلى نفقات طائلة ، ولقد أخبرتنى (وحقا قد أخبرته بذلك) أنه أبدى نحوك شعورا طيبا وثناء على مواقفك فى مجلس النواب الأول ، ولا شك أن وثائق السراى الملكية من أهم المراجع عن عصر إسماعيل بالذات ، لأن جلالة الملك عنى بجمع هذه الوثائق وأمر بتنسيقها وترتيبها ، فأرى أن تتصل بصديقك محمد زكى الأبراشى باشا (ناظر الخاصة الملكية ، وكان بينى وبينه ود قديم متصل) لكى تراجع وثائق السراى الخاصة بعصر إسماعيل ، ولكى يمدوك بالمعلومات التى تطلبها عن حكمه ، ولا شك أنك ستجد من كل ذلك مادة غزيرة لكتابك الذى أراك تضعه الآن [١٩٣١] عن هذا العصر .

ومع ان النصيحة صادرة عن صديق اثق في اخلاصه ، فاني لم اعمل بها ، لانني وجدت انني اذا احكمت الصلة بيني وبين هذه الجهات العليا ، واكثر من التردد على مكتبة القصر الملكي ، فقد لا يكون من الذوق بعد ذلك ان اكتب عن اخطاء إسماعيل - وكان المراد تغطيتها - وقلت لصديقي إنني مع تقديرى لنصحه فان دراستي الخاصة والمراجع التي طالعتها عن عصر إسماعيل كافية لأورخه تاريخا واضحا صحيحا ، اما الوثائق الجديدة فمع أهميتها لا يمكن ان تغير من الخطوط الرئيسية للتاريخ ، انها ولا شك قد تفيد في معرفة بعض التفاصيل والملابسات ، ولكن الحوادث في ذاتها والحقائق الجوهرية التي هي عماد التاريخ تبرز من خلال المراجع العديدة التي درستها عن هذا العصر .

وقد وجد صديقي أن لا فائدة ترجى من إقناعي بنصيحته ، فتركني أمضى في سبيلي .

الوزارة وكتاب عصر إسماعيل

ولما ظهر الكتاب تبين لي عدم الرضا عنه من امتناع وزارة المعارف عام ١٩٣٣ عن أن تقتنى منه النذر اليسير الذي كانت تشتريه لمكتباتها من الأجزاء السابقة ، وأرسلت لي خطابا بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٣٣ تنبئني فيه بأن بالكتاب مأخذ تحول دون-إيداعه مكتبات مدارس الوزارة ، وأرسلت طي خطابها صورة من تقرير ما اسمته (لجنة فحص الكتب التاريخية لمكتبات المدارس) وفيه تعداد لهذه المأخذ المزعومة ، وقوامها اني تحاملت على الخديو إسماعيل وهاك نص الخطاب والتقرير

خطاب الوزارة

« إشارة إلى خطاب عزتكم المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الذي قدمتم معه للوزارة كتابكم « عصر إسماعيل » ، في جزأين للنظر في تقريره أسوة بالأجزاء السابق تقريرها من كتابكم (تاريخ الحركة القومية) نفيد عزتكم أن الوزارة قد فحصت عن كتاب (عصر إسماعيل) فوجدت به من المأخذ ما يحول دون إيداعه مكتبات مدارس الوزارة » .

وارفقت الوزارة بخطابها صورة التقرير الذي قدمته إليها (لجنة فحص الكتب التاريخية لمكتبات المدارس) عن الكتاب وهذا نصه

التقرير

« عملاً بخطاب الوزارة رقم ٩٥٢ بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٣ اطلعنا على هذا الكتاب بجزأيه ، وقد وجدنا به كثيراً من المعلومات والأبحاث النافعة في فترة حكم الخديو إسماعيل ، ولكننا نأخذ على المؤلف أنه شوه الأغراض التي من أجلها عقد إسماعيل قروضه بإجماعها تشويهها شاملاً ، ونظر إلى جميع أعماله في هذا الصدد بمنظار اسود ، والأدلة على ذلك كثيرة نورد منها ما يأتي :

- ١ - أنه أقر مؤلف (تاريخ مصر المالي) على أن « إسماعيل سار سيرة بذخ وإسراف » راجع ص ٣١ جزء ثان .
 - ٢ - ذكر أن القروض التي اقترضها الخديو إسماعيل حتى سنة ١٨٦٦ « ضاعت فيما لا ينفع البلاد لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكان إسماعيل اقترض هذه الديون لكي تتوسع أملاكه وتحقيقاً لأطماع شخصية وإرضاء لحزازات عائلية لا شأن للبلاد فيها » راجع ص ٣٥ جزء ثان .
 - ٣ - ذكر المؤلف في عرض الكلام عن إسماعيل المفتش أنه « قلد مولاه في عيشة البذخ والإسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجواري والحظايا » ص ٣٧ جزء ثان .
 - ٤ - في الكلام عن بعض حفلات الخديو إسماعيل ذكر المؤلف ما يأتي : « فكان الخديو في هذا الموقف شبيهاً ببعض الذوات والأعيان في الاستدانة للإنفاق على إقامة الحفلات والولائم والظهور بمظهر الفخخة والبذخ ، ص ٣٩ جزء ثان .
 - ٥ - قال المؤلف إن إسراف إسماعيل هو ألباعث الأكبر على مأساة القروض .. إن الجانب السيئ من شخصية إسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر في العواقب ، وهو بلا مرأى مضرب الأمثال في هذا الصدد ، فقد كان متلافاً للمال ، وظهر هذا العيب في حياته العامة ، وحياته الخاصة ظهر في بناء قصوره ، وتأثيثها ، وتجميلها ، كما ظهر في حياته الخاصة ، في حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ورحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملذاته » راجع ص ٥٣ جزء ثان .
- لهذه الأسباب لا نوافق على إيداع هذا الكتاب بمكتبات مدارس الوزارة .

وقد انتقد معظم الصحف مسلك الوزارة حيال الكتاب ، وكان أكثرها اعتدالا في النقد صحيفة (البلاغ) فقد كتبت بعدها الصادر في ٢٤ مايو ١٩٣٣ ما يأتى .

« والذى نقوله نحن هو ان وزارة المعارف تدل بذلك على رغبتها فى ان تتحكم فى بحوث المؤرخين بحيث إذا لم يكتبوا التاريخ على هواها اقصتهم من حظيرتها ، وكتاب « عصر إسماعيل » لم يشتمل فقط على هذه المأخذ التى أخذها على إسماعيل بل هو يشتمل على مآثر له يكفى أن يكون منها ما كتبه فى فتحه السودان وفى اهتمامه بإرسال البعثات العلمية إليه ليشهد كل منصف أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى كتب كتابه وهو منساق فيه بما يهديه البحث إلى أنه الحقيقة ، والغريب فى عمل وزارة المعارف هذا أنها تعلم أن فى مكتبات مدارسها كتباً تحتوى على أحكام قاسية على عهد إسماعيل - منها كتاب « مصر الحديثة » للورد كرومر - ومع ذلك لم تفكر فى إقصائها من مكتباتها . »

وبعد انقضاء ثلاث سنوات على هذا التقرير أعادت الوزارة النظر فى كتابى ، وألفت لجنة أخرى لفحصه فنقضت تقرير اللجنة السابقة وطبعت الوزارة منى أن أوافيها بالنزr اليسير منه على غرار الأجزاء السابقة .

بدء الإقبال على كتبى

سنة ١٩٤٣

فى أوائل سنة ١٩٤٣ طلبت من مكتبة « النهضة المصرية » بيانا بعدد ماكنت اخترنته من كتبى وقتئذ ، فلما أطلعتها على هذا البيان أعربت لى عن رغبتها فى شراء هذا المخزون كله دفعة واحدة ، وأن تدفع لى الثمن فوراً مخصوصاً منه نسبة أكثر من النسبة التى كنت أحاسب عليها المكاتب ، فرأيت العرض مغرياً حقاً ، لأن حصيلة الثمن بلغت ١٤٢٨ جنديها صارت بعد خصم أربعين فى المائة (٨٨٣ جنديها) فقبلت الصفقة مغتبطاً ، وأدركت فى هذا اليوم أن كتبى قد لاقت شيئاً من الإقبال الذى كنت أنتظره منذ أكثر من خمس عشرة سنة .

كان ذلك فى خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد عززت هذا الإقبال المفاجئ إلى المكانة التى نالها كتبى التى أصدرتها إلى ذلك الحين عند ذوى العلم والخبرة ، فقد كانوا يتحدثون عنها حديثاً طيباً ، وكان كل كتاب يصدر منها يبعث الحياة فى الكتب السابقة ، أضف إلى ذلك ثناء اساتذة التاريخ على هذه المجموعة فى خلال دروسهم للطلبة ، فأوجد هذا الثناء

دعاية طيبة لها ، وهناك عامل هام له أثره فى هذا الصدد ، وهو تقدم الوعي القومى والثقافى فى الجمهور ، وكان نشوب الحرب العالمية الثانية قد زاد فى تفتح الأذهان لمركز مصر وأهميتها ومصيرها فى هذه الحرب الطاحنة ، وبعث الروح الوطنية فى النفوس ، تلك الروح الملهمة لكل تقدم سياسى أو علمى أو اخلاقى ، فازداد اهتمام الناس بمعرفة تاريخ بلادهم .

واخذت من ذلك الحين أعيد طبع كتيبى ، فظهرت الطبعة الثانية من الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية سنة ١٩٤٤ ، والطبعة الثالثة سنة ١٩٤٨ ، وظهرت الطبعة الثانية من الجزء الثانى سنة ١٩٤٨ أيضا ، والطبعة الثانية من (عصر محمد على) سنة ١٩٤٧ ، والطبعة الثالثة سنة ١٩٥١ ، وأعدت طبع كتاب (عصر إسماعيل) ، و (الثورة العربية) سنة ١٩٤٩ ، و (مصر والسودان) سنة ١٩٤٨ ، و (مصطفى كامل) سنة ١٩٤٥ ، ثم سنة ١٩٥٠ (الطبعة الثالثة) وكتاب (محمد فريد) سنة ١٩٤٨ .

على انه يلزمنى أن اعترف بان التزامى الجانب القومى فى كتيبى قد اضر بها فيما يتعلق برواجها ، وبخاصة كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) و (فى أعقاب الثورة) ، فان الهيئات الحكومية ، ومنها وزارة المعارف ، وزارة الثقافة والتعليم ، قد اعرضت عن تشجيع هذه الكتب ، وليس يخفى أن إقبال الهيئات الحكومية ، وبخاصة وزارة الثقافة والتعليم ، له دخل كبير فى رواج الكتب ، بحيث أستطيع القول أن كتيبى قد لقيت الإقبال ، ولكن لم تثل حظها من الرواج .

حقا ان الجانب القومى كان يجب أن يفتح امامها آفاقا من الرواج ، ولكن ماذا ترانى أقول ؟ ان الشعب الذى وضعت من أجله هذه الكتب قد ضن عليها بالرواج ، وان لم يضمن عليها بالثناء والإعجاب ، وانى شاكر له على كل حال ، إن الناس يتحدثون عن كتيبى ، ويمتدحون الروح الوطنية التى املت على هذه المجموعة ، ويكتفون فى الغالب بهذا التعصيد الأدبى ، وبمثل هذه المعاونة تروج الكتب وتنتشر الأفكار وتعم الثقافة .

ولكن علينا أن نبذر الغرس الصالح فى حقل النهضة القومية دون أن ننائر من بطاء النتائج ، ويجب أن نظل عاملين على رفع معنويات هذا الشعب ، وأن نجعل هذا الهدف منهجا فى كفاحنا وتفكيرنا ، وأقوالنا وأفعالنا ، وإذا لم يصادف ندائنا لدى الشعب الصدى الذى نرجوه ، ولم ينبغ بعد الزرع الذى ننتعهده ، فلنصبر ولا نجزع ، ولنناثر ولا نترجع ، ولا نسام من تعداد الأيام والسنين ، فما قيمة الأيام والسنين فى أعمار الأمم والشعوب ؟

الأمير عمر طوسون

من أبرز أمراء الأسرة العلوية وأنبيهم شانا وأعرقهم وطنية ، المغفور له الأمير عمر طوسون ، كان رحمه الله كبير النفس عظيم الخلق ، عالما واسع الاطلاع محبا للعلم والأدب ، مؤرخا محققا ، حجة في تاريخ مصر الحديث والقديم ، وكان الى جانب علمه وفضله شديد الوطنية ، وتبدو وطنيته من خصومته المستمرة للاحتلال وسياسته ، لا يبالى الجهر بها فى كل مناسبة ، وقد سجلها فى مؤلفاته وبحوثه واحاديثه ومقالاته ، وكان الاحتلال وعماله وصنائعه يعرفون عنه هذه الميول ، وهو من ناحيته يصارحهم بها ، ولا يكتف عنهم شيئا منها ، وقد استهدف من اجل ذلك لغضبهم غير مرة ، وخاصة اثناء الحرب العالمية الاولى ، إذ كان بأوروبا صيف سنة ١٩١٤ ، فلما اراد العودة الى مصر بعد اعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية فى عودته ، وظل وقتا طويلا تحت الملاحظة فى مرسيليا الى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فأذنت له بالعودة الى مصر .

اتصلت به منذ عودته اثناء الحرب العالمية الاولى ، وكنتلقى منه تقديرا كبيرا ، وحينما كان يزور تفتيشه فى « دمية » القريب من المنصورة كنت انتهي هذه الفرصة فأذهب صحبة لفي من إخوانى لزيارته فى قصره الريفى هناك ، فكان يسر كثيرا لهذه الزيارات ، ويفيض فى احاديثه الوطنية التى زادتني تقديرا له ، وكانت زيارتي له فى دمية مما ضاعف صلتى به ، وأعرب لى عن رغبته فى أن أزوره بالاسكندرية كلما ذهب اليها ، وقد بررت بوعدى ، فكنت كلما ذهبت إليها أقبله فى دائرته وألقى منه احتراما وحسن مقابلة يزيداننى تعلقا به وقد لاحظ مرة أنى ذهبت الى الاسكندرية دون أن أقبله ، فأرسل لى من يعرب لى عن ملاحظته فى ذلك ، فشكرت له هذه الملاحظة واعتبرتها تقديرا وتكريما لى ، واعتذرت بأن الوقت الذى قضيته بالاسكندرية فى هذا اليوم لم يسمح لى بهذه المقابلة ، ومن يومئذ حرصت على أن أزوره كلما ذهبت اليها .

وكنت أحظى بإهدائه إياى كتبه القيمة كلها ، وأقابل كل هدية بما تستحقه من الشكر والتكريم .

وكان رحمه الله دقيقا فى تقدير المؤلفات التى كانت تهدى اليه ، ولما بدأت فى إخراج « تاريخ الحركة القومية » أهديته كل كتاب يصدر منها ، وكان يرسل

لى خطابات شكر ، ولاحظت أن عبارات الخطابات بدأت وجيزة ، ثم أخذت تتطور وتطول مما يدل على ازدياد تقديره لى مع الزمن .
أهديته الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ، فجاءنى منه جواب وجيز مؤرخ فى ٢٢ يناير سنة ١٩٢٩ قال فيه .

« حضرة صاحب العزة عبد الرحمن الرافعى بك
نشكر حضرتكم على حضوركم شخصيا لإهدائنا الجزء الأول من كتابكم
« تاريخ الحركة القومية » . وقد قبلناه بمزيد الامتنان وسنقرؤه بامعان النظر
ونضعه فى مكتبتنا تذكرا لكم ، وتقبلوا مزيد سلامنا
عمر طوسون »

ثم أهديته الجزء الثانى فأرسل لى خطابا بحثت عنه كثيرا فى محفوظاتى فلم أعثر عليه لكى أنشره هنا ، ويظهر لى أنه لم يكن خطابا ذا بال ، لأنه لو كان كذلك لنشرته فى الصحف كما نشرت خطابات الأمير عن الكتب التالية .

وأخذ تقديره يزداد كلما ظهر جزء من المجموعة ، فاذا قارنت بين خطابه لى عن الجزء الأول ، وخطابه عن (عصر محمد على) رأيت التدرج واضحا فى هذا الصدد ، قال فى خطابه الأخير :

« حضرة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعى بك
بعد أن أهديتم إلينا الجزء الأول والثانى من كتابكم البارع (تاريخ
الحركة القومية) أصبحنا شغوفين ننتظر بفروغ صبر تنمة هذا المبحث
الجليل ، ونرقب بلهف بزوغ ثالث هذين الكوكبين ، فاذا بيدكم البيضاء
تخرجه لنا من غير سوء أية أخرى .

« وإن الباعث الشريف الذى حدا بكم الى تجشم هذه المشقة البعيدة
الغاية التى صوبتم اليها ساهمكم هو إدراك الغرض الذى وضعتوه نصب
أعينكم ، ولعلكم لا تجدون ثوابا على هذا العمل الصالح أكبر من هذا الذى
تجدونه فى أنفسكم من الارتياح لاتمام هذا الصنيع الخالد الذى خدمتم به
تاريخ الحركة القومية لبلد شغفتم به حبا وعرفتم بصدق الاخلاص له
والتفانى فى خدمته

« وإذا لم يكن للذين أسعدهم الحظ باقتناء مؤلفكم الثمين والانكباب على
قراءته والاستفادة منه من وسيلة الى جزائكم عليه الا الشكر ، فانا أول
الشاكركين . والسلام عليكم ورحمة الله

عمر طوسون »

١٩٣١ / ١ / ١١

وأهديته كتاب (عصر اسماعيل) فجاءنى منه الجواب الآتى :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد الرحمن الراجعي بك .
« تفضلتم فاهديتم إلينا الجزاين الأول والثاني من كتاب « عصر إسماعيل »
وهو الحلقة الثالثة من المؤلف الكبير الذي تعالجونه « سلسلة تاريخ الحركة
القومية » .

« ولقد تصفحنا كثيرا من مباحث هذين السفرين الجديدين واستوعبنا
بعض فصولهما وأبوابهما استيعابا جعلنا نلم بهما إماما ونحيط بهما إجمالا
فالفيئناهما كثلثة الأجزاء السابقة التي تفضلتم فاهديتموها إلينا من قبل
مفرغين في نفس القلب البديع الذي أفرغتموها فيه متصلة حلقاتهما بتلك
السلسلة الذهبية التي تصوغونها صياغة تأخذ بالابصار .

« وقد احتوى هذان السفران على خلاصة ما حدث في عصر إسماعيل
بعبارة سهلة جزلة مع العزو إلى المصادر والمراجع وذكر الوثائق والأسانيد
فجاء بهذا الصنيع مرآة صافية صادقة جلوتها للناظرين فتجلت فيها صورة
هذا العصر الحافل بالحوادث على حقيقتها ، ومن يعرف ما كان يغشى حقائق
التاريخ في هذه الحقبة من الاطلية والبهرج تارة ، والتشويه والمسخ تارة
أخرى ، يعرف قيمة صنيعكم ولا يسعه إلا أن يقدر عملكم حق قدره ويثني
عليكم الثناء المستطاب ، فامضوا قدما في عملكم حتى تتموه على هذا النسق
الجميل .

« والسلام عليكم ورحمة الله

عمر طوسون »

١٩٣٣ / ٢ / ٥

ويبدو أن تقديره لكتاب (الثورة العربية) بلغ حدا كبيرا ، إذ عدّه « أهم
الموضوعات في سلسلة تاريخ الحركة القومية » ، وبعث لي بصدده بخطابين
متعاقبين :

الخطاب الأول

« حضرة الأستاذ الكبير عبد الرحمن بك الراجعي
كان سرورنا عظيما بكتابكم الجديد « الثورة العربية والاحتلال
الانجليزي » الذي تفضلتم بأهدائه إلينا ، وإننا نعد موضوع هذا الكتاب أهم
موضوعات سلسلة تاريخ الحركة القومية ، ولذلك كان سرورنا بظهوره معادلا
لاهتمامنا بموضوعه الخطير ، وسيحدونا هذا الاهتمام بالطبع إلى قراءته
بشغف عظيم .

« ولا شك عندنا أنكم قد تجشمتكم في تأليفه ما تجشمتكم من التعب والنصب
خدمة خالصة منكم للتاريخ والوطن ، فجزاكم الله خيرا ووفقكم إلى اتمام

سلسلة تاريخ الحركة القومية على ما تبثغون من تحقيق واستقصاء وبحث
مستفيض .

« والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمر طوسون ،

١٩٣٧ / ٤ / ٧

الخطاب الثاني

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعي بك
تفضلتم فأهديتم إلينا الجزء الأخير من كتابكم القيم « الحركة القومية »
وقد كتبنا إليكم شاكرين لكم هذه الهدية النفيسة ووعدناكم في كتابنا إليكم
أننا سنقرأ هذا الجزء بشغف عظيم ، والآن بعد أن قرأناه وأنعمنا فيه النظر
فأحسب مدققين لا يسعنا إلا توجيه الثناء المستطاب إلى هذه الهمة الكبيرة
التي أخرجت هذا الكتاب ، فكان من خير الكتب التي أخرجت للناس في
موضوعه ، فإن الثورة العرابية رغم ما كتب فيها منذ حدوثها إلى الآن لم تزل
جوانب منها غامضة ومحتاجة أشد الاحتياج إلى الجلاء ، فجنثتم وسددتم هذا
النقص ، وقد رأينا من حسناتكم في هذا الكتاب أنكم أوردتم فيه كثيرا
مما يذكره المعاصرون الذين شهدوا هذه الثورة ولم يدونوا مشاهداتهم ،
وهذا فضل آخر لكم نذكره مغتبطين مبتهجين ، والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته .

عمر طوسون

١٩٣٧ / ٥ / ١٥

« وجاءني منه الخطاب الآتي عن كتاب (مصر والسودان)

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعي بك
« السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد شرفتمونا بزيارتكم وتسلمنا
من يدكم الكريمة هديتكم النفيسة القيمة « مصر السودان في أوائل عهد
الاحتلال من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ » وهي تقع في جزء لطيف متصل كل
الاتصال بتاريخ مصر القومي الذي الفتموه وأخرجتموه في أجزاء عدة
وتفضلتم فأهديتموها إلينا وشفعتموها بعد باهداء هذا الجزء الذي يبحث
تاريخ هذه الحقبة القصيرة الهامة من تاريخ مصر في أوائل عهد الاحتلال مدة
حكم المغفور له الخديو محمد توفيق باشا .

« ولا شك عندنا - قياسا على الأجزاء السابقة من هذا الكتاب - أنه سيكون
محيطا بجزئيات الجوادث التي وقعت في هذه الفترة ولما بها كل الإلمام
مشفوعا بما يؤيدها من الأسانيد والوثائق ، على غرار مادونتموه في أسفار



شهداء الانتخابات

عبد اللطيف الصوفاني بك
سقط في انتخابات سنة ١٩٢٥
وتوفي في نفس السنة



أحمد لطفي بك
سقط في انتخابات سنة ١٩٢٦
وتوفي في نفس السنة



عبد اللطيف المكياتي بك
سقط في انتخابات سنة ١٩٢٤
وتوفي في نفس السنة

الحركة القومية من التحقيق والتمحيص والبحث فى الاسباب والنتائج ،
شأنكم فيما تخرجونه من قلمكم الفياض البارع .
« فنشكركم على هذه الهدية اجزل الشكر ونثنى على همتمكم اطيب الثناء ،
والامل ان يفسح الله فى عمركم المبارك وان يتسع لكم الوقت لامتداد سلسلة
هذه الحركة القومية حتى هذا العهد الاخير فتكونوا بذلك قد اديتم الى الوطن
العزیز ما ينتظره منكم ويامله فيكم من صادق الجهود وخالد الاعمال ،
واقبلوا مزيد سلامنا مع اطيب تمنياتنا .

٢٨ يونيه سنة ١٩٤٢
عمر طوسون ،

واهديته كتاب (مصطفى كامل) فجاءنى منه الخطاب الآتى :
« حضرة صاحب العزة الأستاذ القدير عبد الرحمن الرافعى بك
« تفضلتم فوصلتم هداياكم العلمية الينا بهدية جديدة قيمة الا وهى
« مصطفى كامل » ذلك السفر الذى يضم بين دفتيه تاريخ هذا الزعيم الوطنى
الذى دوى صوته فى الوادى حقبة طويلة فأيقظ مصر من سبات طويل كانت
تغط فيه غطيطا ولا يدري إلا الله متى تهب من رقدتها الطويلة لولا ان قيض الله
لها هذا الزعيم الفتى الجرىء .

« وبعد فلما نشكركم على هذه الهدية الجليلة ونثنى اطيب الثناء على هذا
الجهد المتواصل الذى خدمتم به التاريخ والبلاد خدمة يقدروا لكم حق قدرها
العارفون بما ينال كل من نصب نفسه للتأليف من عنت ونصب ، فجزاكم الله
عن مصر خيرا ونفع بمؤلفاتكم هذه الأمة ، والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته .

٢٤ / ١ / ١٩٣٩
عمر طوسون ،

ثم اهديته كتاب (محمد فريد) فجاءنى منه الخطاب الآتى :
« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير والمؤرخ المحقق عبد الرحمن
الرافعى بك

« السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فقد اهديتم الينا بشخصكم الكريم
كتابكم الجديد الذى اخرجتموه آية للناس عن الزعيم الثانى المغفور له
« محمد بك فريد ، فجاء بعد ان اخرجتم كتاب الزعيم الاول « مصطفى كامل
باشما » متما للمعدد الفريد ، وكان حريا بفريد بك ، فهو المثل الأعلى فى
الثبات على المبدأ والتضحية بالنفس والمال ، وخير من اخلص لمصر وجاهد
فى سبيلها حق الجهاد حتى النفس الاخير ، رحمه الله واكرم منزله فى عليين .
« ولما لم يتسع لنا الوقت لقراءة هذا الكتاب الضخم فقد تصفحنا بعض
صفحاته ونحن اعرف بفريد واعمال فريد وتضحية فريد ولكننا لم نكن نتوقع

ان تخرجوا كتابه هذا الاخراج البديع وان تضمنوه هذا البيان الفذ الرائع وان يكون تاريخه وهو ملء القلوب والاسماع ملء هذا السفر الكبير الذي جمعتم فيه اطراف حياته من كل نواحيها وأفرغتموه في هذه السلسلة لتصلوا به سلسلتكم الذهبية في تاريخ الحركة القومية ، فما برح الناس منتظرين من قلمكم البارع ان تكملوا هذا العمل النافع وان يوفقكم الله لخير هذا الوطن ونفع أبنائه ، إذ ليس شيء أجدى على مصر من تاريخ حياة بنيتها وما قدموه من عمل صالح كريم تحسن الاسوة به والقذوة فيه ، وآخر شأن ذميم يعافونه وينفرون منه ، ليعرفوا ان الحياة ذكرى ، وان اعمالهم محصية عليهم .

« من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد »
فنشكركم أجزل الشكر ونثنى عليكم ثناء مستطابا انتم خير اهل له
واقبلوا مزيد سلامنا واحترامنا

١٩٤١ / ٨ / ٢١

عمر طوسون «
ولم يتح لى ان اهدى الامير الجليل كتابي عن (ثورة سنة ١٩١٩) ،
(في اعقاب الثورة) فلقد وافته المنية يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٤٤ ، وحزنت
عليه حزنا شديدا ، وكانت فجعية البلاد بوفاته جسيمة ، وخسارتها فيه
لا تعوض ، أسكنه الله فسيح جناته وأثابه بما احسن الى البلاد وأخلص لها
إخلاص المجاهدين الصادقين .

★ ★ ★

سكرتيريتى للحزب الوطنى

سنة ١٩٣٢ - ١٩٤٦

بعد أن عين محمد زكى على بك (باشا) مستشارا بمحكمة الاستئناف فى أواخر سنة ١٩٣٢ ، انتقلت إلى القاهرة وحللت محله فى مكتبه الذى أخلاه منذ تولى القضاء ، وقد شغل مركز سكرتير الحزب الوطنى الذى كان يشغله زكى بك ، فانتخبتنى اللجنة الإدارية بجلستها المنعقدة يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ سكرتيرا للحزب ولم أكن قد عدت إلى الحياة البرلمانية ، إذ لم ألتخب عضوا بمجلس الشيوخ إلا فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ .

توليت إعباء السكرتيرية بقدر ما وسعنى الجهد ، فتجدد النشاط فى الحزب وبرزت توجهياته فى الشئون العامة ، بحيث كنا ننتبج ما يقع من التطورات فنبادر إلى الجهر برأى الحزب فيها وبالساسة التى تقتضيها مصلحة البلاد .

وكان أول بيان نشرته الصحف بتوقيعى بصفتى سكرتيرا للحزب الوطنى فى ٥ يناير سنة ١٩٣٣ متضمنا قرارا من اللجنة الإدارية بتوضيح خطة الحزب حيال الموقف السياسى وقتئذ ، ولا سيما ما كان خاصة بالمساعى التى كانت تبذلها الوزارة القائمة (وزارة إسماعيل صدقى باشا) لعقد معاهدة مع الحكومة البريطانية ، وتضمن قرار اللجنة ما يأتى :

« أولا - المثابرة على العمل لإحياء المفاوضات أو المحادثات التى ترمى إلى عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية قبل الجلاء عن مصر داخل حدودها الطبيعية والتاريخية (أى حدود الوادى) ودعوة الأمة إلى الاستمسك بالاستقلال التام لمصر والسودان .

« ثانيا - دعوة حضرات نواب الحزب الوطنى فى البرلمان إلى تقديم مشروعات قوانين بإلغاء جميع القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية التى وضعتها الوزارة القائمة أو أية وزارة سابقة .

« ثالثا - إعادة النظر فى تكوين اللجان الفرعية فى القطر المصرى التى يتسنى لها بث الدعوة لتحقيق مبادئ الحزب الخاصة بتقرير مصير مصر .

« رابعا - لفت نظر حضرات أعضاء الحزب الوطنى إلى وجوب المحافظة على تقاليد الحزب فى خطبهم وتصريحاتهم ورسائلهم باعتباره حزب

معارضة للحكم القائم ما دام لا يقوم على تحقيق مبادئ الحزب الوطنى بل يعمل على نقيضها .

وابتكرت فكرة زيارة قبر مصطفى كامل وقبر محمد فريد - جماعة فى أيام الأعياد ، بعد أن انقطعت سنين طويلة ، فكنا نذهب إلى الضريحين ونلقى الكلمات الوطنية المناسبة .

وأذكر أن أول مرة ذهبنا فيها جماعة إلى قبرى الزعيمين كانت فى يناير سنة ١٩٣٣ ، وقد ألقيت الكلمة الآتية أمام قبر مصطفى كامل « أى مصطفى !

« أبناؤك الذين تلقوا عنك مبادئ الوطنية الأولى وحافظوا على عهدك السنين الطوال يجيئون اليوم وفى كل فرصة يؤدون واجب الوفاء لك ، ويحيون روحك الكبيرة تحية الأبناء لأبيهم ، والتلاميذ لأستاذهم وإمامهم ، لقد فارقتنا منذ خمس وعشرين سنة ، وذكرك تتجدد فى نفوسنا كل يوم ، منك تعلمنا الوطنية ، وفيك عرفنا الإخلاص والثبات والتضحية والجهاد المنزه عن الأهواء .

« ضحيت يا مصطفى فى سبيل مصر باعز ما تملك ، ضحيت بصحتك وشبابك ، فكم كان الأطباء ينصحون لك أن تبقى على صحتك ولا تحملها ما لا طاقة لها به من الجهاد المضنى ، ولكنك أقرت مصر على صحتك وراحتك ، فذوت زهرة حياتك فى الرابعة والثلاثين من عمرك ! علمتنا يا مصطفى كيف يجب أن نجعل مجد الوطن وعظمته فوق مجد الأفراد واطماعهم فى الحياة .

« اليوم ننأجيك بأننا على عهدك باقون ، وبمبادئك وتعاليمك مستمسكون ، إننا خصوم الاحتلال وسياسته ، خصوم أعوانه وأنصاره ، مستمسكون بمبدأ الجلاء لا نبغى عنه بديلا ، فالجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال التام .

« نحبيك يا مصطفى ونحبي صحتك وأنصارك الذين شاركوك فى الجهاد واتبعوا مبادئك وترسموا خطاك ، نحى فريدا وعليا وأميئا وعبد العزيز وفؤادا ولطفى ووحدى ، وغيرهم وغيرهم ، ممن يرقدون حولك أو على مقربة منك ، نحى أمك الحنون التى تسكن إلى جانبها ، إن لها على الأمة فضل تربيتك التربية الأولى وتنشئتك النشأة الصالحة التى أنبعث منها شعلة الوطنية ، نحى الأقربين من آل بيتك الذين لحقوا بك فى دار البقاء ، نحى المجاهدين من كل حزب وفى كل عهد ، ونرسل تحياتنا إلى أرواح سائر الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فى سبيل مصر ، أولئك الذين غيَّبوا تحت أطباق الثرى ، هنا وهناك ، واجب علينا أن نذكرهم على الدوام ، وأن نعرف فضلهم ونقدس ذكراهم ، فإلى أرواحهم جميعا الفاتحة ! » .

ثم توجهنا إلى قبر المرحوم محمد بك فريد بالسيدة نفيسة . وهناك اجتمعنا حول الضريح والقيت الكلمة الآتية :

« هنا رمز الإخلاص ، هنا التضحية في سبيل الوطن ، هنا مثوى فريد ، هنا الأخلاق والمبادئ ، هنا الجهاد المحفوف بالحرمان والمتاعب ، هنا مغالبة الدهر والصبر على المكار ، هنا رمز الآلام يحتملها القلب العامر بالإيمان ، هنا النبل وكرم المحقق ، يمتزجان بالوطنية والتضحية ، هنا احتمال النفي والحاجة والتشريد بعد العز والثروة والنعيم ، هنا الوطنية الحققة مجسمة فيك يا فريد ! » .

« سلام عليك من قلوب تذكرك فضلك عليها وعلى الوطن ، بالأمس ودعنا شريكك في الحياة ، ودعنا زوجتك النبيلة التي قاسمتك السراء والضراء ، الآن نلتقي بك في دار الخلد ، بعد أن باعد الدهر بينكما السنين الطوال ، في حياتك وبعد مماتك ، فلتؤنسك في وحشتك ، بعد أن حرمت لقاءها في منفك وغربتك ، اليوم تلتقيان بعد طول النوى ، فعليكما وعلى الشهداء السلام ! » .

وفي كلمتي أمام قبر محمد فريد إشارة إلى وفاة زوجته البارة الوفية ، وقد توفيت إلى رحمة الله يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٣ ، وشيعنا جنازتها يوم ٢١ منه ، وشاركنا في تشييعها أقطاب الوفد لمصاهرة الدكتور حيدر الشيشيني للمرحوم فريد بك .

واخذت بوصفي سكرتيرا للحزب الوطني أكتب سنويا المقالات عن ذكرى مصطفى كامل وذكرى محمد فريد وذكريات الحوادث التاريخية الهامة كضرب الإسكندرية واحتلال العاصمة - واتفاقية السودان إلخ .. وإنشانا ناديا فخما للحزب بشارع قصر العينى فى ملتقاه بشارع دار النيابة .



الجبهة الوطنية

١٩٣٥ - ١٩٣٦

جاهدت في ائتلاف سنة ١٩٣٥ كما جاهدت من قبل في ائتلاف سنة ١٩٢٥ ، وقد خرجت من كلا المسعيين بصفقة المغبون ..

كانت البلاد سنة ١٩٣٥ في حاجة ماسة إلى توحيد الصفوف ، فالدستور معطل ، والانجليز يتدخلون في شؤون البلاد ، ويحولون دون تحقيق اهدافها ، والوزارة (وزارة محمد توفيق نسيم باشا) تفر التدخل البريطاني في اهم الشؤون العامة ، والأحزاب السياسية متنازعة متخاذلة .

الغى دستور صدقي باشا في نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ولكن لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ ، وبقيت البلاد من غير دستور زهاء عام ، وصرحت الحكومة البريطانية على لسان المستر هور وزير خارجيتها في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بانها عندما استشيرت من الحكومة المصرية نصحت بان لايعاد دستور سنة ١٩٢٣ ، ولا دستور سنة ١٩٣٠ .

كان لهذا التصريح اثر أليم في النفوس ، وقامت المظاهرات الدامية احتجاجا عليه ، واتجهت الأفكار إلى ضرورة توحيد الصفوف لمواجهة التدخل البريطاني .

كان الحزب الوطني من أول الساعين في توحيد الصفوف وتاليف « الجبهة الوطنية » ،

وقد فكرت مع حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب في أن نخطو خطوة إيجابية لائتلاف الأحزاب ، بأن نقابل زعماءها شخصيا وندعوهم إلى أن يجتمعوا معاً .

فذهبنا نحن الاثنين معاً لمقابلة مصطفى النحاس باشا بداره بمصر الجديدة لنناشده أن يقبل الائتلاف كما قبله سعد سنة ١٩٢٥ .

النحاس يرفض الائتلاف

ذهبنا إليه وقبلناه في داره في الساعة السادسة من مساء الخميس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وعرضنا عليه فكرة توحيد الجهود وضم الصفوف وائتلاف الأحزاب لدرء الأخطار التي تهدد البلاد ، فاجابنا جوابا لايبعث عن الاطمئنان ، إذ قال إنه من أحرص الناس على الوحدة الوطنية ولكن لا بطريق

الائتلاف بين الأحزاب ، فإن الوفد قد جرب هذا الائتلاف مرتين فنقض ، ولا يريد أن يعود إلى هذه التجربة ، بل يقبل أن يحصل تعاون بين الأحزاب بأن يعلن كل حزب مبداه صريحا وهو التمسك بدستور سنة ١٩٢٣ ثم رد اعتداء الانجليز عن الدستور وعن الاستقلال ، فقلت له ان اجتماع الزعماء قد يسهل اعلان الأحزاب جميعا ميثاقا يتفق عليه ، فأجاب بأن لا لزوم للاجتماع ، ويكفى أن يعلن كل حزب هذا المبدأ ليفهم الانجليز أن لاخلاف بيننا ، وتكلم طويلا عن نقض الأحرار الدستوريين للائتلاف الذي عقد سنة ١٩٢٥ ثم سنة ١٩٣١ ، وقال اتنا لا نريد أن نعود إلى سياسة الائتلاف ، وكان كلامه قاطعاً . وعرض عليه حافظ رمضان باشا ارسال وفد إلى عصبة الأمم لعرض القضية المصرية على العصبة والتشهير بالسياسة الانجليزية وقال ان هذه وسيلة عملية للضغط على الانجليز وحملهم على كف عدوانهم ، فأجاب بأنه لايعارض في أن ترسل كل هيئة وفداً عنها ، أما ارسال وفد يمثل الأحزاب فلا يوافق عليه ، و اضاف أنه لا يثق من نتيجة عرض القضية المصرية على عصبة الأمم لأن انجلترا لها السيطرة فيها فلا يضمن أن تحكم لصالحنا ، وانتهت المقابلة في نحو السابعة والنصف وكانت نتيجتها بالنسبة للائتلاف سلبية^(١) . وسألني حافظ باشا بعد المقابلة عن رأيي فيما يحسن أن نعمله بعد ما بدا لنا في مقابلتنا للنحاس باشا من تعذر الائتلاف ، فقلت له يلزمننا أن لا نياس من النجاح ، وعرضت عليه أن ننشر نداء للامة

(١) جاء في المقطع الصادر يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ تحت عنوان (مقابلات عند النحاس باشا)

ما يلي ، في منتصف الساعة الثامنة من مساء أمس قابل دولة مصطفى النحاس باشا في داره بمصر الجديدة حضرتي صاحبي العزة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطني والاستاذ عبد الرحمن الرفاعي بك سكرتير الحزب والمفهوم أن المقابلة خاصة بالدعوة إلى توحيد الصفوف وعلاج العقبات القائمة في سبيل تلك الامنية الوطنية ،

وكتبت الاهرام بعدها الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ تحت عنوان (نجاح المساعي لتأليف جبهة وطنية - بشرى) فصلا طويلا عن نجاح هذه المساعي جاء فيه : « لقد بسطنا للقاء من قبل تفاصيل المساعي التي قام بها رسل الخير في سبيل تقامم جميع الهيئات والأحزاب وذكرنا ما قام به حضرات اصحاب السعادة والعزة أمين يحيى باشا وعبد الرحمن فهمي بك - وهما مستقلان عن الأحزاب - ومحمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطني وعبد الرحمن الرفاعي بك سكرتير الحزب العام ، وهؤلاء ومن أيدوا مساعيهم في الائتلاف بعد ذلك جديرون بالشكر والتقدير ، ولا يفوتنا قبل أن نسرّد تفاصيل ما جرى من المباحثات والاجتماعات أن ننوه أيضا بفضل الشبيبة في تحقيق فكرة الائتلاف ، فقد نادى بها الطلبة من الساعة الأولى ، ودعوا وسعوا إليها ، وجهدهم في هذا جدير بالذكر ، إلى جانب التضحيات الخطيرة التي قاموا بها في سبيل قضية الوطن والتي ستبقى على مر الدهور مخدلة في سجل حركة استقلال مصر . »

بتوقيعه بصفته رئيساً للحزب الوطنى وتوقيعى بصفتى سكرتيرى الحزب
نناشد فيه الهيئات والطوائف فى أن تساهم معنا فى السعى لائتلاف
الأحزاب ، ففعل هذه الحركة تكون بمثابة ضغط على الزعماء ليقبلوا
الائتلاف ، فاستحسن حافظ باشا الفكرة ووضعت صيغة النداء فوافق عليها .
ونشر فى الصحف (الأهرام ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥) وهذا نصه :

نداء إلى الأمة

« سعيانا ولا نزال نسعى إلى توحيد الكلمة وضم الصفوف وائتلاف
الأحزاب ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، وغايتنا أن نتحد الجبهة القومية
وتتغلب الأمة على العدوان المستمر على حقوق مصر . ولئن اعترضتنا فى
الطريق عقبات فإن ذلك لا يثنيانا عن متابعة السعى فيما نحن بسبيله ، فإن
المهمة التى نسعى لها مهمة دقيقة تحتاج إلى مواصلة الجهود فى غير ملل
ولا هوادة .

« وبقيننا أن كل ما يبذل لها من سعى وما تحتاج إليه من وقت ليس عبثاً
ضائعاً فإن اتحاد الجبهة هو الاداة الأولى للكفاح الوطنى وبخاصة فى
الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد الآن ، وليس السبيل إلى نجاح هذه
المهمة الترشق بالسهام واستثارة الضغائن والأحقاد بل نحن أحوج ما نكون
إلى ضبط النفس لكي نستخلص الوحدة القومية من بين الأشواك والعقبات
التي تكتنفها . من أجل ذلك جئنا نناشد الأحزاب أن تتجاوز عما يستثير
غضبها من قوارص الكلم وأن تقابل ذلك بالحلم وسعة الصدر ، لاسيما أن
الفوارق بين الأحزاب لايقام لها وزن بجانب الغاية التى نسعى إليها . ونهيب
بالأمة أن تعاوننا فى تحقيق هذه المهمة ، وأن تشترك عملياً فى نجاحها بأن
تتضافر طوائفها وجماعاتها ونقاباتها وأفرادها على اختلاف مراكزهم
ومشاربهم للأعراب عن إرادتهم فى توحيد جبهة الجهاد .

« ولا ريب عندنا أنه إذا أجمعت الأمة كلمتها وأظهرت إرادتها واضحة
جلية فى ضرورة توحيد الصفوف فإن الأحزاب على الرغم من مظاهر الخلاف
بينها تقدر روعة هذه الإرادة وتنزل على رغبة الأمة التى تنطق باسمها
وتستمد منها سلطانها .

« هذا هو واجب كل وطنى صادق ، وتلك سبيلنا دعونا وندعو إليها »

« فليؤد كل منا واجبه ، وليوجه جهوده إلى تلك الغاية ، والله ولى

التوفيق .

« حافظ رمضان عبد الرحمن الرفاعى »

النحاس يعود فيقبل الائتلاف

استمرت مساعي الطوائف والشخصيات البارزة لتوحيد الصفوف ، إلى أن كان يوم ٩ ديسمبر فكلمنى بالتليفون الاستاذ مكرم عبيد (باشا) سكرتير الوفد المصرى وصاحب الكلمة النافذة فيه وقتئذ ، كما كلم حافظ رمضان باشا وقال لى ابشركم بأن فكرة ائتلاف الأحزاب قد لقيت أخيراً النجاح وانتما مدعوان باكر لحضور اجتماع زعماء الأحزاب بدار دولة مصطفى النحاس باشا بمصر الجديدة لتأليف الجبهة الوطنية الممثلة للأحزاب ، فاعتبطت لهذه البشرى ، وأملت من وراء هذا الاجتماع خيراً كبيراً .

تألفت الجبهة الوطنية فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد المصرى ، والحزب الوطنى ، وحزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الشعب ، وحزب الاتحاد ، أى جميع الأحزاب القائمة فى ذلك الحين ، ومن المستقلين وقد قوبل تأليفها بابتهاج عظيم من الأمة .

وأخذت توالى اجتماعاتها فى شهر ديسمبر ويناير بدار النحاس باشا بمصر الجديدة ، وكان ممثلو الأحزاب فى هذه الاجتماعات هم : مصطفى النحاس ، أحمد ماهر ، مكرم عبيد عن الوفد المصرى ، حافظ رمضان وأنا عن الحزب الوطنى . محمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين . اسماعيل صدقى عن حزب الشعب . حلمى عيسى عن حزب الاتحاد . ثم حمد الباسل ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، عبد الفتاح يحيى عن المستقلين .

ويلاحظ أن الحزب الوطنى ميز عن الأحزاب الأخرى (عدا الوفد) فقد كان له ممثلان فى الجبهة ، فى حين أن لكل حزب آخر ممثلاً واحداً ، وكان هذا التمييز تقديراً لحسن بلائه فى سبيل الائتلاف وجهاده الماضى الطويل .

تألفت الجبهة الوطنية على أساس إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، ثم على أساس آخر انفصل فيه الحزب الوطنى عن الأحزاب الأخرى مع بقاءه فى الجبهة ركناً من أركان الائتلاف وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وانجلترا طبقاً لنصوص المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس - هندرسن فى ربيع سنة ١٩٣٠ .

واختيرت لجنة تحرير لوضع صيغة الكتاب الذى اتفقت الجبهة على رفعه إلى الملك فؤاد بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وقد اجتمعت هذه اللجنة يوم الأربعاء ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بنادى المحامين (بشارع فؤاد وقتئذ) وكانت مؤلفة كما يأتى . مكرم عبيد عن الوفد . وأنا عن الحزب الوطنى . ومحمد حسين هيكل عن حزب الأحرار الدستوريين . وإحمد كامل عن حزب الشعب . وحلمى عيسى عن حزب الاتحاد .

ولما فرغت اللجنة من تحرير الكتاب غقدت اجتماعاً آخر لوضع صيغة الكتاب المزمع رفعه إلى السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) المندوب السامي البريطاني للمفاوضة في عقد المعاهدة ، وقد انفصلت عنها في هذا الاجتماع ولم أشارك فيه تنفيذاً لما اتفقنا عليه في الحزب الوطني من عدم الاشتراك في خطاب الجبهة الخاص بالمفاوضة .

وفي يوم ١٢ ديسمبر وقع رؤساء الأحزاب والمستقلون على كتاب الجبهة إلى الملك ورفع إليه وتسلمه على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي وقتئذ ، وفي ذات اليوم صدر المرسوم الملكي بعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، وجرت الانتخابات العامة لمجلس النواب والشيوخ في مايو سنة ١٩٣٦ .

اقصاني عن الحياة البرلمانية

مرة أخرى

اشرت في مقدمة هذه النشرة إلى اني خرجت من مسعى في ائتلاف سنة ١٩٣٥ كما خرجت من ائتلاف سنة ١٩٢٥ ، بصفقة المغبون ، وهناك تفصيل ما حدث لي سنة ١٩٣٥ .

لما جاء توزيع المقاعد البرلمانية ، وكانت كثيرة لانها شملت مجلس النواب ومجلس الشيوخ كله من منتخبين ومعينين ، كنت العضو الوحيد في الجبهة الوطنية الذي لم ينل مقعداً لافي مجلس النواب ولا في مجلس الشيوخ !! ولم يتركوا لي دائرة أو مقعداً في كليهما ، في حين ان الوفد جامل الأحزاب الأخرى المؤيدة للمفاوضة والمعاهدة في التعيينات لمجلس الشيوخ فخص كل حزب منها بأربعة مقاعد من مقاعد الشيوخ المعيّنين (وكانت كلها شاغرة) ، أما الحزب الوطني فإنه لم يتفضل عليه إلا بمقعد واحد ناله طبعاً رئيس الحزب ، وبذلك اقصيت من الميدان حين جاء توزيع المقاعد . تماماً مثل ما حدث لي سنة ١٩٢٦ ، والتاريخ يعيد نفسه ! .

وكان غرض الوفد من السخاء على الأحزاب الأخرى (على خلاف عادته) بهذه الأربعة المقاعد لكل منها أن يضمن موافقتها له على ابرام المعاهدة التي كانت المفاوضات جارية بشأنها وعدم معارضتها في البرلمان ، لأن الحكومة البريطانية كانت تشترط لعقد المعاهدة أن تتفق عليها الأحزاب كلها (ما عدا الحزب الوطني طبعاً) ، ولعل هذا هو ما جعل الوفد يقصيني عن البرلمان سنة ١٩٣٦ كما اقصاني عنه سنة ١٩٢٦ .

هذا ، ولمناسبة خروجي بصفقة المغبون من مسعى في ائتلاف

سنة ١٩٢٥ وائتلاف سنة ١٩٣٥ ، يحق لى أن أقول إنى مغبون فى قومى ، هذا على الأقل شعورى سنة ١٩٣٦ .

حُرمت طيلة حياتى من معاونة الغير لى ، لم أجد معاونة لى فى أعمالى ومشروعاتى ومنهجى فى الحياة ، لا من المجتمع ، ولا من الحكومات ، ولا من الهيئات ، ولا من الأفراد (إلا قليلا منهم) . كل كفاحى أو معظمه كان يسير بلا سند إلا من معونة الله ، لم أنل من المجتمع ولا من الحكومات أى علامة تقدير لأعمالى ، لا أقول هذا طعناً فى المجتمع ، بل تقريراً للواقع ، وتحديثاً بنعمة الله ، نعمة الصبر ، ويلزمى أن أعترف بأننى ، إلى جانب حرمانى من التقدير ، واجهت عقبات وتنكراً وجوداً من هنا ومن هناك ، وعلام كل هذا ؟ لا أدرى إذا كنت على حق ينتكر له الناس ، أم على باطل يتولى الناس تقويمه ، على كل حال إن اعتقادى اننى على حق واننى كنت مغبوناً فى قومى . قد أكون مخطئاً فى اعتقادى ، ولكنهم يقولون . لكل مجتهد نصيب ، إن أخطأ فله أجر وإذا أصاب فله أجران .

استطيع أن أقول إنى دائن للناس لا مدين لهم ، أنا لا أحاسب المجتمع على ذلك ، بل إنى لمغيبط أن ينتهى بى المطاف أن أكون دائنًا لا مدينًا . اليس من قواعد المثالية أن يضحي الإنسان للمجتمع ؟ فهانذا أؤدى ضريبة التضحية على أوسع نطاق ، فلماذا أغضب ولماذا أحقق ؟ وفى الواقع إن الأمم لا تنهض إلا بمن يضحون من أجلها ، ولكن لا ريب أيضاً أن الأمة التى تبخس المواطنين والمجاهدين أقدارهم تخذل فى نفوس الناس روح الاخلاص فى خدمتها ، لأن الناس ليسوا فى الغالب ملائكة يحتملون هذه المعاملة ، ولعل هذا الخذلان من أهم أسباب تأخر الأمم الشرقية .

معارضى المعاهدة

سنة ١٩٣٦

أحاط الوفد بمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بدعاية واسعة النطاق ، صاحبة الأساليب ، فكثر من رسائل التأييد والتحييد لها ، وأقام الحفلات والمظاهرات ابتهاجاً بها ، وعدها فتحاً مبيناً ، وقال عنها النحاس قولته المشهورة التى اتخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ وهى أنها « وثيقة الشرف والإستقلال » ، واستقبل عند عودته من لندن استقبال الغزاة الفاتحين ! فكان هذا الاستقبال وسيلة من وسائل التضليل والدعاية للمعاهدة التى أقرت الاحتلال الأجنبى فى البلاد وأقرت فصل السودان عملياً عن مصر .

كانت مهمة المعارضة بالنسبة لهذه المعاهدة مهمة شاقة شائكة ، إذ كيف يسمع للمعارضين صوت في هذا الجو الصاخب المملوء بدعايات المغالطة والتمويه ، وبمظاهرة الطبل والزمر ؟

على اننى بعد ان قرأت نصوص المعاهدة ودرستها وفهمتها على وجهها الصحيح ، وجدت انه لا يجوز السكوت على تضليل الامة إلى هذا الحد ، وان علينا أن نجهر برأينا في حقيقة المعاهدة سواء اسمع ام لم يسمع ، ولئن لم يسمع في حينه فلا بد ان ياتى يوم تظهر فيه حقيقته ووجاهته .

فيلبرت بوضع بحث مفصل في مسلوى المعاهدة وإظهارها على حقيقتها ، وجعلت عنوان البحث (استقلال ام حماية) وعرضته على المرحوم انطون بك الجميل (باشا) رئيس تحرير الاهرام لينشره في الاهرام ، وكتبت له جواباً خاصاً بان من حقنا على الاهرام ان تنشر رأينا كمعارضين إلى جانب رأى المروجين والمحبين ، فلم يتردد رحمه الله في الاستجابة الى طلبى ، ونشر رسالتي كاملة في عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، وقد استغرقت أكثر من صحيفتين كاملتين من الاهرام ، فكانت اول صوت للمعارضة ارتفع بالطعن في المعاهدة بعد توقيعها ، وقد بدأتها بقولى : « الآن وقد نشرت نصوص المعاهدة وانقضت فترة كافية لمن ارادوا الابتهاج بها ، يجب على الامة أن تبحثها وتفهمها على حقيقتها ، لأنها لا ترتبط بحقوق الافراد وحدهم ، بل تتعلق بحقوق الوطن ، في حاضره ومستقبله ، ولا تقتصر نتائجها على الجيل الحاضر فحسب بل تتعدى إلى الاجيال المقبلة ، وإذا كانت عقود التصرفات بين الافراد كالبيع والإيجار والرهن وما إلى ذلك لا يبرمها أصحاب الشأن فيها إلا بعد بحثها وتمحيصها وإنعام النظر في شروطها ومحتوياتها ، فأجدر بالعقود التى يرتبط بها مصير امة أن تكون موضع الدرس والعناية من طبقات الامة كافة حتى يتبين اى مصير هي قادمة عليه إذا هي قبلت المعاهدة » .

وقد كان لنشر رسالتي في الاهرام صدى بعيد في الرأى العام ، وانبرى مروجو المعاهدة ومؤيدوها للرد عليها في الاهرام وغير الاهرام ، ولكن لا اظن أنهم استطاعوا ان يزيلوا تأثير ما احتوت عليه من الحجج والادلة المنطقية القوية ، وقد لاقت الرسالة اهتماماً كبيراً حتى اضطرت إلى طبعها على حدة بعد نشرها بالاهرام ، واعيدت طبعها مرتين أى اثنى طبعها ثلاث مرات عدا نشرها في الاهرام ، وكنت اوزعها مجاناً لمن يطلبها ، وقد وقعت بصفتى سكرتيراً للحزب الوطنى ، فكانت معبرة عن رأى الحزب في رفض المعاهدة ، واعلن رئيس الحزب وأعضاؤه البارزون بحوثهم وأراءهم وكلها متفقة على رفض المعاهدة .

عودتى إلى الحياة البرلمانية

١٩٣٩ - ١٩٥١

إن القدر وحده هو الذى أعادنى إلى الحياة البرلمانية سنة ١٩٣٩ بعد أن أقصتني عنها الحزبية الوفدية نفياً وثلاث عشرة سنة .
فى سبتمبر من تلك السنة توفى المرحوم محمد الشناوى بك عضو مجلس الشيوخ عن دائرة كفر بدوى بمديرية الدقهلية^(١) ، وهى تضم بلاداً من مركز المنصورة ومركز فارسكور وتمتد إلى شطوط دمياط ، وأهل هذه البلاد يعرفوننى حق المعرفة ، ويذكرون موافقى فى مجلس النواب الأول والذى يليه ، وكثيرون منهم كانوا يتوقون إلى أن أعود إلى الحياة البرلمانية سواء فى مجلس النواب أو فى مجلس الشيوخ ، وكان الوفد قد قرر عدم الترشيح للمراكز التى تخلو وقتئذ فى البرلمان بحجة تدخل الحكومة فى انتخابات سنة ١٩٣٨ ، وهذا القرار لم يكن له مدى زمنى معلوم ، وعلى اننى قد أعربت لآخوة الشناوى بك عن رغبتى فى ترشيح نفسى لهذه الدائرة وسألته هل أحد منهم يرغب فى الترشيح لها ، فأجابونى بالسلب ، فاستخرت الله واعتزمت ترشيح نفسى لهذه الدائرة ، وقدمت أوراق ترشيحى بمديرية الدقهلية يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، ولكن سرعان ما ظهر لى منافس من حزب الأحرار الدستوريين الذين كانوا أصحاب الغالبية فى انتخابات سنة ١٩٣٨ ، وأعرب عن رغبته فى ترشيح نفسه ، وأيده حزبه فى ذلك ، ومن حين الحظ أن حزبه كان قد ترك الحكم قبيل ذلك إذ استقال محمد محمود باشا أو طلب إليه أن يستقيل فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وتولى الوزارة على ماهر باشا ولم يشترك فيها حزب الأحرار الدستوريين ، على أنهم بوصف كونهم أصحاب الغالبية فى مجلس النواب كان لهم صوت مسموع فى الحكومة ، وقد أرادوا أن يرشحوا واحداً منهم لهذه الدائرة التى خلت ، ليزيدوا من عدد ممثليهم فى مجلس الشيوخ .

ولكن أعيان المنطقة وقفوا بجانبى موقفاً مشرفاً كان له أثره فى نجاحى بالتركية ، ذلك أنهم صارحوا عبد الجليل أبو سمرة باشا بأنهم مع صداقتهم له ولعائلة أبو سمرة (عائلة المرشح الدستورى) وعائلة أبو سمرة فإنهم لا يمكن أن يؤثروا مرشح الأحرار الدستوريين على ولاد أنهم سيكونون فى

(١) كان اسمها من قبل دائرة فارسكور وعُدل إلى كفر بدوى سنة ١٩٣٨ ، ثم عاد اسمها القديم

(دائرة فارسكور) سنة ١٩٤٩

صفي إذا حصلت المزاخمة بيننا ، فاستجاب عبد الجليل باشا إلى نداءهم ، وارتضى أن يقنع قريبه بتنازله عن التقدم للترشيح ، ولم يرض هذا الموقف زعماء الحزب في مصر ، ولا موا عبد الجليل باشا على تسببه في خسارة الدائرة وتضييعها على حزبهم ، فاعتذر بأن أقرباءه واصدقائه في المنطقة أصروا على خذلان مرشحهم إذا هو تقدم ضدى ، فسكتوا على مضض ، ومن ثم لم يتقدم ضدى أى مرشح آخر وانتهت العشرة الأيام المحددة للترشيح بسلام ، وبذلك صرت عضواً فى مجلس الشيوخ منذ الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ .

ومن الحق فى هذا المقام أن أنوه بفضل على ماهر باشا فى نجاحي ، فإنه رجب بترشيحي ترحيباً حاراً ، وكان وقتئذ رئيساً للوزارة ، فكان لترحيبه صداه فى رجال الإدارة ، كما كان له اثره فى تسهيل انسحاب مزاحمي الدستورى ، إذ قطع الأمل من مساعدة الإدارة له .

عدت إذن إلى الحياة البرلمانية وانتظمت فى صفوف المعارضين ، وكان الوفد يومئذ فى المعارضة يشغل مقاعدها فى مجلس الشيوخ ، وكان له عدد وافر فيها ، بخلاف مجلس النواب ، وقد تضامنت معهم (عن عقيدة) فى المعارضة ، وفى خطبتي الأولى التى ألقيتها فى المجلس بجلسته ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ لمناسبة الرد على خطاب العرش نوهت إلى أنهم فيما مضى (سنة ١٩٢٤) كانوا لا ينظرون بعين الارتياح إلى مواقفنا كمعارضين ، وها قد دارت الأيام فجمعتنا صفوف المعارضة ، وكانت خطبتي تحمل فى طياتها معنى عتابهم على محاربتهم لى فى الماضى ، قلت فى هذا الصدد ما يأتى .

« زملائي الاعزاء ! أرجو أن تسمحوا لى وأنا أقف بينكم لأول مرة أن أرجع قليلا إلى ذكريات الماضى . لقد كنت عضواً فى مجلس النواب الأول سنة ١٩٢٤ ، ووقفت مثل هذا الموقف مبدئياً وأرائى وملاحظاتى على خطاب العرش ، وقد ألقاه وقتئذ المغفور له سعد زغلول باشا ، وكانت الحياة البرلمانية فى مستهل عهدها ، وتقاليدها جديدة علينا ، ففكرت ملياً مع طائفة عزيزة من النواب فى أى خطة نسلكها فى البرلمان ، فاتفقنا على أن تكون خطبتنا هى الدفاع عن المبادئ التى نؤمن بها والتى صارت جزءاً من حياتنا السياسية ، وأن نؤيد الوزارة فى كل ما يتفق وهذه المبادئ وفى كل ما تعمل لصالح البلاد ، وأن ننقدها بالرفق واللين فيما نعتقد أنها أخطأت فيه . وقد اصطلح الناس على تسمية هذه الخطة بالمعارضة ، فرضينا بهذه التسمية ، إذ جعلناها خالصة لوجه الله والوطن ، ودار الجدل الطويل وقتئذ على

المعارضة في ذاتها ، هل هي لازمة أم غير لازمة ، نافعة أم ضارة ، ثم جاءت انتخابات سنة ١٩٢٥ لمجلس النواب الثاني ، فانتخبت فيه ولكن لم يطل عهده كما تعلمون ثم انقطعت صلتى بالحياة البرلمانية من الناحية الرسمية ، مع استمرارها من الناحية الروحية والفكرية ، إلى أن انتخبت في أكتوبر الماضي عضواً بمجلسكم الموقر ، فلما زرت معاهد البرلمان لأرى مدى التغييرات التي طرأت عليها في خلال هذه السنين رأيت الأوضاع هي هي ، غير أنني لاحظت أن قاعة فخمة قد أعدت للمعارضة في مجلس النواب ، وقاعة فخمة أخرى قد أعدت للمعارضة في مجلس الشيوخ ، وهذا هو الشيء الجديد ، وهكذا بعد أن كانت فكرة المعارضة موضع القيل والقال ، والجدل والحوار ، صارت نظاماً مستقراً معترفاً به من الجميع ، وقد زادني هذا التطور اعتقاداً بأننا كنا على حق سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ ، وأن المعارضة مادامت تنشد الحق والمصلحة الوطنية هي ركن من أركان الحياة النيابية ، وهي خير معوان للحكومة فيما تضطلع به من الأعباء الجسام »

ثم حملت على معاهدة سنة ١٩٣٦ وذكرت إهدارها للجلاء ، وإقرارها الوضع الباطل في السودان وقلت فيما قلت : « أنا لست فيما أقول نظرياً ، بل إنني أستلهم آرائى من المشاهدات الدولية التي نراها كل يوم ، فالذي نشاهده أن معاهدات التحالف أو الصداقة أو موافقة الضمان بين إنجلترا وغيرها من الدول التي تربطها بها المصالح المشتركة قائمة على أساس عدم وجود قوات حربية بريطانية مستديمة في تلك البلاد ، فتطبيق هذه القاعدة يقتضى أن يكون الجلاء هو أساس التحالف والتعاون بيننا وبين بريطانيا ، لقد تعاهدت بريطانيا مع تركيا كما تعهدت لليونان ورومانيا وغيرها بمساعدتها في رد أي اعتداء عليها ، ومع ذلك لم يكن في أي عهد لها مع هذه الدول وجود قوات حربية بريطانية مستديمة في أراضيها ، غير خاف أن اليونان ليست أكثر منا قوة ولا أعز نفراً ، ولا هي أقل استهدافاً لخطر الغزو الخارجي ، ومع ذلك لم يقل أحد أن درء هذا الخطر يكون بوجود قوات مستديمة لبريطانيا فيها ، ولا يمكننا ونحن من المؤمنين بمبدأ الجلاء أن نفر الوضع الحالي للتحالف وكذلك لانقر الوضع الحالي للسودان كما هو وارد في المعاهدة ، إن الأساس الصحيح للتعاون بين الدول التي تحترم استقلالها هو ما صرح به المستر تشمبرلين في مجلس العموم البريطاني يوم ١٢ أبريل الماضي (١٩٣٩) إذ قال إن كل عمل يهدف استقلال اليونان ورومانيا وترى اليونان أو رومانيا أن مصلحتها الحيوية تقضى عليها بمقاومته بقواها الوطنية هو عمل يلزم الحكومة البريطانية بأن تقدم في الحال المساعدة للحكومة اليونانية أو الحكومة الرومانية ، هذا الأساس هو الذي نريده ونبغيه . »

ثم تكلمت من الناحية الداخلية على « وجوب تقوية الجيش وربط النهضة الحربية بالنهضة الاقتصادية وأن من أولى مظاهر هذا الارتباط أن يستوفى الجيش جميع حاجاته من ملابس ومأكل وأسلحة ومدافع ومهمات وذخائر من موارد البلاد ، وبذلك يتم للجيش الطابع القومي طابع الاستقلال والكرامة وتنشأ في البلاد صناعات حربية وغير حربية تتسع بها آفاق النهضة الاقتصادية وتجد الأيدي العاملة والرؤوس المدبرة مجالاً جديداً للعمل والانتاج ، وبهذه الوسيلة تكون ملايين الجنهات التي يقتضيها الدفاع الوطني بمثابة رؤوس أموال تستثمر في البلاد وتزيد من رخائها وثروتها ولا تكون نفقات الدفاع وتكاليفه عبئاً على الميزانية وعلى البلاد كما يتوهم البعض ، بل تكون سبباً لتقدمها الصناعي والعمراني ، أو بعبارة أخرى يجب أن يتم الانسجام بين الدفاع الوطني والاقتصاد القومي ، وإنني لأرجو أن تعنى الوزارة بهذه الناحية كل العناية ، وإذا كانت مصر في عهد محمد على قد كفلت بمواردها ومصانعها حاجات الجيش بأكملها فأولى بها وقد خطت في ميادين العلم والتقدم هذه الخطوات الواسعة أن تكفل حاجات جيشها بنفس هذه الطريقة .

ثم تحدثت عن التعاون حديثاً طويلاً ودعوت الوزارة إلى العناية به . وإن كان كلامي عن معاهدة سنة ١٩٣٦ طعناً في مشروعيتها وصحتها فقد انبرى لى أحد الشيوخ الوفديين في الجلسة مدافعاً عنها وقال : « إنه لا يصح أن نتجاهل الحقائق ، ويكفى (في نظره) أن يعترف الأجنبي في المعاهدة بأن احتلاله انتهى وأنه بعد عشرين سنة نقوى فيها جيشنا ونستطيع بعدها أن نحافظ على قناة السويس التي هي مهمة لنا ومهمة له (كذا) يكفي أن يخرج حينئذ من البلاد بلا رجعة . وإذا قال هذا الأجنبي ساعثنؤ (أى سنة ١٩٥٦) لا ، أمكننا أن نحكم في هذا الأمر إلى عصبية الأمم ، وكلام حضرة الزميل المحترم (مشيراً إلى) رجوع إلى الماضي واعتراض على معاهدة نظرتها الأحزاب كلها في جبهة متحدة ومن أجل هذا سميت وثيقة الشرف والاستقلال ، ولم يكن في الامكان الحصول على أفضل مما حصلنا ، ومع هذا فيمكن أن نحصل على خير من هذا بفضل جهود المصريين وما يعملونه في تأييد الحليفة وفي العمل المجدى المشترك معها وهو الانتصار للديمقراطية »

وكان كلام حضرة الزميل الوفدي انتصاراً لانجلترا وإبرازاً للتمسك بالمعاهدة دون أى مقتض .

معاهدة سنة ١٩٣٦

ومناداتى ببطلانها فى البرلمان

كان حديثى عن معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مجلس الشيوخ اول حملة برلمانية على مشروعية المعاهدة بعد إبرامها ، حقا إنها كانت موضع الطعن والحملات عليها من المعارضين أثناء عرضها على البرلمان ، ولكن بعد أن قرر البرلمان قبولها هدأت الحملة عليها مؤقتا بوصف أنها صارت قانونا من قوانين الدولة .

وقد تابعت الحملة على المعاهدة فى مختلف المناسبات .
ففى جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ فى عهد وزارة على باشا ماهر تناقش المجلس فى موقف مصر بعد دخول إيطاليا الحرب ، واستمع فى جلسة سرية الى بيان رئيس الوزراء ومناقشات الاعضاء ، واصدر بجلسته علنية القرار الآتى :

« بعد سماع البيان الذى القاه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء يقرر المجلس تأييده لهذا البيان كما يؤيد استمرار الحكومة فى تقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة فى دفاعها عن الحق والحرية فى حدود معاهدة الصداقة والتحالف ،

فاعترضت على الشطر الأخير من القرار ، وأثبت اعتراضى عليه بالجلسة ، وأعلنت عدم موافقتى عليه .

ولما استقالت وزارة على باشا ماهر فى يونيه سنة ١٩٤٠ على اثر التدخل البريطانى وتالفت وزارة حسن صبرى باشا نوقش بيانها الوزارى بجلسة ٤ يوليه سنة ١٩٤٠ ووقفت منها موقف المعارضة ، وبنت معارضتى على أنها جاءت فى أعقاب تدخل اجنبى اضطر الوزارة السابقة (وزارة على ماهر) الى الاستقالة وأنها أعلنت فى بيانها أن علاقة مصر ببريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ بروحها ونصها ، وقلت فى هذه الجلسة « إن تأييد الوزارات او عدم تأييدها يرجع الى امرين أولهما الملابسات والظروف التى تالت فيها الوزارة ، وثانيهما مناهجها ومبادئها »

وبعد أن شرحت كيف أن استقالة الوزارة السابقة كانت نتيجة تدخل اجنبى ، عرجت على الأمر الثانى وقلت « ومن ناحية أخرى فانا لا أؤيد الوزارة لأنها تقوم على أساس يخالف مبدئى بصفتى عضوا فى الحزب الوطنى ، ولا شك أن حضراتكم تعلمون رأينا فى معاهدة التحالف التى أبرمت سنة ١٩٣٦ ، وتعلمون وجهة نظرنا فى العلاقات التى يجب أن تكون بين مصر

وبريطانيا العظمى ، فالعلاقة التى يجب أن تكون بين البلدين يجب أن يكون أساسها الجلاء الذى طالما دعونا ومازلنا ندعو اليه وننادى به طوال السنين ، ولذلك لا يمكن ونحن دعاة هذا المبدأ القويم أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس »

وهنا أراد رئيس الجلسة (سليمان باشا السيد سليمان وكيل المجلس) أن لا أسترسل فى هذا الحديث قائلا : « أرجو حضرة الشيخ المحترم ألا يخرج عن الموضوع وأن يقصر كلامه على بيان الوزارة »
فقلت : « إنى أتكلم فى بيان الوزارة الذى جاء فيه أن علاقتنا وبريطانيا العظمى سيكون أساسها تنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصها ، وهذا الأساس لا نقره بحال »

وعندئذ تدخل حسن صبرى باشا رئيس الوزارة قائلا . « لقد أقسم حضرة الشيخ المحترم على احترام قوانين البلاد ، ومعاهدة الصداقة صدر بها قانون يجب احترامه » .

فاجبته : « أنا لا أزال متمسكا برأى . ولقد كنت دائما ممن عارضوا معاهدة الصداقة والتحالف ، والأحزاب والجماعات تطالب الآن (١٩٤٠) بالجلاء وهو الرأى الذى طالما نادى به الحزب الوطنى من قديم وحققت الأيام صحته ، فلا يلحق بنا فى الوقت الذى اتفقت فيه الأحزاب والجماعات على صحة هذا المبدأ وقامت تطالب بالجلاء ، أن نتخلى عنه ، ولا يتفق مع مبادئ الحزب الوطنى أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس »

ثم عاد رئيس الوزارة يجابهنى باليمين التى أقسمتها قائلا : وماذا يقول حضرة الشيخ المحترم فى اليمين التى أقسمها على احترام قوانين البلاد ؟
وهنا تدخل المرحوم الأستاذ يوسف الجندى (وكان بينى وبينه ود متبادل) ورد على اعتراض رئيس الوزارة قائلا : « إن القسم على احترام قوانين البلاد لا يمنع أى عضو من انتقاد قانون ما أو طلب تعديله ، وقلت معقبا : « نعم ، ولى أن اعترض على أى قانون وأطلب تعديله أو إلغائه » ثم قلت مخاطبا الأعضاء : « إخوانى الأعزاء إن المبادئ التى يدب بها الحزب الوطنى والتى أثبتت الأيام صحتها هى ذلك التراث الوطنى المقدس الذى تلقيناه عن أسلافنا العظام ، فلا يجوز لنا أن نتنازل عنها أو نتراخى فى التمسك بها » ، وانتهت المناقشة عند هذا الحد .

ولما تناقش المجلس بجلسته ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ فى خطاب العرش على عهد وزارة حسين سرى باشا لم أقر مشروع لجنة الرد على الخطاب ، وقد حصلت المناقشة فى جلسة سرية وأبدت وجهة نظرى فى بطلان

المعاهدة ، وعندما عرض مشروع اللجنة لأخذ الراى عنه بالجلسة العلنية لم اوافق عليه ، وقلت ما نصه : « للأسباب التى أبديتها فى الجلسة السرية لا اوافق على مشروع الرد المقدم من اللجنة ،

وخلاصة هذه الاسباب (وهى مدونة تفصيلا فى محضر الجلسة السرية) ان خطاب العرش ومشروع الرد عليه كما وضعته اللجنة يحتويان على إقرار الأساس (أساس المعاهدة) الذى يتنافى مع الاستقلال ومن ثم لا اوافق على الخطاب ولا مشروع الرد عليه ، وقلت فى تاييد وجهة نظرى :

« لقد اعترضنا كثيرا على أساس التحالف بين مصر وبريطانيا كما ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فكانوا يقولون عنا اننا متطرفون او متطيرون ، وما هى الحوادث تنطق باننا كنا معتدلين فيما قلناه وتوقعناه ، ولا ادرى ما هى مصلحة البلاد فى كتمان الحقائق عنها او تصوير الأمور على غير حقيقتها ، إن الوضع الصحيح للتحالف او التعاون هو ما نراه بين بريطانيا واليونان ، نريد ان يعاملونا كما عاملوا اليونان قديما وحديثا ، لقد ساعدوها على استرداد استقلالها منذ نيف ومائة عام ، وتركوها طول هذه المدة مستقلة استقلالاً صحيحا ، تركوها تعتمد على نفسها وتؤلف جيشها واسطولها ، تركوها تقوى وتنمو وتنهض ، وساعدوها على توسيع املاكها ، وكانوا كلما تعرض استقلالها للخطر هبوا لنجدها ، وحاربوا من أجلها ومع ذلك لم يكن من شروط التحالف او التعاون بينهما قديما او حديثا أن يكون لانجلترا فى أى جزء من اراضى اليونان قوات حربية مستديمة فى حالتى الحرب والسلم كما هو الحال عندنا ، ولا أن تقتسم وإياها السيادة وتستأثر بالحكم فى أى جزء من بلادها كما هو الحال فى السودان ، فهذا النوع من التحالف او التعاون ، هذا النوع السليم الصحيح ، هو الذى أنتج دولة قوية هبت للدفاع عن الدمار ضد الغزو الايطالى ، لأنها تعتقد حقا أنها تدافع عن الاستقلال لا عن الاحتلال .

« أنا لا اتصور استقلالاً بغير الجلاء ولا اتصور احتلالاً مهما كان شكله بغير تبعية ، ولا اتصور تحالفا بين دولتين مستقلتين يقوم على غيراساس الجلاء ، إلا إذا تنازلت احدهما عن الجلاء ، او عن جوهر الاستقلال ، هذه هى الحقائق ، هذه هى المسميات ، اما الاسماء فما اكثرها (إن هى إلا أسماء سميتوها) »

وعندما نظر المجلس بجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ (فى عهد وزارة حسين سرى باشا ايضا) استجواب حافظ رمضان باشا فى الاعتراض على تصريح المستر تشرشل الذى القاه فى ديسمبر سنة ١٩٣٩ واخذ فيه على ايطاليا أنها

هاجمت مصر وهي (تحت الحماية البريطانية) قلت في هذا الاستجواب :
 « يهمنى ان ابين لحضراتكم وجهة نظر الحزب الوطنى فى هذا الموضوع ،
 ولا اريد ان اكرر ما قلت فى الجلسة السرية التى عقدت فى الشهر الماضى ،
 بل اقر انى اعترضت بكل قواى على تصريح المستر تشريل ، والذى اريد ان
 اقره الآن ان اعترض على هذا التصريح ينطوى ايضا على اعتراضى على
 المعاهدة ، واسمحوا لى ان ابين ان وجهة نظر الحزب الوطنى لا تقر
 المعاهدة لأنها تتنافى مع الجلاء وهو من المبادئ الأساسية للحزب الوطنى
 كما تتنافى مع ارتباط السودان بمصر ارتباطا لا يقبل التجزئة ، لهذا نحن
 نعترض على التصريح وعلى التفسير الذى لابسه وقد رفضنا المعاهدة
 وتنفيذها ، وقد كان موقف الحزب الوطنى موقف المعارضة من كل الوزارات
 التى قامت على تنفيذ المعاهدة »

وبجلسة ٣ يونيه سنة ١٩٤٢ التى نوقش فيها خطاب العرش على عهد
 وزارة النحاس حدثت مناقشة طويلة بينى وبين رئيس المجلس (على زكى
 العرابى باشا) ووزير العدل (صبرى أبو علم باشا) فى شأن المعاهدة
 ومشروعيتها .

فقد قلت ردا على خطاب العرش : « إن خطاب العرش قد أغفل - وبعبارة
 اصح أهدر - نقطتين جوهريتين فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة ، الأولى
 خاصة بالجلاء ، والثانية خاصة بالسودان . وإنى لاحظ دائما على خطاب
 العرش ظاهرة تستوقف النظر ، هى ان كل خطاب عرش لا يخلو من التنبؤيه
 بان الوضع الحالى للبلاد الذى يجب ان تقوم عليه كل حكومة هو معاهدة
 التحالف والصداقة المبرمة سنة ١٩٣٦ ، مع ان لنا مندوحة فى ان نتجاوز عن
 هذه النقطة ، لأنها ليست نقطة جوهرية فى خطاب العرش ، ولا ضرورة
 لذكرها ، وأول ما اعترض عليه ان خطاب العرش ذكر هذا الوضع وأنا موقن
 انه ينقص ركنا جوهريا من أركان الاستقلال والسيادة العامة ، وهو الركن
 الخاص بالجلاء ، لا اقول هذا لمجرد الكلام فى النظريات بل اذكره على أنه
 حقائق ثابتة يجب ان توضع موضع الاعتبار ، لأننا إذا قارنا بين هذا الوضع
 الذى فى مصر ووضع التحالف القائم بين بريطانيا العظمى وحلفائها مثل
 امريكا وتركيا واليونان وغيرهم فأننا لانجد فى أى معاهدة من هذه
 المعاهدات نصا يبيح لها استدامة بقاء قواتها الحربية فى بلاد حليفاتها فى
 أيام السلم وأيام الحرب كما هو الحال فى مصر

وهنا قاطعنى رئيس المجلس (على زكى العرابى باشا) قائلا : « هل
 يعترض حضرة الزميل المحترم على المعاهدة ؟ »

فاجبت قائلاً : « لى هذا الحق ، وأريد أن أنتقد السياسة العامة للحكومة ، وإذا قيل لى بأن هذا يتعارض مع كونها أقرت بقانون فانى لا أوافقكم على اعتبارها قانوناً ، ومع ذلك فإن كل القوانين عرضة للمناقشة فيها فى البرلمان تمهيداً لتعديلها أو إلغائها » .

فاعترض على أيضاً صبرى أبو علم باشا قائلاً : إننا الآن فى صدد مناقشة خطاب العرش لا فى صدد الكلام عن المعاهدة .

فقلت : « إن موضوع كلامى فى خطاب العرش ينصب على الجلاء والسودان وأرجو أن تتركونى أتكلم ، لأنى تكلمت فى عهد سابق عن هذا الموضوع ولم يعترض على أحد ، فلا يصح أن يضيق صدركم الآن بما لم يضيق به صدر تلك العهود » .

واستمرت المناقشة من الجانبين سجلاً إلى أن قلت : « ان الركن الثانى هو مسألة السودان ، وهذه مسألة ليست بالهينة ، لأن السودان هو نصف المملكة المصرية ، ورضائنا عن الوضع الحالى للسودان يعتبر منا إقراراً لسيطرة دولة أخرى على هذا النصف من المملكة وهو كما قلت مكمل لها » . فقال رئيس المجلس مرة ثانية : « هل حضرة الزميل المحترم يعترض على المعاهدة ويرغب فى تعديلها ؟ » .

فقلت : « اظن أن حضراتكم تعلمون رأى فى المعاهدة ، فانا لم أقبليها ولم أقرها فلا تحاجونى بالمعاهدة » .

وقال صبرى أبو علم : « إذا كان حضرة الزميل المحترم يريد أن يتكلم عن المعاهدة بالطريق الذى يجب أن يسلكه هو أن يقدم اقتراحاً بما يريده ، لأننا لو أبحنا المناقشة فى المعاهدة فى كل مناسبة لما انتهينا من ذلك » .

فأنبرى بهى الدين بركات باشا يدفع عنى هذه المقاطعات وقال : إن لكل نائب ولكل شيخ الحق كل الحق عند مناقشة خطاب العرش أن يدلى بما يعن له من الآراء وأن يناقش كل مسألة يريد أن يعرض لها ، وأنا وإن كنت لا أوافق حضرة الزميل المحترم على بعض آرائه لكنى أرى أن من حقه المطلق أن يعارض أية سياسة سواء كانت متعلقة بالمعاهدة أم غير متعلقة بها ، إلى أن قال : « أقول إنه لا حرج عليه فى ذلك مطلقاً ، ويجب أن نصغى إليه ولا نقطعه ، لأن لكل أقلية حقوقاً يجب أن تحترم ، إن النظام البرلمانى لم يوجد إلا لى يفسح المجال للأقليات ليكون لها صوت محترم ، يسمع ، لأن هذا هو أبرز فارق بين الحكم الدكتاتورى والحكم الديمقراطى ، أما القول بتقديس معاهدة أو تقديس رأى سياسى معين أيا كان فهذا ليس من النظم البرلمانية أو الديمقراطية فى شىء ويجب أن يستبعد من الأذهان » .

وهنا عاد رئيس المجلس إلى الاعتراض قائلا : « إن المسألة ليست مسألة الكلام عن الأقلية أو الأغلبية ، ولكن نحن في صدد مناقشة رأي في ذاته . وقد طلبت من حضرة الزميل المحترم أن يحدد رأيه : هل يريد الاعتراض على المعاهدة أو على تنفيذها ، أو هل له رغبة في تعديلها ؟ طلبت منه أن يحدد أقواله بالدقة حتى يتيسر لنا متابعة آرائه » .

فقلت : « أنا أعترض على المعاهدة » .

وهنا قال صبرى أبو علم : « اعترضت ولا أزال أعترض على أن تدور المناقشة على أساس تجاهل معاهدة عقدناها وأقرها البرلمان لأنها تتضمن سياسة ارتبط بها شرف مصر (تأمل !!) ، أما أن تتخذ من خطاب العرش وسيلة للطعن على معاهدة أقرناها ومتوجة بإمضاء جلالة الملك فهذا الوضع لا يمكن أن تقره الحكومة ، أما الاقتراح بالتعديل أو الإلغاء فبابه مفتوح » .

وانتهيت من كلامي إلى أنني لا أقر خطاب العرش ولا مشروع الرد عليه . وكان موقف حكومة الوفد في هذه المناقشة موقف تأييد ودفاع وتدعيم للمعاهدة التي أهدرت الجلاء ووحدة وادى النيل .

وبجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ لمناسبة الرد على خطاب العرش أيضا - في عهد الوزارة الوفدية - قلت في الرد على هذا الخطاب :

« انتقل الآن إلى القسم الخارجي من خطاب العرش ، إن نقطة الارتكاز فيه هي معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وحضراتكم تعلمون وجهة نظرنا فيها ، وهي أننا لم نقبلها ولم نقرها لأنها تتعارض مع الجلاء الذى هو أساس مبادئنا ، وتتعارض مع ارتباط السودان بمصر ، فتعارضها مع هذين المبدأين الأساسيين جعلنا نقف منها هذا الموقف ، والجلاء فى نظرنا مرادف للاستقلال ، وأرجو ألا يتطرق إلى بعض الأذهان أنني إذ اتكلم فى هذه النقطة أنشد الخيال ، لا يا حضرات الزملاء ! أنا اتكلم عن عقيدة وعن حقيقة ثابتة ، وأضيف إلى ذلك أنكم أدرى بأن التطورات الدولية التى ستعقب هذه الحرب ستكون فيما يعتقد محققو لهذه المبادئ ، كمبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل السياسية والتاريخية والجغرافية ، ولا أخفى على حضراتكم أن من ضمن أسباب الحروب التى تشكو منها الإنسانية نزعة الاستعمار ، نزعة تغلب القوى على الضعيف ، وهذه النزعة بدأ يظهر لها خصوم أقوياء فى صفوف الديمقراطية ، وهم يعتقدون بحق أن سلام العالم وراحته وطمانينته لا تتحقق إلا بالعدول عن هذه النزعة ، لأن ما كان يصلح فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لم يعد يصلح مطلقا لهذا العصر ، بل إن هذه النزعة كانت سببا فى تقلل السلام فى العالم ، فما علينا إلا أن نتمسك بمبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل ، وسيأتى اليوم الذى يتحقق فيه هذا المبدأ » .

وقلت يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ فى جلسة الرد على خطاب العرش
ايضا :

« لقد استوقف نظرى فى خطاب العرش ما جاء فى ختامه من ان مصر
او الشعب المصرى يحرض كل الحرص على أن يتمتع باستقلاله تاما كاملا
لا تشوبه اية شائبة ، وقد تساءلت عندما سمعت هذه الفقرة وتلويتها مرة
اخرى فى خطاب العرش ، كيف يمكن أن يتحقق الاستقلال تاما لا تشوبه اية
شائبة بدون الجلاء ؟ إن الاستقلال الصحيح لا يتحقق ولا يكون تاما كاملا
لا تشوبه اية شائبة إلا إذا تحقق الجلاء . »

« يا حضرات الزملاء الاعزاء ! لقد دافعت غير مرة عن قضية الجلاء من
فوق هذا المنبر ، وارانى اشعر كل يوم انا وزملائى اننا انما ندافع عن قضية
عادلة حقة ، قضية هي لب الاستقلال وجوهره ، ولا يمكن مطلقا أن بلدا من
البلدان يتمتع باستقلاله تاما كاملا لا تشوبه اية شائبة إلا إذا تحقق الجلاء
فعلا ، ولا تظنوا ايها السادة أن مثل هذه الدعوة والمجاهرة بها تسىء إلى
الصداقة بين مصر وبريطانيا ، فان الصداقة الحقيقية هي التى تبني على
الاحترام المتبادل للحقوق بين الأمم ، وهذا هو الأساس الصحيح للصداقة
بين الأمم ، هذا هو الأساس الذى يجب أن يبنى عليه نظام العالم الجديد . »
« وفى الواقع ، ايها السادة ، إذا لم يكن قد حان وقت الجلاء منذ زمن وإذا
لم يحن وقت الجلاء عندما يتقرر مصير الشعوب فمتى يحين ؟ »

« إذا رجعنا إلى كتاب المستر جلاستون الذى أرسله إلى المرحوم
مصطفى كامل باشا سنة ١٨٩٦ فاننا نراه يقول فيه إن زمن الجلاء قد حان منذ
سنتين ، فإذا كان هذا التصريح قد صدر سنة ١٨٩٦ من المستر جلاستون
وهو رئيس الوزارة البريطانية الذى وقع فى عهده الاحتلال سنة ١٨٨٢ ،
وشيوخ الأحرار فى إنجلترا ، فقلوبه هذا له وزنه وله قيمته ، اما نحن ايها
السادة فنعتبر أن زمن الجلاء قد حان منذ سنة ١٨٨٢ ، أى من السنة التى
وقع فيها الاحتلال ، لأنه وقع بغير مبرر وبغير سبب . »

إلى أن قلت : « هناك عنصر آخر يؤيد هذه القضية ، وهو أن تطور الأفكار
العالمية واتجاه الشعوب إلى المثل العليا فى خلال هذه الحرب يعتبر وجود
قوات حربية اجنبية بصفة مستمرة فى أى بلد من البلاد لا يتفق مع استقلال
هذا البلد وكرامته القومية ، فهذا الاتجاه الجديد يؤيد قضية الجلاء ويجعلها
قضية ناجحة . »

« ومهما قيل - ايها الزملاء الاعزاء - بالنسبة لمصر من أن وجود القوات
البريطانية الحربية إنما يقصد به الدفاع عن حرية الملاحة فى قناة السويس

فلا اظن مطلقا ان الاوضاع الصحيحة والمنطق السليم يتفقان مع هذا التعليل ، كما اعتقد انه لم يعد يتفق مع التطور العالمي الذى اشرت إليه ، والذى لا يسمح مطلقا بان تكون العلاقة مع الشعوب مبنية على وجود قوات حربية اجنبية فى البلد المستقل ، خصوصا ان بريطانيا العظمى قد ارتضت فى معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ ، وفى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ، الوضع السليم لضمان حرية الملاحة فى قنال السويس بما لا يتفق مع وجود قوات اجنبية لضمان هذه الحرية ، ذلك لان معاهدة سنة ١٨٨٨ وهى معاهدة الاستانة التى اشتركت فى التوقيع عليها بريطانيا العظمى قررت ان قنال السويس يجب ان يكون على الحياد ، وقررت ان الدفاع عن حرية الملاحة فى قنال السويس يجب ان يوكل امره إلى مصر وإلى القوات المصرية ، وكان لها - كما نص فى المعاهدة - ان تستعين عند اللزوم إذا لم تكن قواتها كافية للدفاع عن حرية الملاحة فى قنال السويس ، كان لها ان تستعين بقوات تركية ، فلما جاءت معاهدة لوزان التى أبرمت فى يولييه سنة ١٩٢٣ بين تركيا وبين بريطانيا العظمى وحلفائها اقرت الاحكام الواردة فى معاهدة سنة ١٨٨٨ مع تنازل تركيا عن كل حق لها فى مصر والسودان ، نص على هذا صراحة فى معاهدة لوزان ، ومعنى ذلك انفراد مصر بالدفاع عن حرية الملاحة فى القنال . إذن فالوضع الصحيح الذى ارتضته بريطانيا هو ان قنال السويس يجب ان يكون على الحياد ، وحياد قنال السويس يقتضى حياد الأرض التى يمر بها ، وان حياد قنال السويس يجب ان يكون فى كفالة مصر وحدها ، لأنه يتنازل تركيا عن كل حق لها بمصر والسودان أصبحت مصر منفردة بمعاهدة دولية بضمان حرية الملاحة فى القنال ، وهذا هو الوضع السليم الذى يجب ان نطالب به ، فإذا ما بقيت جنود اجنبية بحجة الدفاع عن حرية الملاحة فى قنال السويس فلا يكون الغرض الحقيقى منها هو هذا ، وإنما يكون لها غرض آخر لا يتفق مع أبسط قواعد الاستقلال ولا مع كرامة البلاد .

« انها الزملاء الأعزاء ، ذكرت ما ربحته قضية الجلاء فى خلال الحرب ، ويلزمنى ان اتوه ايضا بان مذكرة المعارضة الأخيرة^(١) التى تقدمت إلى بعض المراجع السياسية تؤيد أيضا قضية الجلاء ، لأن أول المطالب التى طلبتها المعارضة فى هذه العريضة هو جلاء الجنود البريطانية عن الاراضى المصرية » .

(١) انظر نصها والحديث عنها فى الجزء الثالث من كتاب (فى اعقاب الثورة المصرية) ص ١٣٥

وهنا اعترضنى أحد الشيوخ الوفديين قائلا : وهل يمكن المطالبة بالجلاء الآن ؟

فاجبته بكل بساطة : « إننا نطالب به منذ سنة ١٨٨٢ » .
ثم قلت : « والآن أرجو أن تسمحوا لى بأن أقول بهذه المناسبة إن هذا المطلب تقاربت الأحزاب على المناداة به ، أما نحن المعارضين القدماء فنعتبر الجلاء مبدأ لا مطلبا فحسب ، ونعتبره عقيدة لا وسيلة للمعارضة فحسب ، هو وسيلة للمعارضة ولكنه إلى جانب ذلك عقيدة ، وهو مبدأ ، ولذلك فأننا لا نقبل المعاهدة بدونه » .

وهنا اعترضنى محمد صبرى أبو علم باشا (وزير العدل) قائلا : « هذا إذا كانت المعاهدة لا تزال معروضة » .
فقلت : « سواء أكانت معروضة أم غير معروضة فأننا لا نقبل المعاهدة بدونه » .

وبجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أعلنت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ باطلة وكذلك اتفاق سنة ١٨٩٩ .

وقلت بجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٤٧ لمناسبة تصرفات الحاكم العام للسودان (الجنرال هدلستون) : « قد يقال إن اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ قد صححت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنا أقول إنها لم تصحح أبدا ، وما زال البطلان لاحقا بها ، كما أنه لا يزال لاحقا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لأن هذه المعاهدة تتعارض مع الأوضاع الدولية القديمة والحديثة التى لا تسوغ مطلقا الضغط على شعب من الشعوب لأنه أعزل من السلاح وإكراهه على توقيع اتفاقية أو معاهدة ضده ، وهذه الأوضاع التى اشترت إليها ما زالت قائمة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز لدولة أن تنتهز وجود جيوشها فى أرض دولة أخرى وتنتزع منها معاهدة أو اتفاقية ، اتريدون يا حضرات الزملاء دليلا على الإكراه الواقع على مصر عندما أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ أولا كان الاحتلال قائما فى هذه الفترة وما زال قائما مع الأسف ، ولا شك أن الاحتلال يفسد الرضا والتعاقد ، وقد أبرز هذا الإكراه بطريقة لبقة المغفور له عبد الخالق ثروت باشا حينما كان يتفاوض مع السير تشمبرلن وزير خارجية إنجلترا سنة ١٩٢٧ وكان الحديث سجالا بينهما فى أنه يجب أن تقبل مصر مشروع المعاهدة ، فماذا قال تشمبرلن للمغفور له ثروت باشا ؟ لقد ورد هذا فى الكتاب الأخضر الذى نشره ثروت باشا فى أعقاب سنة ١٩٢٧ ، قال السير أوستين تشمبرلن للمرحوم ثروت باشا ما يأتى : إن لب المسألة فى الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد

للاعتراف بالظروف الخاصة التي وجدت فيها كل من مصر وانجلترا تلقاء الأخرى وما إذا كنا نرغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ، فإن كان الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة ادنى حادث يطرا وتعرضت تلك العلاقات إلى ازيمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة .

وهذا معناه انه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المعروضة عليها فستكون علاقة انجلترا معها عرضة لازيمات تضطر انجلترا إلى أن تتدخل لتسويتها بالقوة ، اليس في هذا معنى الإكراه والغضب الذي تواجهنا به انجلترا لكي تضطر حكومة مصر إلى قبول المعاهدة المفروضة ؟ اقول هذا حجة لمن قبل المعاهدة في سنة ١٩٣٦ للتحلل منها ، وقد كنت وما زلت معارضا لها ، من الذي يلومنا أو يحتج علينا بهذه المعاهدة ومقدماتها ترجع إلى سنة ١٨٨٢ وكل الدلائل تدل على أنها اخذت من الحكومة المصرية بطريق الضغط والإكراه ، فهي إذن باطلة ولا نلزم بها اصلا .

وقلت بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ : « لقد قال الانجليز إن كل اتفاق يعقد في ظل الاحتلال باطل ، ولقد كان الاحتلال موجودا ، والاحتلال هو رمز الإكراه ، وقبول مصر هذه المعاهدة في ظل الاحتلال يعتبر إكراها وهو لا يلزم مصر بشيء » .

زملانى في المناداة ببطلان المعاهدة

كنا نحن ممثلى الحزب الوطنى فى البرلمان لانفتا ننادى فى مختلف العهود والدورات ببطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ ، إذ هى وليد الغصب والإكراه ، نادى بذلك فى مجلس الشيوخ حافظ ربحان باشا وأنا ، كما نادى به فى مجلس النواب محمد محمود جلال بك وفكرى أباطة وعبد العزيز الصوفانى بك ، كان هذا النداء الذى تكرر منا عاما بعد عام دعوة خالصة للانتفاض على المعاهدة والتحلل منها ، والحمد لله أن جعل الأمة مع الزمن تتقبل هذه الدعوة بقبول حسن وتتخذ من هذا البطلان شعارا لها فى جهادها لتحقيق اهدافها .

التعاون والحركة التعاونية

اعتنقت التعاون منذ سنة ١٩٠٨ ، وساهمت في الحركة التعاونية بإرشاد المرحوم عمر بك لطفى مؤسس التعاون في مصر وتوجيه المرحوم محمد بك فريد الذى وجه الحركة الوطنية إلى الإنشاء والإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، إلى جانب الجهاد السياسى ، ومن يومئذ لم تنقطع جهودى فى خدمة النهضة التعاونية .

بدأ التعاون شعبيا سنة ١٩٠٩ .

وفى سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانونا للتعاون وأنشئ فى تلك السنة لاسم التعاون بوزارة الزراعة (مصلحة التعاون الآن وتتبع وزارة الشؤون الاجتماعية) ولكن هذا القانون جعل النظام التعاونى حكوميا بحتا ، وهو مالا يتفق والروح التعاونية ، إذ هى فى أصلها روح شعبية ، ويجب أن تبقى كذلك ، هذا إلى أن هذا القانون كان مقصورا على التعاون الزراعى .

التعاون فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤

انتهزت فرصة دخول مجلس النواب سنة ١٩٢٤ فاديت تحت قبته ما استطعت من خدمات للتعاون .

لجنة التعاون والشئون الاجتماعية

فاقترحت بجلسته ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ تاليف لجنة جديدة تضاف إلى اللجان التى انتخبها مجلس النواب ، تسمى (لجنة التعاون والشئون الاجتماعية) ، وقد أجل المجلس النظر فى هذا الاقتراح إلى جلسة ٣٠ مارس وفيها شرحتة وقلت ضمن ماقلت : « إن اللجنة المالية لا يمكنها أن تنظر فى شؤون شركات التعاون لأنها على أنواع مختلفة فمنها شركات التعاون الزراعى وشركات التعاون المنزلى وشركات التعاون المالى والصناعى ، والتعاون فى الحقيقة هو ركن كبير من أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى كافة البلدان ، وقد دخل بلادنا منذ أكثر من إثني عشر عاما ، ولكن حركته بطيئة جدا لانه لا يوجد تشريع خاص بالتعاون ولا يوجد نظام يضمن مساعدة الحكومة له ، فإذا ألفت لجنة خاصة للتعاون يكون الغرض منها أن تبحث فى الاقتراحات والمشروعات الخاصة بالتعاون على أنواعه الزراعى والمنزلى والمالى فان ذلك يكون داعيا لزيادة الفائدة المرجوة من هذا النظام ، إن بلادنا محتاجة كل الحاجة إلى إنشاء التعاون ، وقد اهتم كثير من المجالس النيابية

فى أوروبا بنظام التعاون وإنشأت لجانا خاصة به ، وأذكر أن مجلس نواب فرنسا أنشأ سنة ١٩١٥ لجنتين ، لجنة « التبصر الاجتماعى » prévoyance sociale وتختص بكل المسائل الاجتماعية ، والثانية واسمها « لجنة العمل » وتختص بالصناع والعمال ، واعتقد أنه يمكن أن يكتفى بلجنة واحدة تبحث فى كل ذلك ، وإنشاء هذه اللجنة يدل على زيادة عناية الأمة بأعمال التعاون ، ولذلك أعرض اقتراحى هذا وأطلب أخذ الرأى عليه . وبعد مناقشة وجيزة وافقت أغلبية المجلس عليه ، وتم تأليف اللجنة بجلسة ٧ ابريل سنة ١٩٢٤ .

أخذت لجنة التعاون تؤدى مهمتها فى جد ومثابرة ، فعقدت إحدى عشرة جلسة فى بحث القانون القديم للتعاون (رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣) الذى أحيل على البرلمان ضمن القوانين التى صدرت قبل انعقاده ، وقد قررت اللجنة التعديلات التى رأتها كقيلة بإصلاح هذا القانون وسد مافيه من النقص ، واتمت وضع مشروع قانون متضمنا هذه التعديلات ، وقررت أيضا وجوب تخصيص مبلغ ربع مليون جنيه من ميزانية سنة ١٩٢٤ لأقراضها بدون فائدة لشركات التعاون الزراعية المؤلفة وفقا لأحكام القانون الجديد ، وانتخبتنى مقرا لهذا القانون ، فأرسلت فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ خطبا باسم اللجنة إلى رئيس مجلس النواب (احمد مظلوم باشا) أرفقت به مشروع القانون ورجوت منه فى الخطاب « أن يعرض المشروع على المجلس فى جلسة قريبة حتى يتم فى هذا الدور الحالى (دور سنة ١٩٢٤) تقرير مشروع قانون التعاون الزراعى الذى تنتظره البلاد منذ سنوات عديدة والذى يؤمل أن ينهض بالحالة الاقتصادية وتنال البلاد الفوائد المرجوة منه .

وذكرت فى الخطاب أن اللجنة قررت تخصيص سلفة ربع مليون جنيه من ميزانية سنة ١٩٢٤ لأقراضها لشركات التعاون الزراعية « ولما كانت الميزانية ستعرض قريبا على المجلس لبحثها وتقريبها فاللجنة تأمل أن تعرضوا معاليكم على هيئة المجلس تقرير هذه السلفة لتخصيصها لشركات التعاون الزراعية التى ألفت أو التى تؤلف طبقا لأحكام هذا القانون ، هذا ما قررته اللجنة أرفعه لمعاليكم لعرضه مع مشروع القانون على هيئة المجلس لنظرهما بصفة مستعجلة قبل نظر الميزانية ليقرر ما يراه .

كتبت (الأهرام) بعدها الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (شركات التعاون الزراعية فى مجلس النواب) مقالة لخصت فيها مشروع القانون وقالت : « وينتظر أن يعرض على مجلس النواب فى اجتماعه اليوم . . . ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ - ليقرر رايه فيه » .

ولكن المجلس قبل اقتراح حسين بك هلال أحد النواب الوفديين تأجيل النظر في المشروع حتى تفرغ اللجنة المالية من درس الميزانية ، وقد عارضت في هذا التأجيل ولكن ذهبت معارضتي سدى ، وأدركت من هذا التأجيل أنه قد يؤدي إلى نظر المشروع وتعطيل تقرير السلفة التعاونية إلى دور مقبل ، فاقترحت بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ أن لا يفض الدور الحالي (دور سنة ١٩٢٤) قبل النظر في المشروع ، فقبل المجلس اقتراحي في تلك الجلسة وأصدر القرار الآتي : « يقرر المجلس نهاية الدور الحالي من انعقاده بمجرد الانتهاء من نظر الميزانية وقانون شركات التعاون الزراعية وما يقرر له المجلس صفة الاستعجال من القوانين الأخرى » .

ولكن المجلس عدل عن هذا القرار بجلسة أول يونيه وقرر « أن يترك أمر فض المجلس لما تقتضيه ظروف العمل وحكمة جلالة الملك » .

وبجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤ اقترحت أن يقرر المجلس فتح اعتماد من المال الاحتياطي بربع مليون جنيه لتسليف شركات التعاون الزراعية في خلال السنة المالية الحالية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، فعارض وزير المالية (محمد توفيق نسيم باشا) في هذا الاقتراح ، وقرر المجلس إرجاء النظر فيه إلى وقت نظر قانون شركات التعاون .

ولما عُرض القانون على المجلس بجلسة ٨ يونيه سنة ١٩٢٤ طلب رئيس الوزراء (سعد زغلول باشا) تأجيل النظر فيه إلى دور الانعقاد المقبل بحجة أن الحكومة غير مستعدة للمناقشة فيه في تلك الجلسة لغياب وزير الزراعة (فتح الله بركات باشا) ، ولأن وكيل الوزارة عُزل ، فعارضت في التأجيل وقلت : « إن هذا القانون من اختصاص قسم التعاون ولهذا القسم مدير ومفتش فيستطيع أحدهما أن يمدنا بما نحتاجه من المعلومات ، ومن مصلحة البلاد القصوى تقرير هذا القانون في هذا الدور » ، فعقب سعد باشا على معارضتي بقوله « كنا نود أن ينظر هذا القانون في الدور الحالي ولكن لا يوجد في قسم التعاون الموظف الكبير الذي يعنيه الدستور لأجل أن يمثل الوزارة أمام المجلس لأن الدستور يقضي بأن لا يمثل الوزارات أمام المجلس إلا كبار الموظفين » ، فوافق المجلس على تأجيل النظر في القانون إلى الدور المقبل ..

ومعلوم أن مجلس النواب قد حُل في أوائل الدور المقبل (ديسمبر سنة ١٩٢٤) فلم ينظر القانون ولا تقررت السلفة ، ثم حل المجلس الجديد ثانية في مارس سنة ١٩٢٥ وعطلت الحياة النيابية | وفي سنة ١٩٢٧ أقر البرلمان قانون التعاون رقم ٢٢ لتلك السنة ، وقد أخذ

بمعظم التعديلات التي عرضناها على مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، وهو قانون صالح في مجموعه إذ جعل التعاون شعبيا وحكوميا معا ، ومن ثم أخذت الجهود تتضافر لإقامة صرح التعاون في الريف والحضر .
وبجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٢٤ ، لمناسبة نظر الميزانية اقترحت إرسال بعثة إلى الخارج لدرس نظام التعاون بإيطاليا وبلجيكا وهولندا وإيرلندا ، فوافق نائب وزير الزراعة على هذا الاقتراح ، وتم تنفيذه .

لجنة سنة ١٩٣٩

في سبتمبر سنة ١٩٣٩ على عهد وزارة على باشا ماهر الفت وزارة الشؤون الاجتماعية لجنة من بعض المعنيين بالحركة التعاونية وهم : الدكتور إبراهيم رشاد بك (باشا) مدير مصلحة التعاون ، وأنا ، ومحمد ذو الفقار بك ، والدكتور أحمد حسين بك (باشا) وكيل مصلحة التعاون وقتئذ ، والدكتور يحيى أحمد الدريدي ، لبحث كافة الوسائل التي تؤدي إلى النهوض بالحركة التعاونية .

فبحثنا مليا على ضوء التجارب الماضية في خير الوسائل العلمية لتحقيق هذا الغرض ، ورأينا أنه يجب علاج هذه الحالة من نواح ثلاث : (١) تمويل الجمعيات التعاونية (٢) الإشراف عليها (٣) تعديل قانون التعاون .
والحلل التي عرضناها من جهة التمويل ، هي إما إنشاء بنك تعاوني مستقل أو تحويل بنك التسليف الزراعي إلى بنك تعاوني .^٥

أما الإشراف على الجمعيات فقد رأينا أنه أساس ضروري لنهضتنا وانتظام أعمالها وإرشاد أعضائها إلى حسن إدارتها ، وهذا الإشراف تتولاه مصلحة التعاون ، ولكن ليس لديها الموظفون الكافون للقيام بهذه المهمة ، فإن عدد الجمعيات التعاونية كان يبلغ سنة ١٩٣٩ نحو ٨٠٠ جمعية ، ورأينا أنه يلزمنا أن نصل بها إلى أربعة آلاف جمعية^(١) ولم يكن يتسنى لمصلحة التعاون بنطاقها وقتئذ أن تقوم بمهمة الإرشاد والإشراف بالنسبة لهذا العدد الكبير ، وأوضحنا في التقرير أنه من الضروري إنشاء تفتيش للتعاون في كل مديرية قوامه مفتش ومراجع لحسابات الجمعيات أو مراجعان بحسب اتساع المديرية ، ومنظم لكل ثلاثين جمعية ، ونظرا لصعوبة زيادة عدد الموظفين

(١) صار عددها ٢٠٠٠ جمعية (إحصاء سنة ١٩٤٥) .

اقترحنا نقل العدد الكافى من حملة دبلوم التجارة العليا بمختلف الوزارات إلى مصلحة التعاون ليقوموا بمهمة مراجعى حسابات الجمعيات وأن ينقل إليها بالتدرج العدد الكافى من مهندسى الزراعة ومعاونيها من حملة دبلوم الزراعية العليا من موظفى التفاتيش الزراعية للعمل كمنظمين للجمعيات ، على أن يتولى هؤلاء المنظمون مهمة الإرشاد الزراعى ونشر التعاليم الحديثة لوزارة الزراعة والإشراف على عملية مقاومة دودة القطن فى مناطق الجمعيات .

قدمنا تقرير اللجنة بهذه المقترحات إلى الوزارة فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، وقد نوهت إلى هذا التقرير ومقترحاته فى كلمتى بمجلس الشيوخ بجلسته ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ واهبت بالحكومة أن تعمل بمحتوياته ، وأظن أن هذا التقرير صار مع الزمن موضع التنفيذ تدريجيا . مما كان له اثره فى إطار النهضة التعاونية .

وبجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ بمجلس الشيوخ لمناسبة المناقشة فى ميزانية الدولة تحدثت عن نصيب التعاون فى الميزانية المعروضة على المجلس والميزانية السابقة ، وأخذت على وزارة الشؤون الاجتماعية عدم عنايتها بالتعاون خلال عامين تقريبا منذ إنشائها ، وقلت إن كل ما عملته أنها الفت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ تلك اللجنة التى كنت عضوا فيها ، وطلبت تنفيذ مقترحاتها .

وقد قابل المجلس هذه الملاحظات بتصفيق الاستحسان واغتبط لها التعاونيون ، وإنى استسمح القارئ أن أورد هنا ما قاله الدكتور إبراهيم رشاد بك مدير مصلحة التعاون وقتئذ فى (مجلة التعاون) التى كانت تصدرها المصلحة - عدد يولييه سنة ١٩٤١ - تحت عنوان (الحركة التعاونية فى مجلس الشيوخ) قال :

« إذا ذكرنا عمر لطفى بك بأنه « رائد التعاون » فى مصر الذى كان أول من دعا إليه وأسس جمعيته ، والسلطان حسين كامل بأنه « أبو التشريع التعاونى » فى مصر إذ قدم باسم الجمعية الزراعية فى سنة ١٩١٣ أول مشروع قانون للتعاون ، وفتح الله بركات باشا بأنه « الوزير التعاونى » الذى بعث الحركة التعاونية من مرقدتها وأمدّها بالقوة والنشاط ، إذا ذكرنا هؤلاء الأعلام التعاونيين فى تاريخ حركتنا المباركة ، فأننا لا ننسى صديقنا الفاضل الأستاذ عبد الرحمن بك وهو أول من وضع التعاون فى مصر وضعاً علمياً وأطلع الأمة على دقائق هذا المذهب الاقتصادى الاجتماعى الحديث ، على أنه وهو تلميذ عمر لطفى لم يقف جهده فى خدمة التعاون عند تأليف أول كتاب

عربى فيه^(١) ، بل ساير الحركة التعاونية فى مصر منذ سنة ١٩٠٨ حتى اليوم ، وشاركها نعيمها وبأساءها ، ولا يزال يرفع صوته عاليا فى الدفاع عن حقوقها ومصلحتها ، وأقرب ما كان ذلك فى جلسة مجلس الشيوخ مساء يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ إذ تكلم فى التعاون كلام خبير به عليم بحالته ، مطلع على مزاياه وفوائده ، واقف على العقبات التى تعترض سبيل تقدمه وانتشاره فى هذه البلاد .

« هكذا ظل هذا الوطنى الكبير والمحامى الشهير والشيخ المحترم ، زهاء ثلاثة وثلاثين عاما وهو ملازم للحركة التعاونية المصرية ، متصل بها أوثق اتصال ، مجاهد فى سبيلها جهاد الأبطال ، أفلا يدل ذلك على إيمان ثابت بالتعاون ونفعه لمصر بل ضرورته لها ؟ لقد ظهرت فى خلال تلك الحقبة من الزمن نظريات اجتماعية شتى فى نواحي العالم ، وجربت مشروعات ووسائل لا عداد لها لإصلاح أحوال الطبقات ، واطلع الأستاذ الرفاعى على ذلك كله وهو العالم المؤرخ ، ولكنه مع هذا لا يزال على إيمانه بفضل التعاون على كل نظام إصلاحى آخر .

« إذا كان فى هذا الثبات شهادة للتعاون ، فإن فيه أيضا شهادة لذلك الرجل الثابت على مبدئه التعاونى ، ودلالة على متانة خلقه وشدة وفائه ، وقد يتعدد الأصدقاء ويتفاوتون مودة وإخلاصا ، ولكن أفضلهم وإيقاهم هو الصديق القديم ، فهنيئا للتعاون هذا الصديق » ، ثم أوردت المجلة نص كلمتى بالمجلس ، وعلقت عليها بقولها : « هذا ما قاله الأستاذ الكبير الرفاعى بك فى التعاون وضرورة العناية به ، وإنا لنرجو أن يكون لكلامه صدى تردده الأرجاء حتى تحظى الحركة التعاونية بالرعاية الواجبة لها والتى لا يمكنها من دونها أن تنهض وتؤتى ثمارها الياينة ، وقليل بعد ذلك أن نوجه عبارات الشكر إلى صديقنا بل صديق التعاون الوفى ، ولكنه شكر تاريخ الحركة التعاونية فى هذه البلاد الذى سوف يسجل له باحرف من نور » .

ولمناسبة الرد على خطاب العرش سنة ١٩٤٢ عرجت فى كلمتى التى ألقيتها بجلسته ٩ ديسمبر من تلك السنة على التعاون وقلت : « أظن أن حضراتكم سمعتم منى غير مرة كلاما عن مسألة التعاون ربما إلى درجة الاملال ، لقد تكلمت عن التعاون وتأييد النهضة التعاونية ، وكلامى المتكرر فى هذا الموضوع لم يكن بدون مقتض ، فالظروف أثبتت أن التعاون من أهم الأسلحة لمكافحة الغلاء وسهولة التوزيع ، ولذلك رأينا - والحمد لله - نهضة طيبة فى إنشاء الجمعيات التعاونية ، ونهضة من الوزارة بمعاودة هذه

(١) كتاب « نقابات التعاون الرراعية - نظامها وتاريخها وشراتها فى مصر وأوروبا » .

الجمعيات ، ولكن الذى أرجوه بالحاح من الحكومة ان تعنى عناية خاصة بالرقابة على هذه الجمعيات على احسن وجه ، فان إهمال الرقابة يؤدى إلى تدهور الجمعيات بمرور الزمن ، والرقابة تكون بزيادة عدد الموظفين المراجعين لحساباتها والمفتشين على أعمالها ، يجب ان تقوى (مصلحة التعاون) التى تقوم بهذه الرقابة ، ويجب على وزارة التموين أن تمد الجمعيات التعاونية بطلباتها فى كل شئ لأن إمداد هذه الجمعيات بكل طلباتها من جميع المواد يساعد على نمو أعمالها ، ويزيد الجمهور إقبالا عليها ، لأنى أخشى إذا ما تراجعنا فى إمدادها وتراخينا فى إجابة طلباتها أن يحدث رد فعل سئ الأثر ويؤدى إلى تعثر الحركة التعاونية لاسمح الله .

أول مؤتمر للتعاون

٥ يونيه سنة ١٩٤٣

فى سنة ١٩٤٣ أعدت مصلحة التعاون مؤتمرا عاما للتعاون ، واختارت لإقامته مدينة المنصورة باعتبارها عاصمة الدقهلية التى تعد من أولى المديریات فى الإقبال على الحركة التعاونية ، وقد ساهمت فى هذا المؤتمر لأنه من الوسائل العملية الفعالة فى النهوض بالتعاون والدعاية له وترغيب الناس فيه .

رأس المؤتمر فؤاد سراج الدين وزير الشؤون الاجتماعية وقتئذ ودعانى إلى حضور المؤتمر فلبيت الدعوة لأنها قامت على أساس النهوض بنظام ساهمت فيه منذ الساعة الأولى ، وحضر المؤتمر أيضا وزير آخر من وزراء الوفد وهو المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة .

أقيم المؤتمر فى سينما « ركس » بالمنصورة بالسكة الجديدة ، وكان المكان غاصا بالمدعوين من كبار الأعيان والموظفين والمتقنين من مختلف الطوائف ، وكان من خطبائه مدير الدقهلية وقتئذ محمود حسيب بك ، وقد أشار فى خطبته إلى من خدموا التعاون فى مصر ، وذكرنى منهم ، فما أن سمع الجمهور اسمى حتى ضج المكان بالتصفيق الحاد المتكرر حتى اضطرت أن أقف وأشكرهم مبتسما ، فزاد التصفيق حدة وتكرارا ، فاغتبطت فى خاصة نفسي لهذه الظاهرة المفاجئة ، وعلمت أن منزلتى فى النفوس أكبر مما ظننت ، وأنه لا يجوز للمجاهد أن ييأس من أن هذه الأمة تقدر يوما عمله وجهاده .

قانون التعاون سنة ١٩٤٤

وقد ادت بحوث مختلف اللجان إلى وضع قانون جديد للتعاون وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، وكنت مقرا لهذا القانون عند نظره في مجلس الشيوخ ، وقد دعا إلى وضعه مظهر من التجربة من وجوب إدخال تعديلات جوهرية على قانون سنة ١٩٢٧ تمشيا مع التطور الحديث وتيسيرا للجمعيات التعاونية ، وتنظيما لأعمالها ، وتعظيما لها في القيام بمهمتها ، وأدمجت هذه التعديلات في نصوص هذا القانون بحيث صار قانون سنة ١٩٤٤ هو القانون الشامل لأحكام التعاون .

اعتذاري عن الاستشارة

نوفمبر سنة ١٩٣٢

في سنة ١٩٣٢ عندما عين مصطفى الشوربجي بك ومحمد زكي على بك (باشا) مستشارين بمحكمة الاستئناف المضي إلى المرحوم فؤاد بك حمدي بأن على ماهر باشا وزير العدل وقتئذ يسره أن يعينني مستشارا ، وقال لي إذا كنت تقبل هذا المنصب فاني مبلغ جوابك إلى ماهر باشا ، فأعربت له عن رغبتني في بقائي محاميا ، وزجوته أن يبلغ ماهر باشا شكري وتقديرى لشقته في ، وكان فؤاد بك يميل في خاصة نفسه إلى أن أبقى كما كنت ، لأنه لم يكن يريد لي أن أتخلي عن مهمتي في الكفاح الوطني ، ولكنه أبلغني هذه الرغبة إبراء لذمته ولكي يستشف من جوابي إذا كنت قد تعبت أو سئمت من الكفاح فاستريح في ظل هذا المنصب القضائي ، فقلت له اني على الرغم مما لقيته وإلاقيه لم اتعب بعد ولم أسام بعد ، فقال لي : ولكن ألم تشهد خذلان الأمة لنا في كفاحنا على طول الخط ؟ قلت : نعم اني عالم بهذا الخذلان ، وقد عانيت منه أكثر من سواي ، وأنا لا ألوم من يقبل أي منصب في هذه الظروف ، ولكني شخصا أود الاستمرار في الكفاح ، وطلب مني زكي بك بحضور فؤاد بك حمدي إذا كنت أشعر يوما ما بحاجتي إلى الراحة من عناء هذا الكفاح أن أبلغهما رغبتني في هذا الصدد لكي يهيئ لي السبيل لتعييني مستشارا دون أن يكلفاني أي إجراء يقتضيه هذا التعيين ، فشكرتهما ووعدتهما بذلك وحفظت لهما هذا الجميل ، على أني رغبت في خاصة نفسي أن لا تلجئني الظروف إلى طلب الراحة من هذا العناء ، وكان مما قوى في نفسي فكرة الاعتذار عن عدم قبولي هذا المنصب القضائي الممتاز أنني كنت بسبيل تأليف الحلقات الباقية من « تاريخ الحركة القومية » ، ولم يكن صدر

منها حتى ذلك الحين سوى الأجزاء الثلاثة الأولى ، وكنت - ولم أزل - أرى أن القاضى يجب أن يكون بعيدا عن السياسة عملا وتأليفا ، فكيف أتولى منصب القضاء وأخرج من أن لأخر مؤلفا فى التاريخ القومى لأبد أن يتناول حالة مصر السياسية من شتى نواحيها ؟ لقد شعرت بالتعارض بين العاملين ، حقا أن للقاضى أن يجمع بين القضاء والتأليف ، ولكن فى المسائل القانونية ، وإذا أراد أن يتجاوزها فليكن ذلك فى المسائل العلمية أو الاجتماعية ، أما السياسة فلا أرى أن يخوض القاضى غمارها ، بأى شكل إيجابى ، لأن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن السياسة وعواصفها وخلافاتها ، ولا يمكن لمن يكتب فى السياسة أن لا يكون له ميول سياسية واضحة يحسن بالقاضى أن يكون بعيدا عنها ، فاشتغالى بتاريخ الحركة القومية كان من أهم الأسباب التى صرفتني عن قبول مناصب القضاء ، ومن جهة أخرى فقد كنت فى ذلك العام أقوم بطبع كتابى (عصر إسماعيل) ، وقد ظهر فعلا فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وكنت أتوقع أثناء طبعه أن لا ينال رضا المغفور له الملك فؤاد ، فرايت حرجا فى أن يصدر المرسوم الملكى بتعييني مستشارا وبعد شهر أو شهرين أخرج كتابا فيه هذه المأخذ على والد الملك الذى يصدر هذا التعيين ، لم ارتض لنفسى هذا الموقف إذ لم أجد فيه شيئا من اللياقة .

اعتذارى عن الوزارة

نوفمبر سنة ١٩٤٠

الف حسين سرى باشا وزارته الأولى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ عقب وفاة المرحوم حسن صبرى باشا رئيس الوزارة السابقة ، وقد ألفها من المستقلين والأحرار الدستوريين ووزير اتحادى ، وعرض على أثناء تأليفها أن أشارك فيها كوطنى ، فاعتذرت وعرضت الأمر على اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، فأقرتنى على اعتذارى .

استدعاني حسين سرى باشا أثناء اشتغاله بتأليف الوزارة إلى دار رئاسة مجلس الوزراء ، وكان معه المرحوم الدكتور على إبراهيم باشا (وزير الصحة فى هذه الوزارة) فعرض على أمر اشتراكى فى هذه الوزارة ، فشكرته شكرا عميقا على تقديره لى ، وقلت له إنى لا أستطيع أن أبدى رأى النهائى إلا بعد الرجوع إلى اللجنة الإدارية للحزب ، قال : ولكن الأمر مستعجل وستؤلف الوزارة الليلة ، فقلت له : إن فى الإمكان استدعاء أعضاء اللجنة على عجل لتجتمع اليوم وتقرر ما تراه ، قال : إذن أرجو بعد صدور قرارها أن تبلغنى

بفحواه تليفونيا اليوم قبل الساعة السادسة مساء ، واعطاني رقم تليفونه الخاص لاتصل به مباشرة في دار الرئاسة ، قال : وارجو حين تعرض المسألة على اللجنة أن تعرضها بروح الاعتدال والموافقة ، فوعده وكررت له شكرى ، ثم اتصلت باخوانى واجتمعنا واتفقنا رأيا على الاعتذار ، ومع تقديرى لحسن ظن حسين سرى باشا بشخصى فانى وإخوانى رأينا أنه لم يكن بد والحرب قائمة من أن يكون برنامج الوزارة هو تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ بروح الود والإخلاص ، وقد رأينا فى هذا البرنامج ما يتعارض مع سياسة الحزب الوطنى ، وعلى ذلك لم يكن بد من الاعتذار ، وقد حافظت على موعدى مع سرى باشا فى إبلاغه ما اسقر عليه رأى اللجنة ، وإذ كان الوقت قد أؤف فقد اضطررت إلى أن اتصل به من مكتب أنطون بك الجميل (باشا) رئيس تحرير الأهرام ، وكنت على موعد معه ، وطلبت الرقم الخاص الذى اعطاه لى سرى باشا فرد على شخصيا ، وقال لى : خير ، فقلت له : انا أسف يادولة الرئيس أن أعتذر فقد اجتمعت باللجنة واللجنة قررت الاعتذار وانى على كل حال شاكر لدولتك حسن ثققتكم بى وأرجو لدولتك كمال التوفيق ، فقال : إنى كنت أود أن تكون معنا لنتعاون على خدمة البلاد ، فكررت له اعتذارى وشكرى ، وانتهت المكالمة على ذلك ، وكان أنطون بك الجميل على مكتبه يتتبع عباراتها ، فلما انتهت قال لى : لقد علمت قبل حضورك أنك دعيت للاشتراك فى الوزارة ، وكنت أود أن أهنئك بها ، ولكنى الآن أهنئك باعتذارك عن عدم قبولها ، ثم سكت قليلا وقال : رأيك تعتذر ببساطة عن اشتراكك فى الوزارة كما يعتذر الإنسان عن حضور حفلة شاي ! وبعد أن سكت هنيهة قال مبتسما : وهل تظن يا عبد الرحمن بك أن الأمة تقدر مثل هذه المواقف ؟ فأجبت على الفور : إنى أشك فى ذلك ولكن هكذا أنا مرتاح ومطمئن ، ثم عاد وقال : أظن أنه سينعم قريبا على الوزراء الجدد برتبة الباشوية (وقد حصل) أفلم تكن الفرصة سانحة لتنال هذه الرتبة التى تستحقها ؟ ونناديك يا عبد الرحمن باشا ؟ قال ذلك متفكها ، فقلت له : مادمت قد اعتذرت عن الوزارة فانى أعتقد أن الوزارة أهم من الباشوية ..

إستاقى من وكالة نقابة المحامين

ديسمبر سنة ١٩٤٠

فى ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، على عهد وزارة على ماهر باشا ، صدر مرسوم بتعيين أعضاء مجلس نقابة المحامين ، ومنهم الرئيس والوكيل ، وكان صدور هذا المرسوم باتفاق جمهرة المحامين على اختلاف أحزابهم ، وحسم خلافا كان قائما بين المحامين بعضهم وبعض ، وفى هذا المرسوم عين المرحوم الأستاذ محمود بسيونى نقيبا ، وعينت أنا وكيلا للنقابة ، والأستاذ محمد توفيق خليل بك امينا للصندوق ، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق (باشا) سكرتيرا ، وكامل صدقى بك (باشا) وغبريال سعد بك وادوار قصيرى بك ومحمد عبد الملك حمزة بك والأستاذة محمد صبرى ابو علم (باشا) وراغب اسكندر وعلى أيوب ويوسف الجندى ومحمود سليمان غنام ومحمود صبرى وعبد الحميد لطفى أعضاء .

ولوحظ فى هذا المرسوم أن تكون الأحزاب كلها ممثلة فى مجلس نقابة المحامين ، وكنت بصفتى وكيلا للنقابة أمثل المحامين الوطنيين ، وصادف هذا التعيين ارتياح المحامين ، لأنه كان نموذجا للائتلاف بين الأحزاب وتوحيد الكلمة فى محيط المحاماة ، وكان يمكن أن يكون مثلا لتوحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب فى المسائل القومية عامة .

« وقد عمل هذا المجلس سنة كاملة فى روح من الود والتضامن وصفاء النفوس بين أعضائه ، ولم تفرق بينهم الحزبية فى أى أمر من الأمور . فلما جاء موعد الانتخابات السنوية للنقابة اجتمعت الجمعية العمومية يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بدار النقابة بشارع الملكة ، وجلس أعضاء المجلس على منضدة فى صدر المكان ، وجلست أنا إلى يمين الأستاذ محمود بسيونى ، وكان الاتفاق كما أبلغنى أقطاب الوفد فى مجلس النقابة أن يعيدوا انتخاب الأستاذ محمود بسيونى نقيبا ويعيدوا انتخابى وكيلا للنقابة ، كما كان الوضع السابق ، وذهبت مطمئنا إلى مكان الاجتماع ، وجلست مطمئنا أيضا طيلة المدة التى اجتمعت فيها الجمعية العمومية ، وكان المحامون الوفديون يهنتوننى مقدما بإعادة انتخابى وكيلا ، فازددت اطمئنانا إلى وعودهم ، فلما تم انتخاب النقيب وفاز الأستاذ محمود بسيونى جاء دور انتخاب الوكيل وكنت أيضا إلى اللحظة التى أعطيت أوراق الانتخابات مطوية إلى سكرتير النقابة مطمئنا إلى إعادة انتخابى للوكالة ،

ولكن فى اثناء فرز الأوراق لاحظت أن اصواتا كثيرة اعطيت للاستاذ محمد صبرى ابو علم ، وكان عضوا بالمجلس ، واخذت اصواته فى الازدياد حتى زادت على الاصوات التى اعطيت لى .. وعلمت بعد ظهور النتيجة أن الوفديين نقضوا عهدهم معى وانفقوا سرا فى آخر لحظة على أن يجعلوا النقابة وفدية لحما ودما ، فرشحوا فيما بينهم الاستاذ صبرى ابو علم للوكالة ، وكانت كلمة السر تنتقل بينهم من جماعة إلى جماعة ، بحيث لم يشعر بها أحد سواهم ، ولم اشعر انا طبعاً بالمؤامرة إلا بعد نفاذها ، وعلى ذلك سقطت فى الانتخاب لوكالة النقابة !

كان لهذا الحادث وما انطوى عليه من نقض العهد والحزبية الجامعة ضجة استياء فى الأوساط المثقفة ، واستاء لها على الأخص الأستاذ يوسف الجندي الذى كانت تجمعنى وإياه صفوف المعارضة فى مجلس الشيوخ ، واستنكر فعلة المحامين الوفديين معى - وكان بعيدا عن المؤامرة - فابدى لى اسفه الشديد على هذه الفعلة ، ورجانى أن لا يكون لها اثر فى نفسى يغير من موقفى فى المجلس بصفتى معارضا ، فقلت له إن معارضتى ليس أساسها ارتباطى بالوفديين - وكانوا وقتئذ فى المعارضة - بل أساسها إيمانى بالمعارضة ، فليطمئن من هذه الناحية .

وهكذا تعددت دلائل نقض العهد معى من الوفديين ، فلم أستغرب ما فعلوه هذه المرة ، ولكن الأمر الذى حز فى نفسى أن يسير المحامون وهم الصفوة المختارة من الطبقة المتعلمة هذه السياسة الملتوية ويعاملونى هذه المعاملة الخالية من روح الاستقامة والتقدير والإنصاف ، فهل تطفى الحزبية على هذه المعانى السامية إلى هذا الحد ؟

الخلاف فى الحزب الوطنى

كان اشتراك حافظ رمضان باشا فى وزارة حسن صبرى باشا سببا لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى ، وقد بدأ هذا الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٣٧ ، إذ كان اشتراكه بغير قرار من اللجنة الإدارية للحزب ، فلما فوجئ فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة فأنها الفت على عجل ، وسكتت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود والف وزارته الثالثة دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا ، فلما وقعت أزمة يونيه سنة ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر باشا اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب يوم ٢٤ يونيه وبحثت فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة إذا دعى لذلك أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ، ثم الفت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان

باشا ، فوقع الانقسام فى اللجنة الإدارية بين معارض لموقف حافظ باشا لمخالفته قرار اللجنة ومؤيد له فى موقفه . وبقي هذا الخلاف قائما وشعبتا اللجنة على خلاف بينهما إلى أن تم الصلح بين الفريقين وعادت الوحدة إلى اللجنة فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

الصلح بين فريقى الحزب الوطنى

نوفمبر سنة ١٩٤٦

مافتئت المساعى تبدل من وسطاء الخير فى إزالة اسباب الخلاف والانقسام فى الحزب الوطنى ، وكنت من ناحيتى ارحب بكل مسعى لهذا الغرض ، بل كنت أسعى بنفسى لذلك ، لأنى لم أكن مرتاحا مطلقا لوجود لجنتين إداريتين للحزب ، كل منهما تعارض الأخرى ، وإذ كان الاشتراك فى الحكم هو سبب الانقسام فأنى كنت أسعى لصيغة للاتفاق تكون مقبولة من الطرفين ، وقد اتفق الرأى على أن لا يشترك الحزب فى وزارة إذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئه ، وأن يكون هذا هو اساس الاتفاق ، لأن الاصل فى تأليف الوزارات وقيامها وتغييرها أن تقوم على تحقيق مبادئ وغايات معينة تؤمن بها الجماعات والأشخاص الذين يشتركون فيها ، وقد تجدد هذا السعى فى سنة ١٩٤٣ ، ولكنه أخفق ، ثم استمر إلى سنة ١٩٤٦ ، وكان من أبرز وسطاء الخير فى هذا الصدد محمد زكى على باشا وفكرى أباطة باشا ، فأنهما والحق يقال كان لهما فضل كبير فى إزالة اسباب الانقسام ، وقد تم الصلح فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ واتفقنا على صيغة عامة أبلغناها إلى الصحف وهى :

« فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها رأى رجال الحزب الوطنى أن يزيلوا ما بينهم من خلاف لكي يعيدوا الوحدة إلى صفوفهم ولتكون دعوتهم إلى وحدة صفوف الأمة أقوى وادعى إلى الاستجابة ، ولذلك اجتمعوا وتم الاتفاق بينهم وعادوا إخوانا متضامنين فى العمل والجهاد . »

ونشرت « الأهرام » هذه الصيغة بعدد ١٩٤٦/١١/٧ مع تعديل عبارة (فى العمل والجهاد) وجعلها (فى خدمة البلاد) ، وكانت الرقابة على الصحف لا تزال قائمة ، ولعلها اشارت بهذا التعديل الذى لا يغير من جوهر البيان شيئاً .



الجبهة الوطنية سنة ١٩٣٥

من اليمين إلى اليسار : حافظ عفيفى باشا ، على الشمسى باشا ، حمد الباسل باشا ،
مكرم عبيد باشا ، إسماعيل صدقى باشا ، مصطفى النحاس باشا ، حلمى عيسى باشا ،
عبد الرحمن الرافعى بك ، أحمد ماهر باشا



مباراة مصطفى كامل الادبية سنة ١٩٤١

من اليمين إلى اليسار : عبد الرحمن عزام باشا ، الدكتور يحيى احمد الدهديرى ،
عبد الرحمن فهمى بك ، عبد القوى احمد باشا ، على ماهر باشا ، عبد الرحمن الرافعى
بك ، صالح حرب باشا ، وفى مواجهتهم : انطون الجميل باشا ، الاستاذ حسين
محمود سعيد ، مصطفى الشوربجي بك ، محمود توفيق حنلاوى باشا ، فكرى اباطة باشا

ولم ندخل في البيان شيئاً عن الاشتراك في الحكم ، على أنه في صيد احاديث الصلح كان الاتفاق على ان لا يدخل الحزب الوطني الحكم منفرداً او مشتركاً إلا إذا كان برنامج الوزارة لا يتعارض مع مبادئه ، وان الأمر في هذا الصدد يكون موكولا للجنة الإدارية ، واتفقنا على ان تكون اللجنة الإدارية مؤلفة من فريقين للجنة ومن انضموا إلى كل منهما أثناء الخلاف . وقد حدث مع الأسف صدع جديد في الحزب سنة ١٩٥٠ أرجو ان يتلافاه وسطاء الخير ويعيدوا إلى الحزب وحدته .

إذاعاتي بالراديو

١٩٤٠ - ١٩٥١

كانت أول إذاعة لى بالراديو فى الساعة الثامنة من مساء يوم السبت ١٠ فبراير سنة ١٩٤٠ ، وكان حديثي عن ذكرى مصطفى كامل ، لمناسبة مرور اثنين وثلاثين عاماً على وفاته . وقد فكرت فى ان اجعل كلمتي عن ذكرى الزعيم عن طريق الراديو بدلا من الصحف او الخطب فى المحافل ، ورايت فى ذلك تنويعاً فى اساليب الحديث عن الذكرى ، وقد رايت فى هذه الوسيلة تعميماً للحديث ، فإن الذين يحبون ان يستمعوا إلى الراديو أكثر ممن يحبون القراءة فى الصحف او المجلات ، وهم من باب أولى أكثر عددا ممن يسمعون الخطيب فى اجتماع مهما كان كبيراً (إلا إذا اذيع بالراديو) .

وما أذكره عن أول إذاعة لى أنى قبل موعدها بشهر تقريباً كتبت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية (التى كانت تتبعها الإذاعة) خطاباً ببدء رغبتي فى إلقاء حديث عن (مصطفى كامل) لمناسبة ذكرى وفاته ، فرحبت الوزارة بطلبي ، واتفقت مع دار الإذاعة (وكانت لا تزال شركة بريطانية) على تحديد الموعد الذى طلبته لإذاعة حديثي ، وقبل الموعد بأسبوع جاءنى خطاب من مراقب عام الإذاعة يدعونى فيه إلى الحضور إلى دار الإذاعة فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة ٩ فبراير « للتمرين على الميكروفون » ، فاستغربت من هذا الخطاب ، وابتسمت وأنا أقرأه وقلت يا عجباً ! هل يكون الكلام فى الميكروفون أصعب من المرافعات أمام المحاكم أو الخطب فى المحافل ؟ وعلى كل حال فقد لبيت الطلب ، وذهبت إلى دار الإذاعة فى الموعد المحدد « للتمرين » ، وقابلت سعيد بك لطفى (باشا) وهو صديق وزميل لى ، وقلت له مبتسماً : ها أنذا قد حضرت لأداء الامتحان ، فضحك وقال : لا تعجب لذلك فإن الكلام فى الراديو غير الكلام فى المحافل .

او المحاكم ، إننا نريد أن يكون حديثك ناجحاً ، خصوصاً وهذا اول حديث لك في الراديو ، فلا بد أن تعرف طريقة الكلام في الراديو ودرجة علو الصوت أثناء إلقاء الحديث ، والمسافة التي يحسن أن تكون بينك وبين الميكروفون .. وما إلى ذلك من الملاحظات الفنية ، فقلت حسن وأنا مرتاح لأداء الامتحان .. فدخلت مع الموظف المختص إلى غرفة الميكروفون ، وهي غرفة ضيقة مقفلة الأبواب والنوافذ ، وأشار عليّ بأن يكون صوتي هادئاً ، لا عالياً ولا متهدجاً ، وأبدى لي بعض الملاحظات الفنية ، وكان الحديث مكتوباً ووافقت عليه الإذاعة من قبل ، فجلست أمام الميكروفون في الموضع الذي عينه لي المذيع ، وأخذت في إلقاء الحديث ، وأخذ هو يسمعه وحده من سماعة وضعها على أذنيه ، فبدأ لي وهو يسمعه أنه مرتاح لطريقة إلقائي ، وبعد أن ألقيت ربعه أو ثلثه قال لي : كفى يا بك ، إنك تلقى حديثك بإبداع ما يمكن ، فقلت : الحمد لله ، لقد نجحت في الامتحان ...

وفي اليوم المحدد لالقلته ألقيته على الطريقة التي أدبتها يوم الامتحان .. واستمع له الناس في مختلف المدن والمقاهي والمنازل . وسمعت إعجاباً به من كل ناحية ، وقال لي بعض اصدقائي الفنيين إنك في الميكروفون أخطب منك في المحافل ، وقال لي بهذه المناسبة إنه قد يكون الإنسان من اعظم الخطباء ولكن صوته في الراديو لا يكون مرغوباً فيه ، والعكس بالعكس ، وإن صوتك وطريقة إلقائك منسجمان تماماً مع الراديو ، وقد لاحظت أن الإذاعة بالراديو اعم من الكتابة في الصحف ومن الخطابة في المحافل (إلا إذا أذيعت الخطابة بالراديو) ، وهذا مدعاني إلى أن اتابع احاديثي في الراديو ، فأخذت منذ ذلك العام اذيع كل سنة حديثين الأول في ١٠ فبراير عن ذكرى وفاة مصطفى كامل والثاني في ١٥ نوفمبر عن ذكرى محمد فريد ، عدا ما تطلبه الإذاعة من احاديث في مواضيع أخرى .

ومن اهم الاحاديث التي طلبتها مني وأذعتها عدة احاديث عن السودان سنة ١٩٤٧ ، وقد أذعت حديثي الاول في هذا الموضوع يوم ٨ مارس سنة ١٩٤٧ عن (وحدة وادى النيل . تكييفها وما هو الغرض منها) ، والثاني يوم ١٥ منه عن (الدعوة الانفصالية في السودان فكرة استعمارية) ، والثالث يوم ٢٢ منه عن الاستفتاء وتقرير مصير السودان) ، والرابع يوم ٢٩ منه عن (خدعة الحكم الذاتي في السودان) ، والخامس يوم ٥ ابريل عن النظام الحاضر في السودان) ، وقد نشرت هذه الاحاديث في مجلة الإذاعة المصرية عقب إذاعتها .

مباراة مصطفى كامل الأدبية . ١٩٤١

فى سنة ١٩٤٠ فكرنا فى عمل تقترن فيه الدعوة الوطنية بالنهضة الثقافية ، لاعتقادنا أن الوعي القومى يساعد على الإيمان بهذه الدعوة ، وهى فكرة سار عليها الحزب الوطنى منذ تكوينه ، وكان من آثارها نشرة الصحف والمؤلفات والمجلات وإنشاء مدارس الشعب ، وما إلى ذلك .

فلما أزيح الستار عن تمثال مصطفى كامل فى مايو سنة ١٩٤٠ ، اجتمعت مع إخوانى أعضاء اللجنة الإدارية للحزب وقررنا فيما قررنا الدعوة إلى مسابقة تسمى « مباراة مصطفى كامل الأدبية » ، يشترك فيها شباب الجيل ، وموضوعها كتابة بحث عن (جهود مصطفى كامل فى نواحي النشاط الانشائى القومى وبخاصة فى التعليم والاقتصاد والاجتماع ، وعلاقة ذلك بدعوته الوطنية) ، وتبرع صديقى وزميلى محمد محمود جلال بك بمبلغ خمسين جنيها تعطى مكافأة لمن يحوزون قصب السبق فى هذه المباراة ، وكانت شروط المباراة : ١ - أن يكون المشترك فيها شابا مصريا لا تزيد سنه عن ثلاثين سنة . ٢ - أن لا تزيد الكتابة فى موضوع المباراة عن عشر صحائف من القطع الكبير . ٣ - أن تقدم المواضيع إلى لجنة المباراة التى ألفت من : انطون الجميل بك (باشا) . عبد الرحمن الرافعى بك . فكرى أبافطة بك (باشا) . الأستاذ محمود العمري ، فى مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الإعلان عن المباراة .

وقد لبى الدعوة كثير من الشباب بلغت عدتهم عشرين متبارياً ، وقدم كل منهم بحثه ، وكانت بحوثاً قيّمة دلت حقاً على تقدم كبير فى أفكار الشباب . وقد قرأت اللجنة كل هذه البحوث وراجعتها ووازنت بينها ، ووجدت أن أربعة منها جديرة بالجائزة ، فوزعناها بينهم بالتسوى ، واقمنا لهذه المناسبة حفلة شامى فخمة فى صالة على الدلة يوم ٩ فبراير سنة ١٩٤١ لمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين لوفاة الزعيم ، وفاز فى المباراة كل من : الأستاذ نجيب تافيلس الموظف بمصلحة السكك الحديدية ، وعلى منصور الطالب بكلية الحقوق ، والأستاذ ليلى السعيد الموظف بتفتيش مراقبة القطن بالدقهلية ، والأديب محمد الخالد توفيق ببنى مزار .

والقيت فى هذه الحفلة كلمة نوهت فيها بفكرة المباراة وختمتها بقولى : « سادتى الاعزاء . إننا نحن الذين نؤمن برسالة مصطفى كامل نشعر بالغيطة والسرور إذ نرى الشباب يشترك معنا فى حمل هذه الرسالة ، وما رسالة مصطفى كامل إلا رسالة البحث والحياة ، رسالة الحق والحرية . »

رسالة الوطنية المنزهة عن الهوى ، الخالصة لوجه الله والوطن ، رسالة الاستقلال والجلاء ، رسالة وحدة وادى النيل من منبعه إلى مصبه ، فهي رسالة مجيدة جديرة بأن يشترك الشعب بجميع طبقاته فى حملها ، هي المثل الأعلى فى حياة الأمة ، فى حاضرها ومستقبلها ، والامم لاتنهض ولاتسير قُدما إلى الامام إلا إذا كانت لها مثل عليا تنشدها وتعمل على تحقيقها ، ويسرنا ويثلج صدورنا أن نرى الشباب يقدر هذه الرسالة ويدركها بفهمه وبحته ويؤمن بها بقلبه وفؤاده ، ويخدمها بقلمه ولسانه ، ولا غرو فالحقائق الكبرى والمبادئ الانسانية السامية مكتوب لها البقاء والخلود ، والله نصير العاملين » .

ضريح مصطفى وفريد

أقيم ضريح مصطفى كامل القديم فى المدفن الذى شيده الزعيم لوالدته بشارع المغافر بمدافن الإمام الشافعى ، وقد شيعها إلى مرقدها الاخير سنة ١٩٠٧ ، ودفن إلى جوارها سنة ١٩٠٨ ، ومن يومئذ لم تعمل يد فى إصلاح هذا المدفن أو تجديده ، حتى أخذ التصدع يظهر فى سقفه وجدرانه سنة ١٩٣٩ ، وصار يخشى على الضريح الطاهر أن يستهدف للأمطار والأعراض الجوية فى شتاء ذلك العام ، ففكرت مع لغير من إخوانى فى تدارك هذا التصدع ، والفنا فى أواخر سنة ١٩٣٩ لجنة لاصلاح الضريح ، وتم لها جمع مبلغ يسير اكتتب به تلاميذ الفقيد وانصاره والمعجبون به ، فرمنا ضريحه ترميما جزئيا ، ولم يعد مع ذلك فى حالة تليق بمكانة الزعيم ، فاقترحت فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ لمناسبة نظير ميزانية وزارة الأشغال اعتماد مبلغ خمسين ألف جنيه لتشييد مدفن جديد يضم رفات الزعيم ، ووعدت الحكومة فى هذه الجلسة بتنفيذ هذا الاقتراح ، ووضعت تصميم المدفن الجديد ، وأقيم فى ميدان صلاح الدين بجوار القلعة ، وتم تشييده فى أواخر سنة ١٩٤٩ .

أما ضريح محمد فريد القديم فهو فى مدفن العائلة بجوار مقام السيدة نفيسة رضى الله عنها ، وقد أقيم القبر على عجل ، وبقي طوال السنين عرضة للعراء والأمطار فى حالة لا تتفق ومنزلة الزعيم الشهيد الذى ضحى فى سبيل مصر بماله وصحته ونفسه وحياته ، وقد اقترحت عندما كنت وزيرا فى وزارة حسين سرى باشا الائتلافية أن ينقل إلى جوار مصطفى كامل ، فقرر مجلس الوزراء فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نقل رفات المرحوم محمد فريد إلى جوار

مصطفى كامل بالمدفن الجديد ، وهكذا يتاح للزعميين العظميين والصديقين
الوفيين ان يلتقيا بعد طول النوى . ويضمهما قبر واحد ، بعد ان فرق الزمن
بينهما نيفاً واربعين سنة ، واصبح الضريح الجديد « ضريح مصطفى
وفريد »^(١).

* * *

(١) قامت ثورة ٢٣ يوليو بنقل رفات مصطفى كامل ومحمد فريق إلى هذا الضريح ثم ضم إليها جثمان
عبد الرحمن الرافعي غداة وفاته يوم ١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

استجوابى عن المعتقلين السياسيين

١٩٤٢ - ١٩٤١

فى إبان الحرب العالمية الأخيرة اعتقلت الحكومة بعض الشباب استنادا إلى نظام الاحكام العرفية . فتقدمت فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ بسؤال عن الاسباب التى سوغت اعتقالهم ، وهل كان بأمر النيابة العمومية أم ماذا ؟ وهل هناك تهم معينة موجهة إلى أولئك المعتقلين ، وهل حصل تحقيق فى هذه التهم أم لا ؟ وكان غرضى من السؤال وصيغته اعتبار الاعتقال باطلا ما لم يكن بأمر من النيابة .

اجابت الحكومة عن هذا السؤال بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٤١ (فى عهد وزارة حسين سرى باشا) وقد ذكرت فى بيانى بالجلسة أسماء بعض هؤلاء المعتقلين وهم المرحوم الاستاذ حسن البنا المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين ، والاستاذ أحمد السكرى وكيلها ، والاستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتيرها ، ومن المحامين الاساتذة أحمد حسين ، وإبراهيم الزيلدى ، وإبراهيم طلعت ، ومن الصحفيين الاستاذ محمد صبيح ، ومن المهندسين الاستاذ فتحي أبو الوفا .

كان جواب الحكومة على السؤال أنها أفرجت عن الاساتذة حسن البنا وأحمد السكرى وعبد الحكيم عابدين « لزوال الاسباب التى بنى عليها أمر اعتقالهم » ، فطلبت من الوزارة إعادة البحث فى التهم المنسوبة إلى المعتقلين الآخرين ، فوعدت بذلك .

ثم تقدم استجواب من المرحوم الاستاذ يوسف الجندى عن المعتقلين السياسيين ، وبعد وفاته تمسكت بهذا الاستجواب ، وبدأ المجلس بنظره بجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٤٢ فى أواخر عهد وزارة سرى باشا ، وأخذت فى شرحه ، ثم استقالت الوزارة وخلفتها الوزارة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس باشا فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، واستمر اعتقال المعتقلين ، وزاد عليهم معتقلون آخرون .

وفى ٧ ابريل سنة ١٩٤٢ جددت الاستجواب بتوجيهه إلى رئيس الوزارة الوفدية ونظر بجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢ .

وقد استغرق شرحى للاستجواب خمس صحائف كاملة من مضابط المجلس المطبوعة ، واخذت على حكومة الوفد إبقاء المعتقلين السياسيين وزادت عليهم من اعتقالهم هي ، وفي مقدمتهم على ماهر باشا ، وقلت ان الاعتقال السياسى فى عهد حكومة الوفد قد حصلت له مضاعفات شديدة تدعو للأسف .

وكان المجلس قبل ان اشرح هذا الاستجواب قد نظر بجلسة سابقة استجواب الاستاذ مصطفى الشوربجى بك عن اعتقال على باشا ماهر ، وقرر المجلس بعد مناقشته ، الانتقال إلى جدول الاعمال ، ، ولاحظ لى بعض الاعضاء من انصار الحكومة قبل انعقاد الجلسة ان هذا القرار له حجة فى استجوابى . فناشدت أعضاء المجلس ان ينظروا فى استجوابى غير متأثرين بقرارهم السابق ، وقلت فى هذ الصدد ما يأتى :

« إنى أرجو من حضراتكم الاتعتبروا القرار الذى صدر فيما يتعلق بالحصانة له اثره فى استجوابى ، لان القرار الذى صدر من المجلس فى شأن رفعة على ماهر باشا إنما هو قرار بالانتقال إلى جدول الاعمال ، فليس قراراً موضوعياً ، ولا مسبباً ، وإنما هو قرار سلبى بالانتقال من المسالة الفلانية إلى المسالة الفلانية ، وهذا لا يمكن أن يؤثر فى رأى حضراتكم فيما لو عرضت عليكم مسالة تشبه هذه المسالة عن قرب او عن بعد .

« ومع ذلك - يا حضرات الزملاء - فإن المبادئ السامية التى قررت حقوق الإنسان ، ومنها الحرية الشخصية ، ووضعت بذلك الحجر الأساسى للحضارة البشرية وللمجتمع الإنسانى ، لم تتقرر دفعة واحدة فى المجالس التشريعية فى مختلف العصور والبلدان ، بل احتاجت إلى اخذ ورد طويلين وشد وجذب ، ومد وجزر ، حتى استقرت آخر الامر على أساس مكين ، وإن مضابط هذه المجالس التشريعية لتفيض بشتى القرارات والبحوث ، بعضها غامض مبهم ، وبعضها صريح فصيح ، وكانت هذه المبادئ فى حاجة إلى هذا التطور حتى وضعت فى نصابها ، فلا يضيرن أبدا أن تعرض هذه المسائل مرة بعد مرة ، لأن هذه المبادئ التى استنفدت قرائح العلماء والفلاسفة والمشرعين ، والسياسيين والمجاهدين ، استنفدت قرائحهم وجهودهم على توالى السنين ، جديرة بأن يعاد فيها النظر المرة بعد المرة ، والكرة بعد الكرة ، حتى تبرز فى حقيقتها الرائعة ، وفى حلقتها الساطعة ، مقرررة حقوق الإنسان .

« فهذه المبادئ - يا حضرات الزملاء - جديرة بان تعيدوا النظر فيها حيناً بعد حين ، وأنا بعد أن ، وفى كل ظرف ، وفى كل مناسبة ، ولا يحول دون ذلك

قرار سابق أو لاحق ، هذه المبادئ جديرة بأن تحبها بتأييدكم وعنايتكم ، حتى يمكن أن تبرز جلية واضحة ، وأن توضع في نصابها الصحيح ، وحتى يتقرر فيها حقاً أن حرية الفرد مكفولة بحكم الدستور وحكم المبادئ السامية .

« هذه المبادئ جديرة بأن تحبها بتأييدكم وعنايتكم ، وأنتم جديرون بذلك ، ومن أجدركم بذلك ياشيخ الأمة ؟ بإحماة الحق ، وحماة الدستور ، وحماة الحرية ؟

« فلا يؤثر إذن في موضوع الاستجواب القرار الذى صدر منكم ، وهو قرار محترم ، ولكنه ليس قراراً صادراً في الموضوع ، ولا في الموضوع الذى صدر فيه ، ولا يؤثر في الموضوع المعروض الليلة عليكم ، ومع ذلك فإن ميزة هذه القاعة الكبرى أنها تنشد الحقيقة في كل مسألة تعرض عليها وتنشد المثل العليا ، فإذا ما عرضت عليها مسألة وجب أن ينظر فيها كأنها مسألة جديدة ، جديرة بأن ينظر فيها بعين العدل والانصاف والدستور ، فاسمحوا لى إذن - يا حضرات الزملاء - أن أعرض على حضراتكم وجهة نظرى فى أن الأحكام العرفية لا تؤثر مطلقاً فى حقوق الأفراد التى قررها الدستور ، وأن السلطة العسكرية لا تملك القبض على الأشخاص إلا فى الحدود الواردة فى قانون تحقيق الجنايات » .

ثم شرحت للمجلس وجهة نظرى فى مدى سلطة الحكومة فى الاعتقال ، وخلصتها أن الدستور إذ أجاز تعطيل حكم من أحكامه فى أثناء قيام الأحكام العرفية قد اشترط أن يكون ذلك على الوجه المبين فى القانون وهو قانون الأحكام العرفية الذى صدر فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ أى فى أعقاب الدستور ، وهذا القانون حدد الأحكام العرفية التى يصح فيها تعطيل حكم من أحكام الدستور ، وهى التى تعلن كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى مصر أو فى أى جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ، أما الأحكام العرفية التى أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ فقد كان إعلانها بناء على طلب الحكومة البريطانية تنفيذاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ كما هو ثابت من الوثائق الرسمية ، فليس هذه هى الحالة التى عنها الشارع فى قانون الأحكام العرفية ، ومن ثم تظل حصانة الأفراد فى ظلها قائمة ولا يجوز المساس بها إلا فى حدود قانون تحقيق الجنايات . وهنا قال صبرى أبو علم باشا (وزير العدل وقتئذ) إن المعاهدة قد أبرمت بقانون ، فاجبت بأن لى رأياً آخر وهو أن المعاهدة شىء والقانون شىء آخر ، والمعاهدة ليست قانوناً ، وتابعت شرح وجهة نظرى فى أن الأحكام العرفية

التي أعلنت في سبتمبر سنة ١٩٣٩ بناء على طلب الحليفة ليست من النوع الذي يجوز فيه إهدار حصانة الافراد ، لأن هناك نوعين من الأحكام العرفية ، نوع يقصده الدستور في المادة (١٥٥) وهو الموضح في قانون سنة ١٩٢٣ ، ونوع آخر تولد عن التزام في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فما كان الدستور وهو يوضع في سنة ١٩٢٣ يتنبأ بأحكام عرفية ستعلن طبقاً لمعاهدة أبرمت في سنة ١٩٣٦ أى بعد ثلاث عشرة سنة من صدور الدستور . وقد رد صبرى أبو علم على وجهة نظري رداً ارتكن فيه على المعاهدة ، واشترك بعض الأعضاء في المناقشة ، ثم قدمت اقتراحاً هذا نصه « اقترح ان يقرر المجلس ان يطلب من الوزارة الافراج عن المعتقلين السياسيين الذين لم تثبت التحقيق اتهامهم بأى تهمة قانونية وأن يحيل إلى المحاكمة من أثبت التحقيق إدانتهم قانوناً »

فرد صبرى أبو علم على هذا الاقتراح بأنه غير دستوري .. بحجة انه تكليف من المجلس للسلطة التنفيذية باتخاذ إجراء معين ، وأن هذا يحل أحد المجلسين محل الحكومة في مباشرة سلطتها التنفيذية وهذا إخلال بمبدأ فصل السلطات .

فاجبت بان المجلس سار على قاعدة مطردة منذ سنة ١٩٢٤ إلى الآن وهي ان يقبل الاقتراحات برغبات .

واقترح بعض الشيوخ الوفديين إقفال باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال ، وتقدم اقتراح ثالث من الشيخ حسن عبد القادر بإحالة الاستجواب إلى لجنة الشئون الدستورية لبدء رأيها فيه وبحته من الوجهة الدستورية وتقديم تقريرها للمجلس في ظرف أسبوعين ، وقد أخذ الراى فى الاقتراحات الثلاثة إلى جلسة تالية ، وبهذه الجلسة (٩ يونيه سنة ١٩٤٢) وافقت الاغلبية على ، الانتقال إلى جدول الأعمال ...

استجوابى عن الخبر الاقتصادى البريطانى

يونيه - يوليه سنة ١٩٤٣

عينت وزارة الوفد في ما يو سنة ١٩٤٣ المستر جيمس باكستر الاقتصادى البريطانى خبيراً مالياً للحكومة المصرية فى المسائل المالية والاقتصادية بعقد لمدة ثلاث سنوات ، وكان أمين عثمان باشا وزيراً للمالية فى ذلك العهد . فتقدمت فى ٥ يونيه سنة ١٩٤٣ الى رئيس الوزارة باستجواب عن مسوغات هذا التعيين واسبابه وظروفه وملابساته ، ومبلغ الحاجة إليه ،

وعن راتبه ومدى سلطته الرسمية وغير الرسمية واثره فى سياسة مصر الاقتصادية والمالية الحالية والمستقبلية .

نظر هذا الاستجواب بجلسة ١٥ يوليه سنة ١٩٤٣ ، وكانت آخر جلسة للدورة البرلمانية ، فلما شرعت فى شرح استجوابى طلب منى بعض الاعضاء الوفديين أن انتظر حتى اسمع رد رئيس الوزارة (النحاس باشا) ، ثم اتكلم بعده ، فقلت لهم إن الوضع السليم أن اتكلم أولا ثم يرد رئيس الوزارة ، وتمسكت بحقى فى الكلام أولا مستنداً إلى اللائحة الداخلية ، فاجاب المجلس طلبى على مضض ، واخذت فى شرح الاستجواب ، وموجز اقوالى ان تعيين هذا الموظف المالى الكبير البريطانى قوبل بالدهشة وأن ما يوحى به هذا التعيين أن ليس لدينا خبير او خبراء ممتازون فنيون فى المسائل الاقتصادية والمالية ، مع أننا خطونا فى الثلاثين سنة الماضية خطوات واسعة فى هذا الميدان وتكونت فى البلاد فئة ممتازة من الخبراء الاقتصاديين والماليين ، افلا يوجد رجل واحد فى هذه الفئة يمكن للحكومة أن تسترشد بخبرته الاقتصادية والمالية فى المشاكل التى نشأت عن الحرب التى ستعشا بعد انتهائها ! واستطردت إلى أن المسائل المالية والاقتصادية ليست مسائل فنية فحسب ، وإنما هى أولا وقبل كل شىء مسائل قومية قبل أن تكون فنية ، وأن الفن فيها يجب أن يكون فى خدمة الأغراض القومية ، وهى مرتبطة بما يسمى الاستقلال الاقتصادى للبلاد وكلها ترجع إلى هذا الأساس . لأنه لا يصح مطلقاً أن تعتبر مصر سوقاً دولية ، وبعد أن شرحت هذه الفكرة انتقلت إلى فكرة أخرى وهى أن هذا التعيين بالذات هو نوع من انواع الغزو السلمى *pénétration pacifique* قد تكون له نتائج أخطر من الغزو المسلح ، لأن الغزو السلمى يسير فى شىء من الهوادة والاطمئنان وعدم المعارضة وربما يؤدي إلى تدخل دولة أجنبية فى شئون الدولة .

وقد أثارت هذه الملاحظة اعتراضات بعض الشيوخ الوفديين ، وصاح احدهم (محمد المغازى عبدره باشا ..) قائلاً فى حدة : (لقد استنار المجلس وكفى !)

فقلت (يجب أن تتركونى اتمم كلمتى وتستمعوا لها) ، وطلب الرئيس (على زكى العربى باشا) من الاعضاء أن يدعونى اتمم كلمتى . فتابعته الكلام وضربت مثلاً بالبعثة العسكرية البريطانية والنص فى المعاهدة على أن الغرض منها أن تستعين الحكومة المصرية بخبراء حربيين اجانب .

فقال الرئيس : « إن الخبير الاقتصادى لم يات ذكره فى المعاهدة المصرية البريطانية » .

وقال النحاس باشا : « هل نحن نتناقش الآن في المعاهدة المصرية البريطانية أم في تعيين الخبير الاقتصادي ؟ إننا نعرف رأيك في المعاهدة ولا داعي لأن تدخل شيئاً في شيء » .

فأجبت بأن البعثة العسكرية نص عليها في المعاهدة ، أما الخبير الاقتصادي وهو أشد خطورة منها فلم ينص عليه في المعاهدة ، وبالتالي نحن غير ملزمين بأن يكون هذا الخبير انجليزياً .

والمعت في حديثي إلي ما كان من تعيين مستشار مالي بريطاني سنة ١٨٨٣ ثم أخذ نفوذه يستفحل حتى صارت له السيطرة الفعلية في الحكومة ، وختمت كلمتي بأنه لا توجد مسوغات لتعيين خبير اقتصادي أجنبي للحكومة المصرية ، فضلاً عن أن هذا التعيين يتعارض مع الاقتصاد القومي .

ورد النحاس باشا على استجوابي رداً طويلاً ، خلاصته أن المشاكل الاقتصادية والمالية التي واجهتها مصر خلال الحرب وستواجهها بعد انتهائها استدعت تعيين هذا الخبير ، ثم قال ما يأتي عن اختياره من المالين الانجليز : « وكان من الطبيعي أن يختار الخبير من رجال دولة بيننا وبينها صلات مودة وصداقة وتحالف ، وأن يكون معروفاً لمصر وعارفاً بظروفها المالية ، ولم يكن ممكناً اختيار خبير أوروبي من أية دولة أخرى ولا أمريكي لصعوبات مادية ظاهرة ، ولأن النظام الانجليزي المالي أقرب إلى الأنظمة المصرية » .

وبعد أن انتهى النحاس باشا من رده قرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال ..

الأرصدة الاسترلينية

بمجلس الشيوخ - إبريل سنة ١٩٤٤

أخذت الأرصدة الاسترلينية تتزايد خلال الحرب العالمية بسبب إهمال الحكومة ومجاملتها لبريطانيا ، واشتد التضخم في عهد وزارة الوفد ، وقد نبهت إلى هذا الخطر في مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ إبريل سنة ١٩٤٤ لمناسبة المناقشة في السياسة المالية العامة للدولة ، وكان ذلك أيضاً في عهد وزارة الوفد وكان أمين عثمان باشا وزيراً للمالية ، وألقيت كلمة في منشأ الأرصدة وتكليفها وطلبت بوضع حد لها ^(١)

(١) نصها في كتاب ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٦١ .

وأيد بهي الدين بركات باشا وجهة نظري ، وزادها وضوحاً وتفصيلاً في كلمته التي ألقاها في هذا الموضوع بجلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٤ وقال ضمن ما قال :

« إن اللجنة المالية أرادت أن تقول إن ليس عندنا تضخم واكتفت بأن تثبت نتائج التضخم - وهي كلها موجودة عندنا - ولكنها لم ترد أن تقول بأن في مصر تضخماً ، فما هي الحقيقة إذن ؟ وبماذا نكيف هذه الحالة وما سببها ؟ السبب ما قالته اللجنة وهو وجود الجيوش الأجنبية المتحالفة في مصر . كيف هذا ؟ إن الجيوش تصرف وتدفع لنا مقابل ما تصرفه إذن هي تدفع نقداً في مقابل البضائع . والمطبعة المصرية تشتغل . إذن كيف يمكن أن يكون في مصر تضخم ؟ منذ يومين عالج زميلي حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك موضوع النقد في مصر وعالج هذه الحالة معالجة دقيقة بعد دراسة مسببة وعرض الحالة على حقيقتها فلا حاجة بي إلى أن أرجع إلى تكرار شيء مما قاله عن المبادئ الاقتصادية ولا عن تاريخ العملة في مصر لأنني أوافقه على كل ما قاله » . ثم أفاض بهي الدين باشا في ضرر الأرصدة الاسترلينية واقترح عدة حلول لاستخلاصها .

وبجلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٥ رد امين عثمان باشا وزير المالية على اقوالى واقوال بهي الدين بركات باشا ، فلم يزد عن عبارات عامة دعا فيها إلى الثقة في تعهدات « حليفنا الكبرى » قال :

« واود بهذه المناسبة أن أشير إلى ما أبداه بعض حضراتكم من التشكك في إمكان استردادنا بعد الحرب لما نداين به بريطانيا . ولعلني لست بحاجة إلى أن أذكر أنه لا محل مطلقاً لهذا التشكك بل لمجرد التفكير فيه ، بعد أن علقنا مصيرنا بمصير الديمقراطيات ووقفنا إلى جانبها في دفاعها عن الحرية والعدالة والمدنية . وبالنظر إلى ما هو معروف عن حليفنا الكبرى من سلامة ماليتها وشدة محافظتها على تعهداتها ودقة وفائها بديونها مما يجعل ضمان هذه الديون في مرقى عن كل شك » .. كذا .

ولعمري ليس بمثل هذه الأقوال ولا بمثل هذه الروح حقوق تصان البلاد السياسية والمالية ، وقد برهنت الحوادث على أن ديون مصر على بريطانيا من الأرصدة الاسترلينية بقيت طوال الحرب وبعد انتهائها قائمة لم توف منها إلا الخرز اليسير

* * *

استجوابى عن الأهداف القومية

يونيه - أغسطس سنة ١٩٤٥

انتهت الحرب العالمية فى أوروبا فى مايو سنة ١٩٤٥ حين استسلمت ألمانيا للحلفاء ، وكانت وزارة المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا الأولى تتولى الحكم ، وكنت أرى واجباً عليها أن تبادر إلى المطالبة رسمياً بأهداف مصر القومية ، ولكنها تباطأت فى هذه المسألة الهامة ، فقدمت استجواباً فى هذا الصدد إلى رئيس الوزراء .

كان هذا الاستجواب من أهم الاستجابات التى نظرت فى البرلمان ، وقد اهتمت به الصحف واهتم به الراى العام اهتماماً كبيراً يتناسب مع خطورة موضوعه ، ولأنه أول استجواب قدم فى البرلمان عن هذه الأهداف بعد انتهاء الحرب العالمية مباشرة .

قدمت طلب الاستجواب إلى رئيس مجلس الشيوخ يوم ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ وهذا نصه :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ :
« تحية وسلاما . وبعد فانى أرغب فى استجواب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن الأسباب التى دعت الوزارة إلى عدم المبادرة بالمطالبة بأهداف مصر الأساسية وفى مقدمتها الجلاء وتحقيق وحدة وادى النيل ، ومتى يحين الوقت لتطالب بهذه الأهداف ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

« ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ - عبد الرحمن الرافعى »
كتبت هذا الخطاب بعد تفكير طويل ، لأنى أردت أن أحدد فيه الأهداف القومية فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة تحديداً يكون موضع اتفاق الجميع شعبياً وحكومة ويكون شعاراً للجهاد فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر القومى ، هل نطالب بالجلاء فقط ويكون مفهوماً منه أنه الجلاء عن مصر والسودان معا ؟ ولكن أين الوحدة بينهما فى هذا الطلب ؟ هل نطالب بالجلاء والسودان ؟ لقد ترددت فى أن نطالب بالسودان ، لأن النداء بهذا الطلب قد يجرح شعور إخواننا المجاهدين من أبناء الجنوب ، لأنهم يابون فيما أعتقد أن نعبر عن السودان كقطعة من مصر ، ويريدون تعبيراً آخر يتفق مع تقدم

الوعي القومي في جنوب الوادي ويوائم روح الاعتزاز بالكرامة في نفوس المجاهدين السودانيين ، وإذا قلنا الجلاء عن مصر والسودان ، ففي هذا التعبير ما قد يوحي بأن مصر قطر والسودان قطر آخر ، وهذا ما لا نرضاه كدعاة للوحدة ، ثم ان الجلاء عن مصر وعن السودان قد لايتعارض مع الدعوة الانفصالية التي خلقها الاستعمار في السودان ، فالجلاء عن كليهما لايمنع الانفصال التام بينهما ، ولا بد من تعبير آخر يكون وجيزاً ويشمل الجلاء عن مصر والسودان مع ربط شطري الوادي برباط من الوحدة لا انفصام لها ، تلك الوحدة التي هي ضرورة طبيعية وتاريخية وجغرافية لكلا الجزئين ، فرايت ان أوجز تعبيراً للأهداف القومية هو (الجلاء ووحدة وادي النيل) ، وقد لا يعرف إلا القليلون أن هذا التعبير قد ورد لأول مرة على لساني بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ (ص ١٣٢) وفي هذا الاستجواب ، وصار شعار الجهاد في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة .

أخذ هذا الاستجواب يؤجل من جلسة إلى أخرى إلى ان نظر بجلستي ٦ و ٧ أغسطس سنة ١٩٤٥ وفي كل مرة يزداد اهتمام الرأي العام به . قالت الأهرام بعدد ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٥ : « وأما مصر فسيفتح ملف قضيتها وشيكا فقد طلب الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك استجواب الحكومة عن « عدم المبادرة بالمطالبة بأهداف مصر الأساسية وفي مقدمتها الجلاء ووحدة وادي النيل » وقد نمتي إلينا أن دولة رئيس الوزراء ينتظر عودة مندوبي مصر من مؤتمر سان فرانسيسكو ليقف على ما لديهم من بيانات ومعلومات عن قرارات المؤتمرين النهائية وعن الاتجاهات الدولية فيجمع اللجنة السياسية التي جمعها قبل السفر إلى المؤتمر ولعله بعد ذلك يدلي بتصريح في البرلمان خلال مناقشة الاستجواب الذي تقدمت الإشارة إليه أو قبل ذلك » .

وقالت أيضاً بالعدد الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ : « عقد مجلس الوزراء ظهر أمس برئاسة حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا وظل منعقداً إلى منتصف الساعة الثالثة وقد عرض على المجلس في هذا الاجتماع البيان الذي سيلقيه دولة النقراشي باشا في مجلس الشيوخ يوم الاثنين المقبل لمناسبة الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك في موضوع مطالب مصر القومية وموقف الحكومة منها » . وقالت بالعدد الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ : « يجتمع مجلس الوزراء ظهر اليوم برئاسة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا للنظر في البيان الذي يليه دولته مساء اليوم في مجلس الشيوخ رداً على

الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم عبد الرحمن الرفاعي بك في موضوع مطالب مصر القومية .

شرحت استجوابي بجلسة ٦ أغسطس شرحاً وافياً استغرق خمس صفحات من المضابط ، وخلاصة حديثي في تلك الجلسة أنه كان يجب على الحكومة أن تبادر إلى المطالبة بأهداف مصر القومية منذ الساعة الأولى ، منذ أن وضعت الحرب الأوروبية أوزارها ، بل منذ عقد مؤتمر القرم في فبراير سنة ١٩٤٥ ، وكانت كل دولة تطالب علناً بـهـدائها وحقوقها ، وحذرت من قبول الاحتلال الأجنبي تحت أي وضع سواء كان انفرادياً أو ثنائياً أو دولياً ، وختمت حديثي بقولي : « لا يجوز لنا أن نقبل أن تكون مصر سوقاً دولية أو محطة استعمارية ، لأن مصر ليست سوقاً ، بل هي وطن ، وهي وطن لامة من أعرق الأمم في الحضارة والمدنية » .

وقد رد المرحوم النقراشي باشا على استجوابي رداً وافق فيه على الجلاء ووحددة وادى النيل ، قال رحمه الله في هذا الصدد : « إذا كان ما قصد إليه حضرة المستجوب هو السؤال عما إذا كانت الحكومة تعتزم السعي إلى تحقيق تلك الأهداف فليس الجواب إلا أن هذا واجب وطني لا يسع الحكومة أن تتخلى عنه أو أن تتردد في أدائه أو أن تفوت فرصة القيام به » . إلى أن قال : « ثم إن مصر أقامت الدليل تلو الدليل على حفظها العهد وقد ناصرت حليفاتها وأبلت في ذلك خير بلاء ، وأبدت صادق العزيمة في مقاومة المعتدين وبذلت من المعونة لقضية الديمقراطية ما اعترفت الأمم المتحدة بجليل قدره ونبالغ أثره في انتصار الحلفاء ، وليس فوق ذلك كله سبب أكثر تبريراً وأقوى سنداً لإنهاء القيود التي أحاطت باستقلال البلاد ولتحقيق مطلبها من جلاء الجنود الأجنبية عنها ، أما وحدة وادى النيل بمصره وسودانه فإن المبادئ التي أطلعها على العالم هذا العهد الجديد جديرة بتحقيقها لاسيما وأن هذه الوحدة تتفق مع صميم رغبات أبناء الوادى جميعاً ، ولا تتوقع الحكومة أي صعوبة في مفاوضة بريطانيا العظمى لأنها تلمس ما تكتنه بريطانيا نحو مصر من حسن النوايا وخالص الصداقة ولاشك في أنها تشاطر مصر الشعور بملاءمة الظروف وتدرك حق الإدراك أن هذه الحكومة تترجم عن مطالب الأمة جمعاء لا مطالب فريق دون آخر ، واكتفى المجلس بالمناقشات التي دارت في الاستجواب ولم يصدر في شأنه قراراً معيناً .

قرار الحكومة في هذا الصدد

سبتمبر سنة ١٩٤٥

في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ اجتمعت الهيئة السياسية الاستشارية التي أفتتها الحكومة وأصدرت القرار الآتي : « ترى الهيئة السياسية باجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل في وحدة مصر والسودان ، كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الاوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس ، وترى الهيئة السياسية أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون وثيقاً وممتانة . »
ووافق مجلس الوزراء في اليوم التالى على هذا القرار .

تعليقى على هذا القرار

إن قرار مجلس الوزراء جاء إعلاناً صريحاً بأن حقوق البلاد الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق وحدة وادى النيل ، وكان هذا القرار مكسباً للقضية الوطنية .
ولكن فيه ناحية نقص فى الوسيلة ، ذلك أنه جعل الوسيلة الى تحقيق الأهداف القومية مفاوضة بريطانيا للاتفاق على هذه الأسس وجعلها أساساً للتحالف بينهما .

وقد قدم المرحوم صبرى أبو علم باشا فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ استجواباً آخر عن الأهداف القومية نظر بجلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، ولاحظت فى هذه الجلسة على قرار الهيئة السياسية هذا النقص فى الوسيلة وقلت فى هذا الصدد ضمن ما قلت : « أعود فأقول هل طالبت الحكومة المصرية الحكومة الإنجليزية بالجلاء عن وادى النيل ؟ كلا لم يحصل ، وكل ما تقدمت به الحكومة هو مذكرة رفعت إلى مؤتمر الدول الخمس فيما يتعلق بتصفية المستعمرات الإيطالية ، لذلك استسمح حضراتكم أن أبين لكم ملاحظاتى على هذه المذكرة ، وأول ما لاحظته أن الحكومة المصرية قد اهتمت بالفرع دون الأصل ، والأصل هو الجلاء عن وادى النيل ، وأنا أستسمح حضرات أعضاء الهيئة السياسية أن لاحظ على قرارها أنها توصى باتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة ، للاتفاق على هذا الأساس ، وأنا لا أريد أن أعرض بالهيئة السياسية ، وإنما أؤثر طريقة المطالبة على طريقة المفاوضة »

وبعد انتهاء المناقشة في هذا الاستجواب عرض على المجلس اقتراحات ثلاثة .

أحدها مشروع قرار مقدم من محمد على علوبة باشا هذا نصه : « يؤيد المجلس المطالب الوطنية التي أعلنتها الحكومة ، ويطلب إليها المبادرة بالعمل على تحقيقها »

والثاني مقدم مني ونصه : « أقترح أن تبادر الحكومة إلى مطالبة إنجلترا رسمياً بالجلء الكامل العاجل عن وادي النيل . »

والثالث مقدم من محمد صبرى أبو علم باشا وبعض زملائه الوفديين ونصه : « يعلن المجلس أنه بعد انتهاء الحرب وتغير الظروف وبعد إبرام مصر لميثاق سان فرانسيسكو - أصبح من المتعين إعادة النظر فوراً في معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا وما توجبه من التزامات على مصر ، حتى تصبح المعاهدة متفقة مع الأحوال الدولية الجديدة ومع ما يوجبه ميثاق سان فرانسيسكو »

وقد أخذت الآراء في هذه الجلسة فوافقت أغلبية المجلس على اقتراح علوبة باشا .

تكييف القضية الوطنية أمام الهيئة الدولية

مطالبة لا احتكام

كنت ولا أزال أرى في المفاوضات قبل الجلاء صرفاً للبلاد عن هدفها الأكبر . وهو الجلاء .

فلما أعلنت وزارة المرحوم النقراشي باشا في أواخر يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن اعتبرت ذلك مكسباً للقضية ، على أنى مع ذلك لم أكن أثق بأن مجلس الأمن سينصفنا ، فنظرت إلى عرض القضية عليه كوسيلة من وسائل الكفاح ، وحذرت من ضرر الاحتكام إلى الهيئات الدولية .

عرض هذا الموضوع على مجلس الشيوخ بجلسته ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ ، فإدليت بوجهة نظرى وقلت فى مستهل كلمتى : « لاشك أن إعلان الحكومة قطع المفاوضات وعزمها على رفع القضية المصرية الى مجلس الأمن هو قرار يقابل فى ذاته بالغبطة لأن إعلان الحكومة أن المفاوضات قد أصبحت غير مجدية - وقد كانت غير مجدية من قديم - يعد كسباً للقضية المصرية ، لأنها مع الأسف الشديد قد خسرت كثيراً بالالتجاء إلى طريق المفاوضات » .

ثم تكلمت عن طريق تكييف القضية أمام مجلس الأمن وقلت :
 « إن القضية الوطنية تنحصر في أمر واحد ، هو جلاء الانجليز عن مصر
 والسودان ، هذا هو التكييف الصحيح الذي يجب أن تعرض به قضيتنا على
 أية هيئة دولية وهذا التكييف يستتبع اعتبار الاحتلال منذ ١٨٨٢ عملاً غير
 مشروع ، وأن كل ما أبرم أو عقد في ظل الاحتلال نتيجة لوجوده هو عمل
 باطل ابتداء من سنة ١٨٨٢ واستمر إلى اليوم ، وهذا يستتبع أن اتفاقية سنة
 ١٨٩٩ الخاصة بالسودان هي اتفاقية باطلة ، وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ هي
 كذلك باطلة . »

١٠ لا احتكام في الجلاء

ثم عرجت بمسألة الاحتكام وحذرت منه وقلت في هذا الصدد : « لا يصح
 لنا - صيانة لقضيتنا - أن نعرضها كمحتكمين ، ولا يصح لنا أن نلجأ إلى
 طريقة الاحتكام ، لأن جوهر ما نطالب به هو الاستقلال في ذاته ، لأن الجلاء
 هو الاستقلال ، ولا يصح أن يكون الاستقلال موضع تحكيم ، ولا توجد أمة
 تقبل أن يكون استقلالها موضع تحكيم ، إنما يكون التحكيم في مسائل فرعية
 أو خلافات محلية بينها وبين بلد آخر ، فتعرض الأمر على الهيئات الدولية
 محكمة إليها ، لتفصل بينها وبين الدولة الأخرى التي يكون بينها وبينها
 خلاف . لقد قال الكثيرون بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية ، ومعنى
 الاحتكام إليها أن نقبل قرارها ، وفي هذا من الضرر ما فيه ، ولذلك قلت إنه
 لا يصح الاحتكام ، بل يجب أن يكون موقفنا أمام الهيئات الدولية موقف
 مطالبة ، لا موقف احتكام . يجب أن نطالب بالجلاء لأن هذا الجلاء هو حق
 طبيعي لنا ، ولأن هناك سبباً من شأنه أن يضم إلينا مجموعة الأمم ، وهو أن
 الجلاء أمر لازم للسلام العام »

وقلت في جلسة ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ : « إن الوقت المناسب لعرض قضية
 مصر على مجلس الأمن كان فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ حيث عرضت على هذا
 المجلس قضايا سوريا ولبنان وإيران ، ولعلكم تذكرون حضراتكم أنه في هذا
 الوقت قد عرضت هذه القضايا على مجلس الأمن وكسبت هذه الدول قضاياها
 إذ تقرر فيها وجوب جلاء القوات الأجنبية عنها ، فاسمحوا لي أن أقول أننا
 تأخرنا في عرض قضيتنا على مجلس الأمن عاماً ونصف عام . لقد تعطل عرض
 القضية لأن الحكومة لجأت إلى طريق المفاوضة ، »

* * *

منع تملك الأجانب

الأراضي الزراعية والعقارات

فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قدمت إلى مجلس الشيوخ مشروع قانون بمنع تملك الأجانب للأراضي الزراعية والعقارات المبنية أو المعدة للبناء فى المملكة المصرية ، وكان غرضى من هذا المشروع صيانة الاملاك المصرية من أن تنتقل إلى الأجانب ، وحفظها للمصريين ، وارفقت بالمشروع مذكرة إيضاحية توضح الغرض منه وترسم خطوطه الرئيسية قلت فيها :

« تحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين ، لأنها بوصف كونها ثابتة لا منقولة تعتبر ملتصقة بأرض الوطن ، بل هى جزء منه ، ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظاً لكيان الوطن ذاته ، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة الى منتصف القرن التاسع عشر ، إذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لاتجيز التصرف للأجانب فى الأراضي والعقارات ، وكانت هذه حجة الخديوى اسماعيل فى معارضة شروط الامتياز التى نالتها شركة قناة السويس فى عهد سعيد باشا وحصلت بمقتضاها على ملكية رقعة واسعة من الأراضي المصرية ، ولكن مصر تحللت من هذه القيود وجعلت حق الملكية العقارية عاماً للمواطنين والأجانب على السواء ، فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضي إلى الأجانب أفراداً وشركات ، فبحسب احصاء سنة ١٩٤٦ يتبين أن مجموع الأراضي الزراعية فى المملكة المصرية تبلغ ١٤٣,٩٠٣,٥ فداناً منها ١٩٢,٣٥٧ فداناً يملكها الأجانب عدا مالهم من حقوق عقارية على جزء كبير من الأراضي المملوكة للمواطنين ، ومما يستوقف النظر فى هذا الاحصاء أن الملكية الزراعية التى يزيد نصابها على ألفى فدان يبلغ عدد ملاكها ٣٥ مالكا (عدا الوقف) منهم ثمانية عشر من المصريين ومجموع ما يملكونه ٨٨٢,٥٤ فداناً ، وسبعة عشر من الأجانب ومجموع ما يملكونه ٦٠٧,١١٤ أفدنة ، أى أن كبار ملاك الأجانب يملكون أكثر من ضعف ما يملكه كبار الملاك المصريين ، ولهذا الوضع من الدلالة مالا يخفى .

« وفصلاً عن أن فى انتقال ذلك الجزء الكبير من الاملاك الثابتة إلى ايدى الأجانب خطراً على الكيان القومى ، فليس معروفاً إلى أى مدى يستفحل هذا

الخطر في المستقبل إذا ترك انتقال الملكية العقارية إلى الأجانب مطلقاً من كل قيد .

« فالتطورات الاقتصادية والمالية ، والوسائل الاستغلالية ، قد تتنوع وتغرى الملاك المصريين بمختلف الأساليب بالتصرف في أملاكهم للأجانب إذا لمحاو بريقاً من الكسب الوقتي ، ولو كان بريقاً خداعاً ، لا يلبث أن يكون سراباً ، فعلى الدولة أن تحتاط لكيان الملكية العقارية وتضع من القوانين ما يمنع تسربها إلى أيدي الأجانب أفراداً أو شركات ، وليست هذه القوانين بدعا في التشريع ، فإن معظم الدول حتى العظمى التي لا يخشى على كيانها الاقتصادي تسير على هذا الوضع ، إما بمقتضى قوانينها أو بموجب الأمر الواقع بحيث لا ترخص للأجانب بامتلاك أملاك ثابتة في بلادها ، ويكفي لمن يريد أن يتقنبت من هذه الحقيقة أن يجرب طلب شراء أرض زراعية أو عقارات مبنية في أى بلد من هذه البلدان فإنه يصطدم حتماً بقوانين تحظر تملك الأجنبي لشيء منها أو يرفض طلبه بحكم الأمر الواقع المعمول به في هذه البلاد .

« فهذه الحماية للملكية العقارية في الدول المتحضرة هي التي يستوحى منها المشروع المعروض على هيئة المجلس احكامه ونصوصه .
« وليس في هذا المشروع مساس بالحقوق المكتسبة للأجانب ، فإنه لايسرى على ما يملكونه قبل أن يصير قانوناً ، بل يبقى ملكاً لهم ، ولايسرى كذلك على ما يؤول إليهم بعد صدوره بطريق الإرث ، وبذلك تصان الحقوق المكتسبة للأجانب من كل وجه .

« هذا إلى أنه قد قصر الحظر بالنسبة لأراضى البناء والعقارات المبنية على المخصصة منها للسكن ، فأباح بذلك تملك الأجانب لهذا النوع من الأملاك الثابتة إذا كان الغرض منها إقامة المصانع أو المتاجر ، وقد روعى في هذا التمييز أن لايضيق التشريع مجال النشاط الاقتصادي الصناعي والتجارى والمالى في البلاد إذا ساهمت فيه رؤوس أموال أجنبية ، ففي هذه الحالة لايسرى الحظر الوارد في المشروع ، لأن الأصل فيه أن يقتصر على الأملاك الثابتة دون المنقولة ، ولما كانت المنشآت الصناعية والتجارية لاتعد من الأملاك الثابتة فلا تدخل ملحقاتها العقارية في مدلول الأملاك المقصودة بالحماية التشريعية ، لأن هدف المشروع انما هو حماية الملكية المتلصقة أصلاً وحكماً بأرض الوطن والتي تعد جزءاً لايجوز أن يفصل عنه .

« ولقد سبق للمشرع المصرى أن أخذ بهذه الحماية ولكن في دائرة ضيقة ، إذ حظر في المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ على كل شخص

طبيعى أو معنوى أجنبى الجنسية ان يمتلك بأى طريق كان غير الإرث عقاراً
كائننا بأحد المناطق التى تقوم على إدارتها مصلحة الحدود ويسرى الحظر فى
هذا المرسوم على كل وقف على أجنبى وتقرير حقوق عينية له .
« فإذا كانت هذه الحماية قدرأها المشرع واجبة فى حدود الوطن
وأطرافه ، فأولى بها أن نعم أرجاء البلاد جميعها » .

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

خطوات المشروع

مشى المشروع ويُبدأ فى مجلس الشيوخ ، ومع أنه لقي من الراى العام
تأييداً كبيراً ولم يلق من محيط الأعضاء معارضة ما ، لكن يبدو أن تبارات
خفية كانت تعمل على عرقلة .

عرض لأول مرة على المجلس بجلسته ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، فقرر قبل
نظره موضوعاً إحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من الوجهة
الدستورية ومن جهة انطباقه أو عدم انطباقه على معاهدة مونترو .
وقد بحثته اللجنة من هذه الناحية وانتهت إلى أن المشروع مقبول
دستورياً ولا يخالف أحكام معاهدة مونترو ، ووافقت الحكومة على ذلك بلسان
مندوبها الذى حضر جلسات اللجنة وقدمت تقريراً مستفيضاً فى هذا الصدد .
عرض هذا التقرير على المجلس بجلسته ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، فوافق
عليه بالإجماع ، وقرر إحالة المشروع إلى لجنة الموضوع وهى لجنة العدل ،
وقد بحثته هذه اللجنة بحثاً مستفيضاً ، ووافقت عليه بعد إدخال تعديلات
عليه أهمها قصر حظر عدم تملك الأجانب على الأراضى الزراعية ، دون
العقارات المبنية أو المعدة للبناء ، وحضر جلسات اللجنة مصطفى مرعى بك
وزير الدولة فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى باشا وأعلن باسم الحكومة
موافقته على المشروع بعد التعديلات سالفة الذكر ، ودافع عنه دفاعاً حاراً
شكرته عليه ، وقال إن مجلس الوزراء بحث المشروع وانتهى إلى قبوله
والموافقة عليه ، وقد بذل مصطفى مرعى بك جهوداً موفقة لدى سفارات
بريطانيا وفرنسا واليونان لإقناعها بأن المشروع لاينطوى على روح عدائية
للأجانب بل يهدف إلى صيانة الثروة الزراعية وأنه مشروع اجتماعى له
نظائره فى التشريعات الأوروبية والأمريكية وقد اقتنعت السفارات بدفاعه .
قدمت لجنة العدل تقريرها عن المشروع بعد التعديلات التى اتفقت عليها
مع الحكومة وعرض التقرير على المجلس بجلسته ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ ،

فوافق على المشروع من حيث المبدأ، ولكن عند تلاوة المواد ثارت اعتراضات على بعض أحكامه ترتب عليها أن قرر المجلس إحالته إلى لجنة المالية والعدل مجتمعين لبحثه من الوجهة الاقتصادية والمالية . وقد تعطل المشروع أمام اللجنتين طويلاً إلى أن نظرتاه مجتمعين في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٠ وأقرتاه من جديد بعد تعديلات يسيرة ، وعرض تقرير اللجنتين على المجلس ونظره بجلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٥٠ ، وفيها أثيرت مناقشات جديدة أخرى وأبديت اقتراحات عديدة ، قرأى المجلس إعادة المشروع إلى لجنة العدل لبحث الاقتراحات التي قدمت في تلك الجلسة ، وانفضت الدورة البرلمانية بعد ذلك فلم يتسع الوقت لانعقاد اللجنة ، ولما حلت الدورة الجديدة اجتمعت اللجنة يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ودرست الاقتراحات والمناقشات التي أثيرت حول نصوصه فقبلت بعضها ورفضت البعض الآخر وقدمت تقريراً جديداً بالنصوص التي انتهت إليها ، وهي لا تختلف عن جوهر المشروع إلا في قصر الحظر على الأراضي الزراعية دون العقارات والمباني ، وعممت الحظر بالنسبة للأراضي الزراعية فأضافت إليها الأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية باعتبار أن مال هذه الأراضي أن تكون أراضي زراعية من طريق استصلاحها ، وأدخلت تعديلات يسيرة في المواد الأخرى ، وعرض تقرير اللجنة على المجلس مرفقاً به نصوص المواد كما عدلتها اللجنة فأقرها بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . وبعد إقرار المشروع في مجلس الشيوخ أحيل إلى مجلس النواب فأقره أيضاً وصدر به القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ في ١٠ مارس من تلك السنة . ونشر في « الوقائع المصرية » عدد ١٧ مارس سنة ١٩٥١ ، وقد حمدت الله على صيرورته قانوناً نافذاً من قوانين الدولة مع رجائي تعديله في المستقبل بجعل الحظر شاملاً المباني المعدة للسكن وأراضي البناء .

عندما تتشابه الأسماء

يشارك معنى في اسم (عبد الرحمن الرافعي) بعض الأفراد الممتازين من اقاربي ، فمنهم عبد الرحمن أمين الرافعي بك وكيل محكمة استئناف مصر الآن (١٩٥١) ، والدكتور عبد الرحمن الرافعي مراقب الصحة المدرسية بوزارة المعارف .

وقد سبب هذا التشابه في اسمائنا سلسلة من الحوادث الطريفة ، فكثيراً ما يحدث اللبس بيننا في المكالمات التليفونية ، وفي الخطابات الخاصة

والعامة ، ففي التليفون يسألني الكثيرون على اعتبار انى عبد الرحمن بك
الرافعى وكيل محكمة الاستئناف (والافوكاتو العمومى ورئيس النيابة من
قبل) او على اعتبار انى الدكتور عبد الرحمن الرافعى ، فاجيبهم بلطف ان
« النمرة غلط » وانى لست المقصود بالكلام ، وأرشدهم عن مقصدهم ،
والخطابات قد ترد لنا خطأ ، فيعيدها كل منا إلى المقصود بالخطاب ، وقد
حدث فى سنة لا اذكرها أن قرأ صاحب قضية هامة فى الصحف نبأ تعيين
« عبد الرحمن الرافعى بك » رئيساً لنيابة مصر ، فانزعج لهذا الخبر ، وكنت
وكيله فى هذه القضية ، وكانت فى آخر مراحلها ، وظن أنه سيتعذر على أن
اترافع فيها فى اليوم الموعود بعد تعيينى رئيساً للنيابة . وراح يبدى
دهشته ويقول : كيف يقبل الرافعى أن يكون رئيساً للنيابة وهو الذى اعتذر
عن منصب الوزارة ؟ وهرول إلى مكتبى يسأل عن الخبر ليطمئن على قضيته ،
فرأنى على مكتبى ، واطمان بعد أن فهم أن رئيس النيابة هو ابن عمى .
وكثيراً ما البى نداء التليفون ، فإذا بالمتكلم يستنجد بى لاسعاف مريض
أو لانقاذ سيدة مشرفة على الوضع .. فافهمه أنى لست الدكتور بل المحامى ،
وأرشدته إلى رقم تليفون الدكتور عبد الرحمن الرافعى .
واذكر ذات مرة أن الدكتور احتفل بزواج كريمته ، ونشر نبأ الزواج فى
الصحف ، وإذا بى أتلقى رسائل وبرقيات التهاني .. وعلى الرغم من أن اسمه
ذكر مسبقاً بكلمة « دكتور » إلا أن الذين هناونى لم يترددوا فى الأمر ،
إذ ظنوا انى أنا المقصود وانى لا بد أن أكون دكتوراً فى القانون ! وكان فى
مقدمة الرسائل خطاب من المغفور له الأمير عمر طوسون ، وقد رأيت أنه ليس
من اللائق أن أكتفى بإحالة خطابه إلى الدكتور الرافعى ، فكتبت لسموه خطاباً
رقيقاً شكرته فيه بالنيابة عن قريبى الدكتور .. وأرسل إليه الدكتور من ناحيته
خطاب شكر آخر على تهنئته .

* * *

عندما دخلت الوزارة

سنة ١٩٤٩

كنت أصطاف في الاسكندرية سنة ١٩٤٩ حينما استقالت وزارة إبراهيم عبد الهادي باشا يوم ٢٥ يولية ، وقد عهد جلالة الملك إلى حسين سرى باشا. تأليف الوزارة الجديدة ، وهي وزارة ائتلافية تمثل الوفد والسعديين والاحرار الدستوريين والحزب الوطني والمستقلين . ودعاني سرى باشا إلى الاشتراك في هذه الوزارة ، وإن كان لا يعرف المنزل الذي أصطاف فيه (رقم ١٤٣ بشوارع الاميرة فوزية بسيدي بشر) فقد عهد إلى أحد ضباط حرس الوزارة ان يستقل سيارة حكومية ليبلغني رغبته في مقابلته بدار الوزارة ببولكي ، فجاء الضابط إلى المنزل حوالي الظهر يوم ٢٦ يولية وسال عني ، فقليل له إنني اترىض على الكورنيش وإنني أعود بعد ساعة ، فقال إن الامر مستعجل فارجو أن تعرفوني في أى جهة من الكورنيش يتريض « وليحضر معى خادم ليعرفنى به » ، فاصطحبه أحد الخدم في السيارة وذهب معه إلى الكورنيش ، وما هى إلا بضع دقائق حتى راياني عائدا إلى المنزل ، فوقفت السيارة ونزل الضابط والخادم . وحياني الضابط وأبلغني رغبة سرى باشا فى أن أقبله الآن . وبعد أن عدت إلى المنزل ذهبت معه إلى دار الوزارة ، ووجدت هناك جمعا من الصحفيين فقابلوني متهللين وقالوا لى : مبروك ! فقلت : على إيه ؟ فقالوا : مبروك الوزارة ، وكنا فى آخر أيام رمضان (وقفة العيد) ، فقلت لهم : غدا العيد فمبروك العيد ، ثم دلفت إلى مكتب رئيس الوزارة وقابلت سرى باشا ، وبعد تبادل التحية قال لى : هل تكون ثقيلًا هذه المرة أيضا ؟ فقلت : أنا لست ثقيلًا ولم أكن ثقيلًا فى المرة الماضية .. إشارة إلى اعتذارى عن دخولى وزارته الأولى سنة ١٩٤٠ . واستوضحته برنامج الوزارة فافهمنى أنها وزارة قومية تعمل على توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب وإجراء انتخابات حرة . ألا توافق على ذلك ؟ قلت : بل اغتبط به وأؤيده ، ولكن ما هو موقف الوزارة تجاه معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ فقال : إنى أعتبرها غير قائمة لأن البلاد أعلنت ذلك ، وإن وزارتى مع أنها وزارة انتقال فانها متمسكة بالجلاء ووحددة وادى النيل فقلت : على بركة الله أقبل . وسألته فى تلطف : وكم يكون للحزب الوطنى من مقاعد فى الوزارة ؟ قال

مقعدان ، وهذا تمييز منى للحزب الوطنى فقد كان له فى الوزارة السابقة وزيران فى حين كان للأحرار الدستوريين ستة وزراء وكذلك للسعديين والآن سيكون له وزيران فى حين أن لكل من الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين أربعة وزراء أى أن نسبة الحزب قد ارتفعت فى وزارتى ، فشكرته على حديثه وعلى ثقته بشخصى ورجوت له التوفيق فى مهمته ، واستغرقت المقابلة نحو عشرين دقيقة . وانصرفت . فتلقانى الصحفيون بالأسئلة والاستيضاحات وعبارات « مبروك » ، فتخلصت من زحمة الأسئلة بقولى : أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد مشاورة . فقالوا : نريد أن نقول مبروك يا معالى الوزير ، فأعدت عليهم قولى مبروك على العيد لأن غدا يوم العيد ، فقالوا : بل نقصد الوزارة .

عدت إلى منزلى وأخبرت زوجتى بما حدث ، فقالت : وهل قبلت الوزارة ؟ قلت : نعم . قالت : ولكنك رفضتها فيما مضى . قلت : إن الظروف تغيرت لأن برنامج الوزارة الجديدة لا يتعارض مع مبادئنا ، ومع ذلك فإن الأمر لا يزال فى دور المشاورة فماذا ترين ؟ قالت : إنى أرى ما تراه فلتقبل على بركة الله ، فارتاحت نفسى لهذا الجواب ، ولم أخبر أحدا بالأمر . ومن حسن الحظ لم يكن بالمنزل الذى أصطاف فيه تلفون فتخلصت بذلك من الأسئلة والأجوبة .. إلى أن كانت الساعة العاشرة مساء وإذا بطرق شديد على الباب ، ففتحتنا ووجدنا ضابطا آخر غير الذى جاء ظهرا ، يصحبه أحد أقربائى ، وكان الضابط قد ظل يبحث عن منزلى ليلا أكثر من ساعة وهو لا يهتدى إليه ، إلى أن دله الناس على رافعى آخر هو الأستاذ جلال الرافعى ، فطلب إليه فى لهفة أن يصحبه إلى منزلى ، فجاء معه وهنائى الاثنين بالوزارة ، ورجائى الضابط أن أسرع فى ارتداء ملابسى لحلف اليمين أمام جلالة الملك ، فقلت له : ولكن ليس عندى هنا ردنجات ، فاجابنى : لا لزوم لها والتعليمات أن يحضر أصحاب المعالى الوزراء بأى ملابس رسمية أو غير رسمية لأداء اليمين الليلية ، فذهبت مع الضابط فى سيارة الحكومة إلى دار الوزارة متأخرين ووجدنا أن الوزراء قد سبقونا إلى سراى رأس التين فلحقنا بهم وهناك أقسمنا اليمين بين يدى جلالة الملك .

توليت وزارة التموين ، وبدأت فى فترة العيد أصرف بعض شئون الوزارة المستعجلة .

وقد قوبل دخولى الوزارة بارتياح عام ، على أن صديقى محمد محمود جلال بك والأستاذ محمود العمري لم يوافقانى على الاشتراك فى الوزارة ، وأرسل لى جلال بك خطابا رقيقا من جنيف يطلب منى فيه الاستقالة من الوزارة .

وطلب منى ذلك ايضا الأستاذ محمود العمري ، ونظريتهما أن الاشتراك في الوزارة أيا كان برنامجها يتعارض مع سياسة الحزب الوطني ، ولم يقنعاني ببرايمها ، ولا اقنعتهما برأيي ، أما نظريتي فهي أن الأمر مرجعه إلى برنامج الوزارة وسياستها ، ورأيت في نظريتهما تشددا لم أقره ، وأنا بطبعي أميل إلى الاعتدال ، وأراه أقرب إلى نشر الدعوة الوطنية واجتذاب الانصار إليها ، ومع اختلافي وإياهما في الرأي فقد حفظت لهما خالص الود والتقدير ، وبطبيب لي في هذه المناسبة أن أنوه بفضل الأستاذ محمود العمري ، فهو من الوطنيين الملهمين المغموين في زحمة البلبله والهرجلة التي يعيش فيها المجتمع ، وقد اعتدت أن أشاوره في المسائل الهامة التي تحدثت فيها بمجلس الشيوخ وأفيد من أفكاره وآرائه ونظراته فيها ، كبطلان المعاهدة ، والتضخم النقدي ، والأرصدة الاسترلينية ، والمعاهدات ومواثيق الضمان ، والميزانية ، والمسائل الاجتماعية ، وما إلى ذلك .

مشاهداتي في الوزارة

تعلمت من الوزارة أشياء وحقائق كثيرة كنت في حاجة إلى تعرفها ، حقا انى كنت أشعر ببعضها من قبل ، ولكن الوزارة زادتني معرفة بها وعرفتني بغيرها .

لاحظت بعد دخولي الوزارة أن احترام الناس حتى أقاربي قد زاد على ما كان عليه أضعافا مضاعفة .. ولم ترضني هذه الظاهرة ، فأنها دلتنى على قلة تقدير الناس للجهاد البعيد عن مظاهر الحكم بالنسبة إلى تقديرهم للجاء والمناصب ، وقلة التقدير للخدمات التي تؤدي للبلاد ما لم يكن صاحبها ذا مركز حكومي كبير ، ومعنى هذه الظاهرة أيضا أنى لم أكن محترما الاحترام الكافي قبل دخولي الوزارة ، وهذا ما لم أرضه لنفسى ولا للناس .

ويدخل في هذا السياق أنى لم أهنأ في حياتي على عمل بقدر ما هئنت على دخولي الوزارة ، مع أن دخول الوزارة في ذاته ليس عملا . بل هو ابتداء لعمل . فإذا كانت التهنة مقصودا منها الشكر على عمل نافع فلينتظر المهنتون حتى يعمل الوزير عملا نافعا للبلاد فيهنثونه عليه . ولكن الحال هنا على عكس ذلك . أن التهنة هي على الوزارة في ذاتها ، أى على تقلد المنصب . أو بعبارة أخرى على كرسى الوزارة . وإنى لوأثق انه إذا عمل الوزير عملا يستحق التهنة فقلما يهنأ عليه التهنة الكافية . وأغلب الظن أن يمر ولا يلتفت إليه أحد .

تلقيت بعد أن دخلت الوزارة نحو ستمائة تهنئة برقية وبريدية . عدا التهنائي الشخصية وهي تعد بالمئات . أى أنى تلقيت نيفا والى تهنئة . وقد كنت اتساءل فى خاصة نفسى ليت شعرى الم يسبق لى عمل فى حياتى الوطنية يستحق مثل هذه التهنائي أو نصفها أو ربعها أو واحدا فى المائة منها ؟ إنى مع شكرى العميق لمن هناونى وتقديرى لشعورهم النبيل كان لى أن أسال نفسى هذا السؤال فلا أجد جوابا عليه .

عملى فى الوزارة

توليت بدخولى الوزارة أول منصب حكومى فى حياتى . وكان بعض الناس يظنون أنى لعدم خبرتى بالروتين الحكومى سارتبك أو أعجز عن الاضطلاع بأعباء وزارة هى فى ذاتها من أعقد الوزارات ومن أكثرها مسئوليات (وزارة التموين) . ولكنى والحمد لله وجدت فى الأسبوع الأول من توليتى شئونها إنى أفهمها وأديرها إدارة خبرة ودراية . وأن الاستقامة فى إدارة شئون أى وزارة مع الكفاءة حتى المتوسطة هى الكفيلة بإصلاح الاداة الحكومية وجعلها أقرب إلى تحقيق مرافق البلاد ومصالح الجمهور .

أيقنت فى الأشهر التى قضيتها بالوزارة أن استقامة الوزراء هى أساس الإصلاح . فالوزير المستقيم يشيع روح الاستقامة فى نفوس موظفيه كبارا وصغارا . ومن السهل على الوزير المستقيم - حتى إذا لم يكن فنيا - أن يستعين بأراء الفنيين فى الوزارة . وإنى أعتقد أن المستوى الفنى لموظفى الوزارات عندنا هو مستوى حسن وممتاز ويمكن الاعتماد عليهم فى النهوض بمرافق البلاد . ولكن على الوزير أن يكون - إلى جانب استقامته - غيورا على العمل رقيبا على الموظفين . يكافىء المحسن الأمين ويجازى المسيء والمقصر منهم . وأن يكون دؤوبا على الدرس والبحث وعلى جانب من الذكاء ويكفى أن يكون متوسط الفهم . وبذلك كله يفهم شئون وزارته ويديرها بنجاح وتوفيق .

بعد أن توليت الوزارة بعدة أيام ولمناسبة ذهابى إلى دار الوزارة بالقاهرة جمعت رؤساء المراقبات والإدارات وبعض كبار موظفى الوزارة والقيت فيهم كلمة كانت وحى اللحظة . قلت لهم فيما قلت : « لقد دخلت الوزارة لأول مرة وأنا لا املك إلا سمعتى وماضى الطويل ، وقد جعلت سمعتى وتاريخى وديعة فى ايديكم ، فانتظروا منكم أن تحافظوا على هذه الوديعة » . فكان لهذه الكلمة العابرة اثر عميق فى نفوسهم ولاحظت هذا الاثر باديا على وجوههم .

ومن الحق أن أقول إنى - فى الفترة التى توليت فيها هذه الوزارة - وجدت كبار موظفيها ومتوسطيهم وصغارهم قد عاونونى بصدق وإخلاص . وحافظوا على الوديعة التى ائتمنتهم عليها . وكانوا يرون منى أنى فى عملى لا أريد إلا الحق ورعاية مصالح الجمهور . ولا أريد لنفسى مغنا . لا فى الحاضر ولا فى المستقبل ، وكنت ألمح من طريقة عرضهم لشئون الوزارة وطريقة إبداء آرائهم فى المسائل التى تستدعيها هذه الشئون أنهم يتوخون تلبية رغبتى فى الوصول إلى الحق . وكانوا يرون من مناقشتى لهم أنى أدرس مذكراتهم وآرائهم بروح الفحص والتدقيق . وأنى رغم ميلى إلى الطيبة لا أتساهل فى كل ماله علاقة بالصالح العام . فكان هذا حافزا لهم إلى توخى هذا الصالح . ومن الحق أن أقول أيضا إن أحدا منهم لم يحاول أن يدخل الغفلة على .

لم ادخل الحزبية ولا الميول الشخصية فى أعمالى . ولا فى معاملتى للموظفين . بل كنت أنظر إليهم جميعا بعين العدل والمساواة . فمن كان له حق يناله . ومن لم يكن له حق لا أعطيه ما ليس له حق فيه . قد أكون أخطأت فى التقدير . كالقاضى الذى يجوز عليه الخطأ فى بعض أحكامه . ولكن ما دام الحق هو رائد الإنسان فإن هذا يكفي لاستقامة الأمور التى يضطلع بها . وبهذه الروح كنت أنظر إلى ذوى المصالح وطلاب الحاجات . كنت أنظر فى طلباتهم كما لو كنت قاضيا يقضى فى دعاوى الناس ويعطى كل ذى حق حقه . وكثيرا ما كان يحضر لى أشخاص لهم طلبات فى الوزارة ويصطحبون صديقا أو قريبا لى أو يحضرون توصيات منهم ، فكنت لا أعير هذه التوصيات التفاتا ولا أعطى شخصا إلا ما اعتقد أنه حقه .^٩

لم أعين أحدا من أقربى أو أصهارى فى الوزارة ولم أعط أحدا منهم درجة استثنائية .

لم أعير أو أبدل فى موظفى مكتب الوزير بل أبقيتهم كما كانوا فى عهد الوزير السابق . ولم أزد عليهم أحدا . وخوطبت فى إجراء ما أشاء من التغيير والتبديل أو الزيادة والنقص . فكنت أقول : ليبق كل موظف فى مكانه . إنى اعتبر نفسى أبا ورئيسا لجميع الموظفين . وهم فى نظرى سواء . فلا داعى للتغيير والتبديل .

وأحسبنى لم أعير من طباعى بعد أن توليت الوزارة . لم اتعاضم على الناس . وبقيت محتفظا بديمقراطيته وشعبيته . حقا أن منصب الوزير محاط عندنا بمظاهر كثيرة من التفخيم والتعظيم . ولكن هذه المظاهر لم تؤثر فى نفسى . ولم ألق إليها بالى . بل كنت أعرض عنها أحيانا . دعك من التحيات

والتعظيمات التي يلقاها الوزير في ذهابه إلى الوزارة أو خروجه منها فهذه مسائل مألوفة ولا بد من قبولها . ولكنني لم أستطع أن أضمم الطريقة التي يقابل بها الوزير في محطة العاصمة أو الاسكندرية عند انتقاله من إحداها إلى الأخرى فقد كان يحيط بي ضابط أو ضابطان وثلة من الجنود يتقدمهم جندي ممتاز (لعله شاويش) يفسح الطريق لي على رصيف المحطة لم أقبل هذا الوضع بالذات وطلبت من الضابط أن يأمر الجندي بالتنحي عن السير أمامي . فنفذ ما طلبت . وكان الطلب وإجابته يتكرران كل مرة . ولم أكن أحذر ديوانا خاصا لسفري بل كنت أكتفي بمقعد في عربة تكييف الهواء وعندما كنت بالاسكندرية لم أغير عاداتي من التريض سيرا على قدمي في طريق الكورنيش بعد غروب الشمس إلا في الأيام التي كنت أضطر إلى العودة للوزارة مساء . وكان الجندي المرافق لي من حرس الوزارة يطلب مني بإلحاح أن يرافعي في نزهتي . ولو بعيدا عني لأن التعليمات تقضي عليه بذلك فكنت امره بأن لا يرافقني لا من قرب ولا من بعد وفي بعض الأحيان - ترويحاً للنفس وتحرراً من مظاهر الفخفة الوزارية - كنت أركب ترام الرمل في بعض تنقلاتي وأصرف سيارة الوزارة . وكان يلمحني بعض معارفي وأصدقائي راكبا الترام فيدهشون لهذا المنظر - منظر وزير يركب الترام - وشاهدني مرة في هذه الحالة أحد مراسلي « الكتلة » فاعتقد أن في الجو أزمة وزارية وأن الوزارة وشبكة السقوط وأبرق إلى صحيفته بذلك لأنه لم يتصور أن وزيراً يركب الترام . إلا إذا كان على أهبة الاستقالة .

وكان جبراسي في المصيف يلاحظون أنني أعود إلى منزلي بعد رياضتي سيرا على قدمي ، ويلاحظون على وجه العموم أنني لم أغير عما كنت عليه قبل دخولي الوزارة ، بالرغم من مظاهر العناية . والرعاية الحكومية التي أحاطت بمنزلي ، كالكشك وحرس الوزارة وما إلى ذلك ، وقد أقامت بلدية الاسكندرية عموداً من النور اضاء الرحبة التي أمام المنزل وكانت من قبل مظلمة . وأصلح عمالها الرحبة نفسها وسووا أرضها وأزالوا منها أكوام الطوب والحجارة التي كانت منتشرة فيها ، فحمد الجبران هذه الصدفة التي جعلت جارهم وزيراً ، وبدأ منهم نحوى شعور من الانعطاف والتقدير إذ راووني لم أفارق تواضعي

كنت أهتم بشكاوى الجمهور وأتولى فحصها وتحقيقها بواسطة الموظفين المختصين ، ولا أكتفي بإحالتها على المراقبات المختصة بل أوشر عليها بنفسى بوجوب تحقيقها وعرض نتيجة التحقيق على الأبدى فيها القرار الأخير ، وكانت إشاراتى المكتوبة كلها بخطى تشعّر الموظفين المختصين بأنى رقيب عليهم ، وكنت أسأل فعلاً بين حين وآخر عن نتيجة تأشيراتي على هذه الشكاوى وساعدني على ذلك أنني كنت أدون في مذكرة خاصة

(أجندة) أهم الشكاوى وانتظر الوقت المناسب فاسأل عما تم فيها وإذا تأخر تحقيقها كنت أمر بكتابة استعجال عنها ، فادرك الموظفون أن عين الوزير ساهرة ترقبهم ، وهذا وحده يساعد على استقامة الأمور . وكنت أخذ معى يوميا عند انصرافى من الوزارة محفظة تحوى المذكرات والتقارير المهمة التى يُطلب فيها قرار من الوزير وادرسها بمنزلى ليلا أو فى الصباح الباكر وأكوّن فيها الرأى الصحيح واستدعى فى الوزارة الموظفين المختصين وناقشهم فى تفاصيل هذه المذكرات فيعرفون انى درستها دراسة دقيقة ، ثم اصدر القرار الذى يعتقد انه يطابق العدل والمصالح العام بحضورهم ، دون إرجاء أو تسويف ، أو وضع للملفات فى الارشيف . وكنت أميل إلى سرعة البت فى الأمور التى يستدعيها عمل الوزارة ، فاتولى دراستها بنفسى بعد أن أخذ رأى اللجان أو الموظفين المختصين ، وكثيرا ما كنت استعجل دراستها لكى لا يتأخر البت فيها

إن وزارة التموين موضع احتكاك وتضارب فى المصالح والاتجاهات بين المنتجين والمستهلكين . وخاصة بين الجمهور وطبقة التجار والشركات والرأسماليين ، ، فكنت ايضا أفصل فى خلافاتهم بروح العدل والإنصاف وكانت نزعتى - وستبقى دائما - شعبية لا رأسمالية ، فكنت أميل إلى إنصاف الطبقات الشعبية وأقف فى صفهم ضد بعض الرأسماليين ، ومن هنا صادفتنى متاعب وعقبات تغلبت على كثير منها ، ولم يعمل برأى فى بعضها .

وقد نسبت إلى بعض الصحف - بإيعاز من بعض كبار الرأسماليين - انى تنقصنى الكفاءة الفنية فى شئون التموين ، وأن بعض الوزراء شكوا إلى رئيس الوزارة هذا النقص . وقد ابتسمت حينما قرأت هذه النبذة ، فأى كفاءة يقصدها هؤلاء السادة ؟ انى فى المحاماة استطيع أن اناقش آراء الفئيين فى الطب والهندسة والصناعة والملاحة والشئون المالية وما إليها . وأن اوازن بين تقاريرهم وآرائهم التى يدلون بها أمام المحاكم ، وأن أتعرف وجه الحق والصواب فيما يقررون . فهل أعجز عن فهم الآراء الفنية فى شئون التموين وهى أسهل بكثير من الأمور المعقدة التى تعرض فى ساحات القضاء ؟ وقد اشتد الخلاف على الأخص بينى وبين شركة السكر ، إذ كنت أراها تعمل على إنقاص مقررات السكر للعائلات والأفراد والمصانع وتباطا فى شحن هذه المقررات فى الوقت المناسب مما أدى إلى ارتفاع سعر السكر فى السوق السوداء .. وجاءتنى شكاوى كثيرة فى هذا المعنى من مختلف البلاد ، فأصدرت التعليمات للشركة بأن تفى بالتزاماتها ، ولكنى رأيت منها

تلكوا متعمدا في تنفيذها ، فاصدرت قرارا وزاريا (رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩) بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ألزمتها فيه بشحن مفرات السكر الشهرية إلى جميع مناطق الاستهلاك طبقا لما تحدده وزارة التموين وان يتم شحن هذه المقررات في ميعاد لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق للشهر المخصصة له ، وحظرت عليها التصرف في أى نوع من السكر الخام أو المكرر بغير ترخيص من الوزارة ، ولزمتها بإرسال بيان إلى الوزارة بالمركز الإحصائي للسكر الذي في مخازنها وان ترسل في الاسبوع الأول من كل شهر بيانا برصيد السكر المكرر الموجود في اليوم الأول من الشهر السابق بمصنع التكرير بالحوامدية وبمخازن الشركة كل على حدة ، وفرضت في القرار عقوبات على عضو مجلس الإدارة المنتدب ومديرى الشركة في حالة مخالفتهم لأحكام هذا القرار

وقد نشر القرار في الجريدة الرسمية في عدد غير اعتيادي صدر في اليوم نفسه ، فصار قانونا نافذا ، ولاحظت ان توزيع السكر قد انتظم بعد صدور هذا القرار وارتاح الجمهور من هذه الناحية . على ان عضو مجلس الإدارة المنتدب قد ثار وشكاني إلى رئيس الوزارة وكان يظن ان صداقته لسرى باشا تجعله فوق القانون ، وفي الحق أن سرى باشا قد وقف من هذا الخلاف موافقا قويا وتركني أتصرف في حدود سلطتي . ولم يتدخل في اختصاصي ولا وجه إلى أى اعتراض فيما اتخذت من إجراءات . وقد اكبرت منه هذا المسلك الذي يدل على روح محمودية من الاستقامة والنزاهة .

وفي ظني اننى تغلبت على أزمة السكر بوقوفي هذا الموقف تجاه شركة السكر ثم بمبادرتي باستيراد كميات كبيرة من السكر من الخارج لكفاية الاستهلاك المحلي . وقد وافقتنى لجنة التموين العليا على ما عرضته عليها من استيراد خمسين ألف طن من السكر ورد بعضها أثناء وجودى بالوزارة وورد البعض بعد خروجى منها .

وقامت في عهدي مشكلة أخرى وهى أسعار الأقمشة التى تنتجها شركات الغزل والنسيج المصرية ، فقد كانت تشكو من مزاحمة الوارد من الأقمشة الأجنبية وتطلب زيادة الرسوم الجمركية على هذه الواردات حماية للإنتاج المحلى . وقد وافقت ضمن من وافقوا من الوزراء على هذه الحماية بزيادة التعريفات الجمركية على الأقمشة الواردة من الخارج ولكنى اشترطت ان تتعهد الشركات بان لا تزيد في المستقبل من أسعار الأقمشة الشعبية التى تنتجها . وقد تعهدت بذلك واشير إلى هذا التعهد في المذكرة التى أقرها مجلس الوزراء في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ على أن مندوبى هذه الشركات قد

قابلوني في أواخر أكتوبر وطلبوا منى الموافقة على زيادة هذه الأسعار زيادة تتناسب مع ارتفاع أسعار القطن فرفضت ذلك وذكرتهم بتعهدهم السابق وبقيت الأسعار كما هي ، وأظن أن هذه الشركات وغيرها قد اغتبطت لخروجي من الوزارة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حيث استقالت الوزارة الائتلافية فقد قرأت بعد أسبوعين في صحيفة (المقطم) بالعدد الصادر يوم ١٩ نوفمبر خبراً تحت عنوان (ارتفاع أسعار الأقمشة الشعبية بدون مبرر) جاء فيه أن شركات الغزل والنسيج رفعت أسعار منتجاتها في الأسبوع الماضي . وبعد أن ذكرت الصحيفة مقدار الزيادة في كل صنف من هذه المنتجات أضافت إلى ذلك قولها . وقد علمنا بعد كتابة ما تقدم أن هذه المصانع قد أعلنت صباح أمس (١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩) أسعاراً جديدة تزيد على الأسعار التي أشرنا إليها بمقدار ٥ ٪ .

وتساءلت الصحيفة « هل عند الحكومة أو المسؤولين فيها علم بذلك ، وهل وافقت أو وافقوا على هذه الأسعار الجديدة التي سيتحملها المستهلك فوق ما يتحمل من أعباء جسام ؟ وهل هذا يتفق وتصريحات المسؤولين كل صباح ومساء عن مكافحة الغلاء وخفض الأسعار ؟ »

وفي يقيني أني لم أكن متجنباً على الشركات الصناعية عامة في منعها من زيادة أسعار منتجاتها . لأن هذه الزيادة لم يكن منشؤها الموازنة بين التكاليف والأسعار كما تدعى بل الرغبة الملحة في زيادة أرباحها وقد أشرت إلى هذه الحقيقة في مناقشة سياسة حكومة الوفد نحو الغلاء بمجلس الشيوخ إذ قلت بجلسة ٨ مايو سنة ١٩٥٠ أن شركات الغزل والنسيج لم تحترم تعهدها في سبتمبر سنة ١٩٤٩ وإنها رفعت أسعار منتجاتها من الأقمشة أكثر من ٣٠ (ثلاثين) في المائة عما كانت عليه في ذلك التاريخ . وقارنت بين أرباح هذه الشركات من واقع تقاريرها عن سنة ١٩٤٩ وبين أرباح شركات الغزل والنسيج في إنجلترا . فوجدت أن متوسط أرباح هذه الشركات في تلك السنة بلغت ١٥ ٪ من رأس مالها في حين أن أرباح شركات الغزل والنسيج في مصر في نفس هذه السنة بلغت ٣٧ ٪ . وقلت أن من واجب الحكومة أن تحد من هذه الأرباح لتكون في مستوى أرباح الشركات في بريطانيا . وأن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بشؤون التموين يخلو الوزارة هذا الحق ولكن وزير التجارة والصناعة - غنام باشا - عارضني في هذا الرأي

روح الائتلاف

لم أجد فى الوزارة الائتلافية ما كنت أنشده وانتظره من إتساعة روح الائتلاف بين أعضائها ، بل رأيت تنافرا شديدا بين مختلف الكتل الممثلة فيها وقد أسغت لهذه الحالة . وعدتها من نقائص حياتنا السياسية وطالما أفضيت لبعض زملائي فى الوزارة أن يكبحوا جماح الحزبية العنيفة وأن يبذلوا جهودهم فى تدعيم الائتلاف لأنه تجربة تشهدها البلاد بعد سنوات طويلة من التنافر والشقاق . وقلت لهم إن الأمة قد اغتبطت بهذا الائتلاف اغتباطا كبيرا واملت من ورائه خيرا كثيرا . وأنها ترقب فى لهفة نجاح هذه التجربة فإذا فشلت فإن الأمة ستكون معذورة إذا ترعزت ثقتها فى الأحزاب وفى كفاءتها وقدرتها بل وإخلاصها . وبالرغم من أنى كنت أسمع تحبيذا لأرائى من زملائي فإن تيارات الشقاق كانت تفعل فعلها فى هدم الائتلاف وساعد على ذلك لهجة بعض الصحف إذ كانت تعمل على خلق الأسباب والذرائع لفضه . وكان الخلاف على أشده فى تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، ويبدو لى مما كنت أشاهده أن الوزراء السعديين لم يعملوا على نقض الائتلاف بل كانوا يسرون فى فلكه ، وكذلك الوطنيون . وكذلك أيضا شأن الوفديين فى بداية عهد الوزارة ، ورأيت الثورة على الائتلاف تبدء من معسكر الأحرار الدستوريين والعجيب فى هذا الصدد أن أغلبية وزراءهم كانوا مبالين إلى بقاء الائتلاف ولكن الأقلية الصاخبة قد تغلبت على الأغلبية الهادئة .

وكان يمكن لرئيس الوزارة أن يتغلب مع ذلك على تيارات الشقاق ويعيد إلى الائتلاف كيانه . لأن عقبات جوهرية قد تخطتها الوزارة واجتازتها بسلام . ولم يكن بقى سوى عدد قليل من الدوائر الانتخابية اشتد عليها الخلاف بين الوزراء الوفديين والأحرار الدستوريين . وقد وافقت اللجنة الوزارية الموكول إليها تقسيم الدوائر على تحكيم رئيس الوزراء فى امر هذه الدوائر . ولكن لسبب لا اعرفه تخفى رئيس الوزارة عن قبول هذا التحكيم . ولو أنه قبله لانتهى الخلاف على الدوائر المعدودة التى كانت متار الخلاف . ويبدو لى أن عاملا جديدا ظهر فى محيط الوزارة وعجل بسقوطها قبل أن تتم مهمتها . وهو أن الوزراء الوفديين أخذوا يتكثرون للائتلاف ويعملون على إسقاط الوزارة لتحل محلها وزارة محايدة . وتلك كانت أمنيته بل أنشودتهم القديمة .

ولعمري ليست التشكيلات الوزارية هي جوهر الموضوع وإنما ادعوا الله
من كل قلبي أن تصفى نفوس المواطنين وتخف حدة ما بينهم من خلاف
وشقاق لأن أمام البلاد من الأعباء ما يستدعى أن نواجهها بجمهة متحدة ،
وإن وحدة الكلمة هي من أقوى الأسلحة في تحقيق أهدافنا القومية



إخراجي من مجلس الشيوخ

أبريل سنة ١٩٥١

فى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ وقفت من حكومة الوفد فى مجلس الشيوخ موقفى من كل وزارة ، وهو تأييدها فيما تحسن ومعارضتها فيما تسيء ، وهذه هى الخطة التى رسمتها لنفسى فى الحياة البرلمانية ، ولكن هذا الموقف لم يرض وزارة الوفد ، لأن الوفد لا يريد إلا الخضوع والاذعان ، وقد نبهنى إلى ذلك بعض أصدقائى ، ولفتوا نظرى إلى أن مدة عضويتي بالمجلس تنتهى فى مايو ١٩٥١ ، وسادخل الانتخاب فى التجديد النصفى للمجلس ، فمن الحكمة أن أكف عما اسميه « المعارضة الزهية » ، لأن هذه المعارضة ستجلب لى المتاعب التى لقيتها منذ سنة ١٩٢٤ ، وربما اقصتنى عن الحياة البرلمانية . ومع أن النصيحة كانت من الوجهة العملية معقولة ، لكنى لا أدرى لماذا لم اقتنع بها . وكل ما تملكنى أن النيابة فى نظرى رسالة لا حرفة ، يجب أن يؤديها عضو البرلمان بكل إخلاص ونزاهة ، ألم نقسم اليمين المرة تلو المرة علنا فى البرلمان أن نؤدى أعمالنا بالذمة والصدق ؟

وإذ كانت مساوئ وزارة الوفد فى سنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد فاقت كل مساوئ له فى أى عهد مضى ، فلم يكن فى استطاعتى أن أسكت عن معارضة سياسة الوفد فى الحكم^(١) ، ومع ذلك فإن معارضتى كانت غاية فى الاعتدال وضبط النفس ، لكن هذا المسلك قد أثار على غضب الوفد ، وزعامة الوفد ، تماما كما حدث لى سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٣٦ ، فلما حل موعد التجديد النصفى رشح الوفد ضدى فى دائرة الشيوخ محمد عبد الرحيم سماحة

وكان عضوا بمجلس النواب

وقد فهمت من ملابسات هذا الترشيح أن المقصود منه إقصائى عن المجلس ، لأنه إذا كان الغرض منه هو الاستفادة من مواهب منافسى فإن فى مجلس النواب متسعا لها ، ومع هذه الملابسات فقد خضت معركة الانتخاب ، وكان ذلك فى أبريل سنة ١٩٥١ ، ولوتركت حكومة الوفد الانتخاب حرا لما كان هناك شك - فيما اعتقد - فى نجاحى ، لأن الوعي القومى

(١) انظر فى تفصيل هذه المساوئ كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) ج ٣ ص ٢٩٥ وما بعدها

قد تنبه بحيث يمكن للناخبين لو تركوا أحراراً أن يختاروا الأصلح لعضوية المجلس ، وكان الواجب على الوفد وقد ظفر بالأغلبية في مجلسي البرلمان أن يحترم حرية الانتخاب في الدوائر التي خلت في عهده ، ولكن الحكم المطلق - وهو شعار الوفد - يولد في النفوس نزعة التماهى في الاستبداد والطغيان ومحاربه الحزبية أينما وجدت ، وبرغم أن الأحزاب المعارضة ، توقعاً لهدد النتيجة ، قد اضريت عن دخول انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١ ، ولم يبق إلا ثلاث عشرة دائرة جرت فيها الانتخابات - ومنها دائرتى - فان وزارة الوفد قد أتت فيها من صنوف الضغط وضروب الارهاب والتزييف ما لم يحدث مثله في عهد أى وزارة أخرى ، وتولى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وقتئذ الإشراف على هذه العملية الإجرامية ، ففاز مرشحو الحكومة في جميع هذه الدوائر ولم ينجح أحد من المعارضين أو المستقلين فيها ، وتبين من المقارنة بين الماضى والحاضر أن إسماعيل صدقى كان أرحم من فؤاد سراج الدين في التدخل في الانتخابات ، وأخف وطأة ، فقد أجرى صدقى باشا انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ ، فترك حوالى نصف الدوائر حرة لم تتدخل فيها الحكومة بأى وجه ، وتدخل تدخلها هينا في نصف الدوائر الأخرى ، أما فؤاد سراج الدين فقد أبى إلا أن يعصف بحرية الانتخابات ، في كل الدوائر ، وسخر قوات الشر والإجرام لإنجاح مرشحي الحكومة فيها جميعاً .

ولم اثار كثيرها هذه المرة مما فعله الوفد معى في الانتخاب ، ويظهر لى أن هذا يرجع إلى اعتيادى محاربة الوفد لى سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٣٦ ، وإلى أنى لم أخسر المعركة بمقدار ما خسرها الوفد معنوياً ووطنياً ، ولم أشأ أن اكتب شيئاً عن أساليب وزارة الوفد معى في الانتخاب ، ولكنى رايت جريدة « البلاغ » وهى من صحف الوفد تأخذ من سكوتى دليلاً على ما زعمته من حرية الانتخابات ، فلم أربدا من أن اذكر بعض الحقائق الوجيزة ، وبعثت بها إلى صحيفة البلاغ فنشرتها في العدد الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٥١ ، ويطلب لى أن انشر هذا المقال فان فيه صورة مصغرة لما جرى فى عهد الوزارة التى أسمت نفسها وزارة الشعب قلت :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس تحرير « البلاغ » الأغر » .

« اقحمت اسمى مرتين فيما كتبتموه عن انتخابات الشيوخ الأخيرة ، وذلك فى عددى ٥ ، ٦ مايو ، وفى العدد الأخير بالذات جعلتم عنوان المقال (نحن نقدم الشواهد على حرية الانتخابات) ، وذكرتم عنى أنى قدمت شكوى حققت بمعرفة مفتش الداخلية وأنى قلت فى محضر التحقيق أنى مطمئن إلى حياد حال الإدارة .

« ولولا أن اقحام اسمي في هذا السياق قد يفهم منه أنني موافق على أن هذه الانتخابات جرت في حياد وحرية لأثرت السكوت عن الخوض في شأنها ، لأنني استنكف أن أقف موقف الشاكي من أي ضيم وقع بي . ، أما وفي مقالكم تعريض بي فلا يسعني إلا أن أعقب عليه بأن ما جرى في دائرة فارسكور هو التدخل الإداري السافر المبني على الضغط والإرهاب وكل صنوف التزييف » .
لقد شكوت إلى معالي وزير الداخلية قبل موعد الانتخابات بنحو شهر تدخل مامور المركز وجمعه العمدة والتنبيه عليهم بمساعدة مرشح الحكومة وتهديد بمحدث لزملاء لهم من العمدة من الفصل والإيقاف عقب انتخابات يناير سنة ١٩٥٠ ، فأكد لي معالي الوزير بأن الانتخابات هذه المرة ستجرى في حياد وحرية تامين ، وكلم مامور مركز فارسكور بالتليفون بحضور منبها عليه بالالتزام الحياد ، ولم ينكر المامور الواقعة التي شكوت منها ، وانتدب الوزير مفتش الداخلية بالدقهلية لتحقيق هذه الشكوى ، وكان المراد من التحقيق أن أذكر أسماء من أبلغوني ذلك التهديد ، ولكنني وجدت من الحكمة أن لا أذكر أسماءهم حتى لا يتعرضوا هم أيضا للأذى والتفكيك واكتفيت بما تضمنته برقيتي التي أرسلتها إلى الوزير وقلت في محضر التحقيق بأنني لا أتريد عن الشكوى كلما حدث تدخل من الإدارة .

« ولا أذيع سرا إذا قلت لكم أن شكوت لسعادة مدير الدقهلية (فؤاد عثمان) مشافهة وبالتليفون في كل يوم تدخل الإدارة عشرات المرات وكان يعدني كل مرة بأنه سيوقف هذا التدخل دون أن أجد نتيجة لهذه الوعود ، وأما إعطاؤه إجازة مامور مركز المنصورة (قريب مرشح الحكومة) عقب شكواي من تدخله فقد تبين لي أن المقصود من هذه الإجازة هو إفساح المجال لحضرته ليتمر باستمرار ليلا ونهارا مع قريبه في معظم بلاد الدائرة والتنبيه على العمدة والمشايخ بأن الحكومة يهملها نجاح مرشحها ، ومما فعله هذا المامور أنه في اليوم السابق للانتخاب حصل من المديرية على أسماء المندوبين الذين اخترتهم عنى في جميع لجان الانتخاب ، رغم سرية هذه البيانات ، وتسنى له ولرجال الإدارة بهذه الوسيلة معرفة أسمائهم جميعا وتهديدهم شخصيا وتشريدهم لكيلا يحضروا عملية الانتخاب ، وقد وصلوا فعلا إلى هذا الغرض ، ومن الأمثلة على ذلك أنه في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليلة الانتخاب دق جرس التليفون في منزل صهري بالمنصورة وإذا بالمتمكلم أحد مندوبين في لجنة كفر العرب من بلاد مركز فارسكور يحدثني من دمياط ويخبرني في لهجة من الهلع والفزع أن عمدة كفر العرب وخفراءها نبهوا عليه وعلى الوكيل الذي اخترته في هذه اللجنة بأن الإدارة تأمرها

بمغادرة البلدة وتهدهما بالحبس إذا لم يغادراها واضطرها العمد والخبراء تحت تأثير هذا التهديد إلى مغادرة البلدة ليلاً إلى دمياط ، وتبين لى فى الصباح أن معظم مندوبى فى اللجان منعوا بهذه الطريقة من حضور عملية الانتخاب وخلت معظم اللجان من وجود ممثلين لى مما سهل مأمورية رجال الإدارة فى تسويد تذاكر الانتخاب .

« ومن أمثلة التدخل أن الإدارة فى ليلة الانتخاب حققت مع بعض العمد بدعوى مساعدتى فى الدعاية الانتخابية فى الوقت الذى أوجت إلى معظم العمد بإقامة حفلات فى بلادهم لتأييد مرشح الحكومة

« وأن مندوب مرشح الحكومة أمر ضابط البوليس فى صبيحة يوم الانتخاب بالقبض على محام من انصارى فنفا الضابط الأمر واستمر المحامى محبوباً من الساعة التاسعة صباحاً حتى الرابعة والنصف مساءً أى طيلة يوم الانتخاب تقريباً مما ترتب عليه تشتت انصارى من الناخبين وإلقاء الفرع فى نفوسهم .

« وفى يوم الانتخاب لم تكن تمر عشر دقائق إلا وتبلغنى انباء التهديد الواقع على الناخبين فى جميع اللجان واحتشاد جنود البوليس والخبراء والضباط والعمد وتهديدهم الناخبين لانتخاب مرشح الحكومة . وكنت أبلغ المدير هذه الشكاوى تليفونيا . وكان الجواب فى كل مرة أنه سيتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع التدخل ! وأخيراً رأيت من العبث أن أبلغه الشكاوى لكثرتها ولعلمى أن لا جدوى ولا فائدة منها .

« وإننى أذكر سعادة المدير فى هذا السياق بما قاله لى شخصياً قبل الانتخاب بأسبوعين من أنه قد أبلغ وزارة الداخلية بما عرفه من تحرياته فى بلاد الدائرة وهو أنه إذا استمرت الحالة الطبيعية والإدارة على الحياد فإن أمل مرشح الوفد فى النجاح مفقود

« فإذا كان هذا هو رأى المدير فى نتيجة الانتخاب قبل موعده بأسبوعين فبماذا يمكن أن نفسر النتيجة التى ظهرت سوى أنها الأثر المباشر للتدخل الإدارى السافر ؟ » .

وقد فاتنى أن أذكر فى هذا المقال تعاون رجال خفر السواحل مع رجال الإدارة فى إسقاطى ، فإن بعض بلاد الدائرة كعزبة البرج وغط النصارى تقع فى مناطق خفر السواحل فتبارى رجالها الرسميون من ضباط وجنود مع رجال الإدارة فى الضغط على الناخبين ، ونالوا بغيتهم ، وثناء رؤسائهم ! .



مذهبى السياسى

ليس الجلاء ووحدة وادى النيل هو وحده مذهبى السياسى . بل اراه لا يكفى إلا إذا كان له سند من مذهب جوهرى آخر ، هو الأساس لكل المذاهب الصالحة ، وهو الاستقامة السياسية ، فهى فى نظرى الأصل ، والمذاهب الصالحة متفرعة عنها .

إن من طبيعة المجتمعات الحرة المتقدمة أن تتعدد فيها المذاهب والبرامج السياسية ، فلا يمكن لمجتمع حر أن يتألف منه حزب واحد ، إلا إذا سادته روح الدكتاتورية التى لا تحتل حرية الرأى فى السياسة والاجتماع

ولست ارى فى اختلاف المذاهب السياسية غضاضة على المشتغلين بشئون البلاد العامة ، ولا ارى ضررا من تعدد الأحزاب وتعدد المذاهب فى السياسة ، ولكن هناك مبدأ يجب أن يكون أساس قيام الأحزاب وتعدد مناهجها وبرامجها ، ودعامة كفاحنا السياسى ، وهو الاستقامة السياسية ، فالاستقامة السياسية هى خير مذاهب السياسة ، وهى الوسيلة الفعلية لإفادة البلاد من المشتغلين بالسياسة ، أحزابا وجماعات وافرادا .

الاستقامة السياسية هى التزام المشتغل بالسياسة جادة الصدق والنزاهة والخلق القويم فى حياته العامة ، وفى حياته الخاصة أيضا ، لا أقول هذا مبالغة منى فى هذا المذهب السياسى ، بل لأنى ارى الاستقامة السياسية غالبا ما تكون نتيجة للاستقامة الاجتماعية والشخصية .

كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة ، ويرون أن الذى ينشد الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة ، لأن السياسة فى نظرهم كذب وخداع ونفاق ورياء وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية ، وهذا وهم سرى إلينا من التواء السياسة عندنا ، فعلينا أن نحارب هذا الوهم . لأنه ولا شك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعا لذلك .

الاستقامة هى أساس السياسة الناجحة ، واقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية ، أى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشئون العامة .

اما السياسة الخارجية فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف ، قد تكون الاستقامة السياسية غير مرغوب فيها فى السياسة الخارجية أى فى علاقات

الدول بعضها ببعض، فالكذب، والخداع، والغضب، والعدوان، ونقض
 العهود والمواثيق، لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح في السياسة
 الخارجية، ومع ذلك فإن محبى السلام والإنسانية فى العالم يدعون إلى
 الاستقامة فى السياسة الدولية، أى فى علاقات الدول والأمم بعضها ببعض،
 ويدعون إلى المساواة بينها، واحترام حقوق كل دولة فى الحرية
 والاستقلال، ويستنكرون سياسة الغش والغصب والإكراه، ويرون فيها
 مصدر الكوارث التى تصيب الإنسانية، حقا إن هذه الدعوة لم تستجب إلى
 الآن ولا يزال أمام الإنسانية زمن طويل حتى تستجاب وتعم الدول جميعا
 وعلى أى حال فإذا كانت الاستقامة مشكوكا فى صلاحيتها فى السياسة
 الخارجية، فهذا القول ليس صحيحا قطعاً فى الحياة السياسية الداخلية، بل
 يجب لكى تنهض البلاد وتتخلص من نقائصها أن يتذرع الساسة والقوامون
 على شئونها العامة بالاستقامة والنزاهة، فالحياة السياسية، والحياة
 الحزبية، والحياة البرلمانية، والحياة الصحفية، يجب أن تسودها روح
 الاستقامة لكى تكون حياة ناجحة منتجة خيرا للمجتمع
 ولا يظن أحد أن البلاد تفيد من حياة عامة تنتكس سبيل الاستقامة، قد
 يتقدم المرء فى المجتمع بغير الاستقامة، ولكن هذا التقدم يكون على حساب
 مصالح الوطن العليا، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع.
 فعلينا أن ننذرع بالاستقامة فى حياتنا السياسية، وأن نقيم بناءها على
 هذا الأساس، فانه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد فى السياسة والاقتصاد
 والاجتماع، يجب أن يكون قوام الأحزاب والجماعات إيمان أعضائها بمبادئ
 معينة يقتنعون بها ويعتقدون صلاحيتها للنهوض بالبلاد، ويسيرونها عليها
 ويخدمونها وينفذونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، أما قيام الحياة
 السياسية على أساس العبارات الجوفاء والكلمات البراقة المطاطة،
 والروابط الشخصية، والسعى وراء المصالح الذاتية، فإن هذا يؤدي
 لا محالة إلى تراجع الحياة العامة، ويعرقل تقدم الأمة وإصلاح شئونها
 وعلى من يشتغل بالسياسة سواء تحت لواء الأحزاب أو مستقلا - على أن
 يكون هذا الاستقلال استقلالا حقيقيا - أن تكون له مبادئ عامة يعتنقها،
 ويعمل على تحقيقها، ويصدر عنها فى أعماله وتصرفاته، لا أن يكون هدفه
 الوحيد أن ينال لنفسه مركزا ممتازا فى المجتمع فحسب.
 إن من أسباب تأخر الحياة السياسية اتخاذ المشتغلين بها انضمامهم إلى
 الأحزاب وسيلة لإدراك المراكز الممتازة فحسب، فإن هذا الهدف يصرفهم عن
 السعى للنهوض بالبلاد عامة، ولعل هذا يفسر لنا تلك الظاهرة التى تبدو

عندما تتشابه الأسماء



الدكتور عبد الرحمن الراجعي
مراقب الصحة المدرسية بوزارة المعارف



عبد الرحمن الراجعي
صاحب المذكرات



عبد الرحمن أمين الراجعي بك
وكيل محكمة استئناف مصر

أحيانا عندنا ، وهى سرعة تنقل بعض المشتغلين بالسياسة من حزب إلى آخر ، فكثر هذا التنقل لا تدل على إيمان عميق بالمبادئ السياسية ، ولا على تقدير للاستقامة ، بل تدل على الرغبة فى الوجاهة ، أى أن يكون المرء وجيها فى المجتمع ، وليس هذا هو الهدف القويم للحياة السياسية المستقيمة

إذا عمت روح الاستقامة والنزاهة محيطنا السياسى ، أفادت كثيرا فى تقدم البلاد وارتقاء الروح العامة للمواطنين ، وعلى الأحزاب أن تحرص على سلامة هذه الروح ، فإنها عدة الأمة وعتادها فى نهوضها ومواجهتها للحوادث والأحداث ، وعلى الأحزاب أيضا أن تكون لها مذاهب وبرامج معينة واضحة المعالم تعمل على تنفيذها سواء كانت فى الحكم أو فى المعارضة ، عليها أن تحترم برامجها وتحترم وعودها للناخبين لكى تكتمل ثقة الأمة بأحزابها وجماعاتها والقائمين على شئونها ، فالثقة المتبادلة بين الأحزاب والأمة ، وبين الحكام والمحكومين ، هى من العوامل الفعالة فى تقوية جهة البلاد ومقاومة عوامل الضعف والفساد .

إن الاستقامة والنزاهة هى المذهب السياسى الأول لمن يريدون أن يخدموا البلاد عن طريق الاشتغال بالسياسة ، وهى السبيل إلى إصلاح ما فسد من شئون الحكم وإلى جعل الاداة الحكومية أداة إنتاج وتقدم ومناعة ، وذود عن حقوق البلاد وكيانها ، الاستقامة هى أساس كل صلاح وفلاح ، وقد جمع فيها رسول الله أطراف الإسلام كافة ، إذ سأل سفيان ابن عبد الله الثقفى أن يقول له فى الإسلام قولاً لا يسأل عنه أحدا غيره ، فأجاب رسول الله صلوات الله عليه بهذا الجواب الجامع المانع الحكيم : « قل أمنت بالله ثم استقم » .



اعترافاتى^(١)

إن « الاعترافات » بمعناها اللغوى ومعناها القانونى تنصرف إلى المآخذ والنقائص ، فاعتراف الإنسان لغة هو إقراره بالشئ على نفسه ، والاعتراف قانونا هو الإقرار بالدين أو بالتهمة ، وفى القرآن الكريم « وآخرون اعترفوا بذنوبهم » ، فالذى يكتب عن اعترافاته إنما يتكلم عن نقائصه وعيوبه ، وعليه أن يحصى على نفسه السيئات .. دون الحسنات ، وبغير ذلك لا يكون موضوع حديثه « اعترافات »

بهذا المعنى اكتب عن « اعترافاتى » ، وليس الحديث عنها عسيرا ، فما أكثر مافى حياة المرء من نقائص وعيوب ، وأخطاء ومآخذ ، وحسب الإنسان أن تربو حسناته على سيئاته ، وأن ترجح فى الميزان مزاياه على نقائصه

إنى اعترف بأن بى نقائص كثيرة سعت جهدى ولا أزال أسعى فى أن أتحرر منها ، وأخفف من وطأتها .

الحياء ضعف

وأول ما اعترف به على نفسى أنى شديد الحياء .. لازمنى هذا النقص منذ صباى ، ولم يفارقنى فى أدوار حياتى
إنى اعتقد أن الحياء ضعف فى الإنسان ، ومهما قيل فى مدحه ، فانى أراه على العكس مجلبة للضرر ، ووسيلة إلى الزلل ، وقد شعرت بأنه أضرنى فعلا ، وضيع على حقوقا ومصالح ومزايا كثيرة ، وسعت جدا فى أن أتحرر منه .. ولكن ذهب مسعأى سدى .

لست أدري مصدر هذا الضعف ، ولا كيف تمكن منى ، ولعله من العناصر الأصلية فى تكوينى ، ومع شعورى بأنى لست ضعيف الإرادة فقد ضعفت إرادتى عن علاج هذا النقص .

انا لا احب الحياء ولا أريده .. ولكن ما حيلتى وقد ركب هذا النقص فى طبعى ؟ وكل ما سعت إليه أن لا يتحول الحياء عندى جبنا ، ولعلنى قد

(١) نشرت فى مجلة « الهلال » عدد سبتمبر سنة ١٩٥١ .

نجحت في هذا المجال ، فاني والحمد لله لست جباناً ، بل عندي قسط لا بأس به من الشجاعة ولا أريد أن أقول كيف نجحت في هذا المسعى وإلى أي مدى نجحت ، لأنني إذا استطردت إلى هذا الحديث خرجت من دائره « الاعترافات »

الحياء والحب

وما دمت في صدد « اعترافاتي » فاني أقر على نفسي باني تورطت مرة في الحب عن طريق الحياء ، كان ذلك في باكورة الشباب ، وأنا بطبعي مرفه الحس ، وهذا باب يتغذى منه الحب في يسر وسهولة ، ولقد أحببت حباً عاطفياً روحانياً ، ولكنني أدركت مع الأيام أن الحب أمر متعب لا لزوم له ولا فائدة منه . فتخلصت منه ، وكان للحياء دخل في بهايته ، كما كان له اثره في بدايته ، وتعلمت من هذه التجربة أن من الخير للإنسان أن ينشد الحب العائلي - أي الحب بين الزوجين - الحب الهاديء المعتدل المتصل ، فإنه من أركان السعادة في هذه الحياة .

المرونة والعناد

إنني لا املك المرونة الكافية التي يقتضيها الانسجام في المجتمع ، أنا مهذب ومؤدب في أحاديثي مع الناس ، وفي معاملتي لهم كباراً وصغاراً ، والناس - فيما أظن - يشهدون لي بذلك ، ولكنني أعترف باني لست مرناً كما ينبغي ، والمرونة في نظري واجبة ، وعندي جانب منها ، ولكنني اعتقد أنه ضئيل ، وقد سعيت أن أستزيد منه ، فلم أبلغ ما أريد ، ولعل السبب في ذلك أن بي عيباً آخر لا يتفق مع المرونة ، وهو العناد ، ولا أعرف من أين جاءني هذا العيب .

أرى الناس أحياناً يكونون في الشرق ، وأنا أكون في الغرب ، اليس هذا عناداً ، وعيناً حاولت أن أعالجه فلم أستطع ، وتساءلت لكي أفنّع نفسي بالإقلاع عنه كيف يتفق الحياء مع العناد ؟ فلم أجد جواباً مقنعاً ، إلا أن كليهما عيب ، ولكن لا سبيل إلى التخلص منهما

على أن العناد لم يبلغ بي مبلغ التنطع والسخف ، بل إنني لأعذر نفسي أحياناً في عنادي ، لأنني إنما أعاند فيما اعتقد اعتقاداً راسخاً بعد دراسة عميقة باني على حق فيه ، فكيف أكذب نفسي وأصدق الناس ؟ ثم اني كثيراً ما أراهم يسيرون في بعض الشئون وراء أكاذيب ضخمة اصطلحوا عليها دون

بحث أو دراسة ، فكيف أوافقهم على ذلك ؟ وأراهم يرجعون أحيانا عن آرائهم واتجاهاتهم ، فما راوه بالأس ابيض يرونه غدا أو بعد غد اسود ، وما راوه حراما يرونه اليوم حلالا ، فهل أدور معهم كل يوم أينما داروا ؟ إن هذا ما لا احتمله ولا أطيقه ، فليكن مسلكى عنادا ، وليكن العناد عيبا ، ولكنه عيب له ظروفه المخففة » كتعبير رجال القانون .

الحفلات والمآدب

الحفلات والمآدب من الوسائل العملية ليكون الإنسان « اجتماعيا » ، ويتعرف إلى أكبر عدد من الناس ، وتعلو بذلك منزلته الاجتماعية والسياسية ، ولكنى اعترف بانى لا أميل كثيرا إلى حضور الحفلات والمآدب ، واعتذر عن أكثرها ، ولا أحضر إلا القليل منها ، وهذا عيب كبير .

إنى بطبعى أميل إلى الاجتماعات ، اما الحفلات والمآدب فيصدنى عنها أن الرسميات لها المقام الأول فيها ، فأصحاب الرفعة والدولة يقدمون على أصحاب المعالى ، وأصحاب المعالى يقدمون على أصحاب السعادة ، والوزراء يقدمون على غير الوزراء ، والباشوات يقدمون على البكوات ، والبكوات على الأفندية ، وهلم جرا . وأصحاب الدعوات يلاحظون هذا الترتيب بكل دقة ، ولهم عيون ورقباء يقومون على تنفيذ ه ، والصحافة أيضا تسير على هذا الغرار فى وصف الحفلات وأسماء من يحضرونها ، وأنا شخصا لا أقر هذه الأوضاع ولا أهضم توزيع مظاهر الاحترام والحفاوة بهذا الميزان ، ومن هنا أميل إلى الاعتذار عن معظم هذه الحفلات والولائم ، وهذا ولا شك نقص كبير ، سأعالجه مع الزمن

حسن ظنى بالناس

إنى حسن الظن بالناس أكثر مما يجب ، ويلزمنى أن اتعلم المثل القائل : « إن سوء الظن من أقوى الفطن » ، لقد قرأته كثيرا ، ولكنى لم اعمل به ولم اتبعه .

احسنت ظنى باناس كثيرين ، وخاب ظنى فيهم ، ومن الغريب حقا أنى لا أفيد من التجارب ، فكان يجب على أن أسئ الظن بالناس بعد ما رأيت المرة بعد المرة من خيبة ظنى فى كثير منهم ، ولكنى مع ذلك أعود فأحسن ظنى بهم ، أى أعود إلى ما كنت فيه .. فمتى - ليت شعرى - أتعلم ؟

وبالحوادث ...

ومن عيوبى أنى حسن الظن بالحوادث ، وأنى متفائل أكثر مما ينبغى ، وكثيرا ما تأتى النتائج على غير ما كنت أتوقع ، ومع ذلك لا أتعلم ، ولا أغير من نظرى إلى الناس والحوادث .

أنا لا اتهم نفسى بالغباوة ، فأنى لست غيبا ولا بليد الذهن ، فلا اظلم نفسى وادعى الغباوة ، ولكن لماذا إذن لا اتعظ ولا اتعلم إساءة الظن بالناس والحوادث ؟ لعل لى عذرا فى هذا العيب ، فأنى لو رُضت نفسى على أن أعرف العالم على حقيقته وإسأت ظنى بالناس ، لما ترك لى اليأس مجالا للعمل ، ولسد على منافذ الأمل ، أو لعل الأيام والحوادث سواسية فيما تأتى به من خير أو شر ، فلنقلبها على علاتها ، ولننظر إليها كما يقول فيها أبو تمام على أنها الأيام قد صرن كلها

عجائب حتى ليس فيها عجائب

ولیکن الإنسان متغابيا ومتجاهلا ، لكى يستطيع أن يبقى مكافحا ومناضلا ، فالحياة مرادفة للكفاح والنضال .

الحقيقة والخيال

وأظهر عيوبى أنى لست رجلا عمليا ولا واقعيا ، وأنى أقرب أن أكون نظريا أو خياليا ، وأنى لا أريد أن أفهم الحياة على حقيقتها . أنا أعلم حق العلم أن الحقائق شئ والخيالات شئ آخر ، وأشعر أننى أعيش غالبا فى جو من الخيال ، ومع اعترافى بهذا ، فأنى أؤثر الخيال على الحقيقة أحيانا ، قد يكون هذا مكابرة ، أو غفلة ، أو ما إلى ذلك ، لكنى أود أن أبقى متعلقا بالخيال ، فقد يكون الخيال خيرا من الحقيقة ، وقد يصبح حقيقة بعد حين ، وقد تفيد الأمم من الخيال أكثر مما تفيد من الأمر الواقع .



نصائح للشباب

وما عليهم من واجبات

إن أماننا معقودة بقيام شباب الجيل بواجباتهم نحو أنفسهم ونحو بلادهم ، فالشباب عدة الوطن وذخيرته ، ومن حقنا أن ننتظر منهم أن يؤدوا واجباتهم على أكمل وجه ، ولست أريد شططاً فيما أذكره من واجبات الشباب ، ولا ابتغى إرهاقاً لهم ، بل إنى استملى فى هذه الكلمة روح الاعتدال والرفق بالشباب .

إن أول واجبات الشباب - فتياناً وفتيات - هو واجب كل شاب نحو نفسه ، وإنى لأبدأ بهذا الواجب عن عقيدة واقتناع ، ولا يدهشن أحد إذ أقدم هذا الواجب على واجب الشباب نحو وطنه ، فإن خير النصيح ما كان مطابقاً لحقائق الأمور ، والوطنية حقيقة واقعية ، لا خيال كما يدعون .

أنا لا أتملق الشباب إذا قلت إن أول واجب عليه نحو المجتمع هو تكوين أنفسهم ليكونوا مواطنين صالحين فى المجتمع ، فكلما كان الشاب ذا مركز محترم وذا مكانة مستقلة ، ولا يعيش عالة على غيره ، استطاع أن يخدم بلاده بأكثر مما لو كان يعتمد على غير نفسه فى الحياة .

فإنصحتى إلى الشباب أن يكونوا لأنفسهم مراكز محترمة فى المجتمع ، وأن يعتبروا واجبه نحو أنفسهم هو الحجر الأساسى لما تطلبه البلاد منهم ، وأنهم بتكوينهم هذه المراكز يمهّدون لأنفسهم سبيل العمل المنتج والجهاد المثمر فى سبيل إحياء البلاد ورفقها وعظمتها .

وواجب الشباب نحو أنفسهم يتضمن واجبه نحو أسرهم وذويهم ، ذلك لأنهم ينتظرون منهم أن يكونوا عوناً لهم فى هذه الحياة .. فالآباء عندما يبذلون جهودهم لتربية أبنائهم يحق لهم أن ينتظروا منهم أن يكونوا عوناً لهم فى مستقبل حياتهم ، وإن هذا العون لما يشرف الشاب ويرفع شأنه بين الناس .

ثم تأتى فى المرحلة الثانية ، واجبات الشباب نحو وطنه ، ولا أقول إن هذه الواجبات تأتى فى الصف الثانى من الأهمية ، بل على العكس فإن واجب الشباب نحو وطنهم أعظم وأوسع مدى من واجبه نحو أنفسهم ، ذلك لأن البلاد ما هى إلا عائلة كبيرة تتألف من مجموع عائلات المواطنين ، فعندما

يؤدي الإنسان واجبه نحو نفسه عليه أن يؤدي واجباته نحو عائلته الكبرى وهي الوطن .

وواجبات الشباب نحو وطنهم تتفرغ إلى ثلاثة أقسام : واجبات سياسية ، وواجبات اقتصادية ، وأخرى اجتماعية .

الواجبات السياسية

والوجب السياسي هو أن يساهم الشاب بجهوده وبعلمه وبكفائه وبإخلاصه في النهوض بالبلاد من الناحية السياسية ، وأول ما يجب على الشباب هو أن تكون له عقيدة سياسية ، أو بعبارة أوضح عقيدة وطنية ، لأن الذي يعمل بغير عقيدة قلما تفيد البلاد منه فائدة ما .

قد يقال إن هذا الكلام نظري .. وأن البيئة والوسط والظروف وحالة البلاد تدعو إلى عدم تقيد الإنسان بعقيدة سياسية ، ولكنني على العكس أقول إنه يجب على الشباب ألا يعيش على هامش الحوادث والأحزاب ، بل يجب أن يكون له رأى وتكون له عقيدة يدافع عنها ويصدر عنها في أعماله واتجاهاته على الشباب إذن أن يختار لنفسه الهيئة السياسية التي تتفق مع عقيدته ولا يتحول عن هذه العقيدة .

إنني ادعو الشباب أن يحياوا بالعقيدة الوطنية ، لأنها أساس التقدم والكفاح ، كما أنها الملاذ الأخير للإنسان إذا ما صادفته في حياته عقبات أو صدمات أو نكران للجميل . . والرجل الذي يخلو من العقيدة لا يلبث أن يتخاذل ويتراجع ، وينتهي في آخر الأمر إلى اطراح الجهاد .

إنني ادعوه إلى تنمية روح العقيدة الوطنية في نفوسهم ، وألا يتعجلوا تقدير الناس لجهودهم فأنا أعلم الناس بأن المواطن الذي يعلق غمله على تقدير الناس لجهودهم لا يلبث أن يصاب من المجتمع بخيبة أمل قد تؤدي به إلى أن ينقلب على عقبيه ، كما أن الوطنية الحقبة أساسها أن يؤدي الإنسان واجبه دون أن ينتظر من الناس جزاء ولا شكورا .

أن الشباب وإن كان يجب عليهم أن يتمسكوا بعقيدتهم فليس من الخير أن يسخطوا على الناس إذا كانوا لا يشاركونهم في عقائدهم ، ولا أن يحاسبوهم حساباً عسيراً إذا خالفوهم فيما يعتقدون ، إن لهم أن يتشددوا في عقائدهم ، ولكن عليهم أن يكونوا أشداء على أنفسهم ، رحماء على الناس ، فلفعل ذلك ادعى لخدمة عقائدهم واجتذاب القلوب إليها ، وأقرب إلى اعتناق الناس مع الزمن لمبادئهم .

إننا فى خلال أربعين عاماً عندما كنا ننادى بالجملة والملحقات لم يكر ندأونا يقابل فى الجملة إلا بالتهكم والسخرية ، لا من الأشخاص العاديين فحسب ، بل من الأشخاص ذوى المراكز الكبيرة والأسماء الضخمة . ولقد كنت أرى دائماً الا نناصب من يخالفوننا فى عقائدها العدا ، بل كنت أدعو إلى التسامح معهم ، لعلمهم يرجعون آخر الأمر إلى مبادئنا ، واضلنى كنت محقاً فى أن هذه الخطه اقرب إلى تعميم هذه المبادئ ، وإنها كسبت مع الزمن الانصار والمؤيدين من طبقات الشعب كافة ، حتى أولئك الذين كانوا يجرحون مبادئنا ويعتبرونها خيالاً فى خيال واود أن اضيف نصيحة أخرى ، وهى أن يعمل الشباب دائماً على تأليف القلوب ، لا على تفريقها ، لأن تأليف القلوب وتوحيد الصفوف من امضى الأسلحة التى نعتمد عليها فى كفاحنا فليكن الشباب رسل وئام ومحبة وسلام ، لا دعاة فرقة وكراهية وانقسام .

إن الشباب هم طليعة جيش الوطن ، فعليهم أن يكونوا قدوته فى التماسك والتكتل ، وبدون ذلك لا يستطيع الشباب أن يؤدوا رسالتهم

إن الإنسان مها ضحى فى سبيل الوحدة ، فإن تضحيته لها قيمتها ، وهى جديرة بأن يشكر صاحبها عليها .

الواجبات الاقتصادية

من الناس من يظن أن الحياة الوطنية هى السياسة ، وهذا خطأ أربا بالشباب أن ينحدروا إليه لأن الحياة القومية يجب أن تشمل الجانب الاقتصادى والاجتماعى ، فلا يمكن لأمة أن تحقق أهدافها إذا لم تهتم بالناحية الاقتصادية فيها ، فالنهضة الاقتصادية هى من الأسلحة التى تتميز بها الأمم القوية عن الأمم الضعيفة ، والأمة الغنية أقوى فى ميدان الكفاح السياسى من الأمة الفقيرة

لقد لاحظنا كيف كان لعامل المال الأثر الفعال فى نتائج الحرب العالمية الأولى والثانية ، فقد كتب النصر للأمم التى تفوقت على أعدائها فى ميدان المال ، ولذلك قالوا إن النصر يكون لأقوى الأمم وأكثرها مالا ولعل من الخير أن نلاحظ أن الحركة الوطنية قد اقترنت بالنهضة الاقتصادية ، فقد كان مصطفى كامل يعمل فى الناحية السياسية ، بينما كان طلعت حرب وعمر لطفى يعملان فى الناحية الاقتصادية ، فكلتا النهضتين إذن ضرورية للأخرى بل مكملتها ، ومن ثم كان من الواجب علينا أن نتعاون على

الأخلاق

الأخلاق ! الأخلاق ! هي اساس الوطنية وركنها الركين ، هي سياجها وحصنها الحصين هي قوامها وغذاؤها الدائم وان امة بلا اخلاق لا تستطيع ان تحمل اعباء الوطنية او تسير خطوة إلى الامام .
فتتعهد الاخلاق وليبدأ كل منا بنفسه ، كباراً وصغاراً شبيهاً وشباناً .
فإن الاخلاق والفضائل الوطنية لاتنمو ولا تقوى إلا إذا كن أساس الدعوة إليها القدوة الصالحة ، فليتعهد كل منا أخلاقه ، ويقوم المعوج منها ، ويحصن السليم منها ، فإنه بذلك يؤدي اعظم خدمة للمجتمع ، وبضع لبنة في صرح الاستقلال والنهضة القومية

* * *

تم بحمد الله

مؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان .
طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشأته فى أوروبا ونشأة التعاون فى
مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع
سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية .

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية
والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح اصول الدساتير ، والنظم
البرلمانية فيها والمقارنة بينها طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الاول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث
وبيان الدور الاول من ادوارها وهو عصر المقاومة الاهلية التى اعترضت
الحملة الفرنسية فى مصر وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة
الاولى سنة ١٩٢٩) .

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون الى عهد ولاي
محمد على (الطبعة الاولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الاولى سنة
١٩٣٠)

عصر اسماعيل (فى جزأين) .

الجزء الاول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد
إسماعيل (الطبعة الاولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل (الطبعة

الاولى سنة ١٩٣٢)

الثورة العربية والاحتلال الانجليزى : (الطبعة الاولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الاولى سنة ١٩٤٢) . .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية .

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الاولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ (الطبعة الاولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزاين :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١ (فى جزاين) الطبعة الاولى سنة ١٩٤٦ .

الجزء الأول : يشتمل على حالة مصر وحوادثها التاريخية اثناء الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب الى شوبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والاقاليم .
الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاکمات الثورة ولجنة ملنر والحوادث التى لابتستها ومفاوضات ملنر واستشارة الامة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بان الحماية علاقة غير مرضية ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .
فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة اجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الاولى سنة ١٩٤٧) .

الجزء الثانى تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ الى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الاولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩)

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١ (الطبعة الاولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :
(الطبعة الاولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
وزارات الموظفين - اسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩) .
تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :
من فجر التاريخ الى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣) .

تاريخ مصر القومى :

من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف .

مذكراتى (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطرى ومشاهداتى فى الحياة

شعراء الوطنية فى مصر :

تراجمهم وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم
الطبعة الاولى سنة ١٩٥٤ .

مجموعة اقوالى واعمالى فى البرلمان :

(مجلس النواب الاول) طبع ١٩٢٥

اربعة عشر عاما فى البرلمان :

فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .

وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

★ ★ ★

كتب مختصرة

مصطفى كامل :

باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢) .

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد :

(طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابي :

(الطبعة الاولى - يناير سنة ١٩٥٢) .

جمال الدين الأفغانى :

(طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ .

استقلال ام حمالية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية

(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩) .

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :

فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة

كفاحه فى العهود التالية الى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢

(تحت الطبع)

مختراتي من دواوين الشعراء فى الجاهلية والاسلام .

★ ★ ★

فهرس

صفحة	
٣	مقدمة الطبعة الثانية
٥	تقديم الكتاب
٧	هذه المذكرات
٩	النشأة الأولى
٢٣	الحياة العلمية
٢٩	الحياة المثالية ، وهل هي ممكنة ؟
٤٣	ذكرياتي عن ثورة سنة ١٩١٩
٥٣	زوجتي
٥٦	بين السياسة والاقتصاد
٦٣	الحياة النيابية
٦٧	في المعارضة البرلمانية
٧٩	صدمة سنة ١٩٢٦
٨٤	كيف أرخت الحركة القومية ؟
١٠٦	الأمير عمر طوسون
١١٣	سكرتيريتي للحزب الوطني
١١٦	الجبهة الوطنية
١٥٦	استجوابي عن المعتقلين السياسيين
١٦٣	استجوابي عن الاهداف القومية
١٦٩	مشروعى فى منع تملك الاجانب
١٧٤	عندما دخلت الوزارة
١٨٥	إخراجى من مجلس الشيوخ
١٨٩	مذهبى السياسى
١٩٣	اعترافاتي
١٩٧	نصائحي للشباب
٢٠٣	للمؤلف

٢٠٧ فهرس

رقم الإيداع يدار الكتب ٥٤٧٤ / ١٩٨٩

الترقيم الدولي ٢ - ٣١٥ - ١٢٤ - ١٩٧٧ ISSN



عبد الرحمن الراجحي

مطابع الاخبار